جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

تمويل القروض الاستثمارية المدعمة عن طريق البنوك التجارية

- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص:مالية مؤسسة

من إعداد الطالبتين:
- بن شهرة هند
- لهلوب أماني

تحت إشراف:
- أ/كحلة عبد الغني

السنة الجامعية *2017/2018*

الدعاء

يا رب ... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب ... إذا جردتني من المال أترك لي قوة الصبر كي أتغلب على الفشل.

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا رب ... إذا أسأت الى الناس أعطني شجاعة الاعتذار.

وإذا أسال لي الناس أعطني شجاعة العفو.

يا رب ... إذا نسيتك لا تنساني.

كلمة الشكر

كم جميلة هي الدنيا وكم يزينها النجاح جمالا، وكم سيكون شكرنا لخالقنا وموفقنا على هذا العمل نفعنا الله به ونفع غيرنا

وكم هو تقديرنا و عرفاننا للأستاذ المشرف كحلة عبد الغاني بالجميل والدكتور المحترم الزاهي محمد الأمين حفظهم الله ورعاهم لقبولهم الإشراف على هذا العمل، الذي لم يبخلوا علينا بالنصائح والتوجيهات في انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى جميع موظفي البنك الخارجي الجزائري بالمدية وخاصة الأستاذ غزازي عبد النور على مساعدته لنا.

مع تشكراتنا إلى جميع من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إعداد هاته المذكرة ولو بكلمة.

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى نبع الحنان ومصدر امتناني إلى الحضن الدافئ والعيون الساهرة وسبب وجودي إلى من زرعت فيا المبادئ وأنارت دربي بدعواتها

إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي أطال الله عمرها.

إلى من تعب لألقى راحتي إلى مشكاة النور إلى من علمني معنى الكفاح والاعتماد على النفس وأوصلني إلى ما أنا عليه الآن

إلى سندي في الحياة أبي الحبيب أطال الله عمره

إلى من قاسموني رحم أمي إلى أعز الناس على قلبي إخوتي ومصدر اعتزازي:

أخي يوسف وزوجته سمية، وأخي أكرم.

إلى خالاتي وأخوالي وعماتي وأعمامي وأولادهم صغيرا وكبيرا

إلى صديقاتي الأعزاء:هند، ياسمين، بشرى، لامية، أحلام، ختيمة، خولة، فوزية، كوثر، سهام.

إلى من أحبهم:الكتكوت هاني، عبد الغاني، دينا.

وجميع عائلتي....

وإلى الأستاذ المشرف:كحلة عبد الغني و الدكتور الزاهي محمد الأمين الذي ساعدنا كثيرا في عملنا هذا.

وإلى أعز صديقة على قلبي ورفيقتي في هذا العمل هند.

إلى كل من يعرفهم قلبي ونسيهم قلمي من قريب أو بعيد.

وإلى طلبة العلم جميعا.

أماني

3DLAT.COM

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى نبع الحنان ومصدر امتناني إلى الحضن الدافئ والعيون الساهرة وسبب وجودي

إلى من زرعت فيا المبادئ وأنارت دربي بدعواتها

إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي رحمها الله و اسكنها فسيح جناته.

إلى من تعب لألقى راحتي إلى مشكاة النور إلى من علمني معنى الكفاح والاعتماد على النفس وأوصلني إلى ما أنا عليه الآن

إلى سندي في الحياة أبي الحبيب أطال الله في عمره .

إلى من قاسموني رحم أمي إلى أعز الناس على قلبي إخوتي ومصدر اعتزازي:سيف الدين، محمد أمين،وائل وأنفال.

إلى أخوالي محمد وهشام وعماتي وأعمامي عبد القادر وموسى وأولادهم صغيرا وكبيرا

إلى صديقاتي الأعزاء:أماني، ياسمين، بشرى، لامية، أحلام، ختيمة، خولة، فوزية، صارة.

وجميع عائلتي....

و إلى الأستاذ المشرف:كحلة عبد الغني و الدكتور الزاهي محمد الأمين الذي ساعدنا كثيرا في عملنا هذا

و إلى أعز صديقة على قلبي و رفيقتي في هذا العمل أماني.

إلى كل من يعرفهم قلبي ونسيهم قلمي من قريب أو بعيد.

إلى طلبة العلم جميعا

هند

3DLAT.COM

الملخص بالعربية

يعد تمويل المشاريع الاستثمارية من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية لما له دور فعال في تنمية الإقتصاد الوطني باعتبار المشاريع الاستثمارية تعمل على تخفيض معدلات البطالة وتنمية المواهب والمهارات وتشغيل رؤوس الأموال، إلا أن تمويل المشاريع الاستثمارية يرتبط بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تدهور البنوك، لهذا تعمل هذه الأخيرة على إجراء دراسات باستعمال العديد من الطرق من أجل التنبؤ بهذه المخاطر ومحاولة تفاديها، أو تقليلها وهذه الدراسة تختلف من بنك لأخر.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات العملية التي تتخذها البنوك العامة في منح القروض الاستثمارية ومعايير التقييم والمؤشرات المرتبطة بها ودرجة المخاطر التي يتحملها البنك، كما لهذا البحث هدف أخر يتمثل في معرفة مدى استعمال الدراسات المالية والمؤشرات المرتبطة بها في قبول تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية أو رفضه من خلال دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي.

الكلمات المفتاحية:البنوك التجارية، القروض الاستثمارية، بنك الجزائر الخارجي، تمويل.

Résumer

Le financement de projets d'investissement est l'un des services les plus importants réalisés par les banques commerciales car il joue un rôle actif dans le développement L'économie nationale en tant que projets d'investissement s'efforce de réduire les taux de chômage, de développer les talents et les compétences et d'opérer des capitaux, mais le financement des projets d'investissement est lié à de nombreux risques pouvant entraîner une détérioration Banques, donc ces derniers mènent des études en utilisant plusieurs méthodes pour prédire ces risques Et essayez de les éviter ou de les réduire et cette étude varie d'une banque à l'autre.

Le but de cette étude est de clarifier les mesures pratiques prises par les banques publiques pour l'octroi de crédits d'investissement, les critères d'évaluation et les indicateurs associés, ainsi que le degré de risque supporté par la banque, Ou le rejeter à travers une étude appliquée à la Banque Extérieure d'Algérie.

Les mots clés: les banques commerciales, des crédits d’investissement, la Banque Extérieure d'Algérie, Financement.

قائمة الاختصارات:

مدلولها	الاختصارات
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE	BEA
Agence nationale Soutien à l'Emploi des Jeunes.	ANSEG
Caissa nationale d'Assurance chômage	CNAC
Agence national de gestion du micro-crédit en Algérie	ANJEM
fonds de roulement	FR
Besoins en fonds de roulement	BFR
Date de rachat	DR
Taux de rendement comptable	TRC
Index profitabilité	IP
Impôt sur les bénéfices des sociétés	IBS
Impôt sur le revenu global	IRG
Tax sur la valeur ajoutée	TVA
Tax sur l'activité professionnelle	TAP



الفهرس

كلمة شكر	
اهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	XI
مقدمة	أ-ج

الفصل الأول:لمحة عامة حول البنوك التجارية	
تمهيد	2
المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية	**3**
المطلب الأول:مفاهيم البنوك التجارية	3
المطلب الثاني:أهداف وأنواع البنوك التجارية	9
المطلب الثالث:وظائف البنوك التجارية	12
المبحث الثاني:دور ورقابة البنك المركزي على البنوك التجارية	**15**
المطلب الأول:دور البنوك التجارية	15
المطلب الثاني:ميزانية البنوك التجارية وتحليلها	16
المطلب الثالث:رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية	20

المبحث الثالث:ماهية التمويل البنكي	**30**
المطلب الأول:ماهية التمويل	30
المطلب الثاني:طرق التمويل وأنواعه	35
المطلب الثالث:مخاطر وضمانات التمويل	40
خلاصة	46

الفصل الثاني:عموميات حول المشاريع الاستثمارية	
تمهيد	48
المبحث الأول:ماهية الاستثمار	**49**
المطلب الأول:تعريف و أهمية وأنواع الاستثمار	49
المطلب الثاني :محددات الاستثمار و معايير تبويبه	56
المطلب الثالث:عوائد الاستثمار و مخاطره	60
المبحث الثاني:ماهية القروض الاستثمارية	**62**
المطلب الأول:مفاهيم القروض الاستثمارية	62
المطلب الثاني:أنواع القروض الاستثمارية	64
المطلب الثالث:المخاطر والحلول المقترة للحد منها	66
المبحث الثالث:دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية	**71**
المطلب الأول:التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية	72

المطلب الثاني:التحليل المالي بواسطة النسب المالية	75
المطلب الثالث:المعايير المستعملة لتقيم المشاريع الاستثمارية	79
خلاصة	83

الفصل الثالث:دراسة حالة قرض استثماري بالبنك الجزائر الخارجيBEA –وكالة المدية–	
تمهيد	**85**
المبحث الأول:لمحة **البنك الجزائر الخارجي BEA**	**86**
المطلب الأول:تقديم البنك الجزائر الخارجي	86
المطلب الثاني:تقديم البنك الجزائر الخارجي لوكالة المدية	90
المطلب الثالث:أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك BEA	94
المبحث الثاني:دراسة ملف قرض استثماري ANSEJ	**103**
المطلب الأول:الشروط الواجب توفرها في القرض ومكونات ملف طلب القرض	103
المطلب الثاني:خطوات دراسة ملف قرض استثماري	106
المطلب الثالث:الاجراءات التي تسبق اتخاذ قرار منح القرض	107
المبحث الثالث: الدراسة المالية والاقتصادية لملف قرض استثماري	**108**
المطلب الأول:الدراسة الاقتصادية للمؤسسة والمشروع	108
المطلب الثاني:الدراسة المالية للمؤسسة والمشروع	110
المطلب الثالث:الدراسة المالية والتقييم المالي للمشروع الاستثماري	139

خلاصة	144
خاتمة	**146**
قائمة المراجع	**150**
قائمة الملاحق	**156**



فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	ميزانية البنوك التجارية	20
(1-3)	فاتورة أولية للمشروع	104
(2-3)	الميزانية المالية جانب الأصول للسنوات الثمانية	110
(3-3)	الميزانية المالية جانب الخصوم للسنوات	112
(4-3)	الميزانية المختصرة للأصول	113
(5-3)	الميزانية المختصرة للخصوم	114
(6-3)	التحليل المالي لرأس المال العامل من أعلى الميزانية	116
(7-3)	التحليل المالي لرأس المال العامل من أسفل الميزانية	118
(8-3)	التحليل المالي لرأس المال الخاص	120
(9-3)	التحليل المالي لرأس المال العامل الاجمالي	122
(10-3)	التحليل المالي لراس المال العامل الاجنبي	124
(11-3)	التحليل المالي للخزينة	126
(12-3)	التحليل المالي لنسب هيكلة الاصول	128
(13-3)	التحليل المالي لنسب هيكلة الخصوم	131
(14-3)	التحليل المالي النسب العامة	133
(15-3)	التحليل المالي لنسب السيولة	135
(16-3)	التحليل المالي لنسب المردودية	137

(3-17)	الجدول المالي للمشروع	139
(3-18)	حساب التدفقات النقدية	141



فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	8
(1-2)	أنواع البنوك التجارية	12
(1-3)	دورة تدفق الأموال	15
(2-1)	طرق تقييم المشاريع الاستثمارية	71
(3-1)	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	83
(3-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية	93
(3-3)	اشعار اتفاق المصرف	109
(3-4)	المنحنى البياني لرأس المال العامل من أعلى الميزانية	117
(3-5)	المنحنى البياني لرأس المال العامل من أسفل الميزانية	119
(3-6)	المنحنى البياني لرأس المال العامل الخاص	121
(3-7)	المنحنى البياني لرأس المال العامل الاجمالي	123
(3-8)	المنحنى البياني لرأس المال العامل الأجنبي	125
(3-9)	المنحنى البياني للخزينة	127
(3-10)	المنحنى البياني لنسب هيكلة الأصول	129
(3-11)	المنحنى البياني لنسب هيكلة الخصوم	132
(3-12)	المنحنى البياني للنسب العامة	134
(3-13)	المنحنى البياني لنسب السيولة	136

(3-14)	المنحنى البياني لنسب المردودية	138



مقدمة عامة

يعرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية، وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها أو تأخرها، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الإقتصاد في جميع المجالات، فالبنوك هي الموجهة للادخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين، وبالتالي زيادة الإنتاج من طرف المشاريع المنظمة.

والمشاريع الاستثمارية تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الأفراد والمؤسسات، فالاستثمار يوفر الإنتاج ويحقق الاكتفاء الذاتي، ويخلق مناصب شغل جديدة ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة كما أنه يبعث على الاستقلال السياسي، الذي يتجسد في حرية اتخاذ قرارات تحديد المصير.

فقد سعت الدولة الجزائرية إلى القيام بعدة إصلاحات على الجهاز البنكي تهدف إلى تطويره، تتماشى مع التغير الحاصل في الاقتصاد من الموجه إلى الحر،إضافة إلى أنها خلقت أجهزة مالية، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للقضاء على البطالة وغيرها من الأجهزة الأخرى التي تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار وتفتح لها أبواب التشغيل وتساهم بذلك بجزء من تمويل المشاريع الاستثمارية إضافة إلى البنوك وتقلل من عبئ القروض والمتمثلة في الفائدة التي تتحملها بدل المستثمر.

كما أنه لنجاح المشاريع والحصول على عوائد من خلالها، تقوم البنوك بدراسة اقتصادية ومالية تقييمية للمشاريع قبل اتخاذ القرار في منح القروض ضمانا لاسترجاع القروض ولنجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وعليه فإن السؤال الجوهري الذي نحاول الاجابة عليه من خلال هذا البحث فيمكن صياغته كالتالية:

كيف يتم تمويل القروض الاستثمارية المدعمة عن طريق البنوك التجارية؟

و للإجابة على هذا السؤال نتطرق إلى **الأسئلة الفرعية** التالية:

1- ما المقصود بالبنوك التجارية؟ وما هي أهدافها؟

2- ماذا نقصد بالمشاريع الإستثمارية ؟ وما هي أهميتها ؟وما أنواعها ؟وما مصادر تمويلها؟

3- ما مختلف الدراسات التي يعتمد عليها البنك، والشروط الموضوع لمنح القروض؟

الفرضيات:

بعد الاطلاع على مختلف المراجع ومصادر البحث المتخصصة يمكننا صياغة الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة كمايلي:

1- تعتبر البنوك التجارية منشط للاقتصاد من خلال تجميعها للمدخرات ومنحها في شكل قروض.

2- المعايير والإجراءات المتخذة من طرف البنك لاتخاذ القرار في منح القروض.

3- دراسة جدوى المشروع الاستثماري وسيلة من وسائل ضمان النجاح للمشروع.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع فعالية البنوك التجارية في تمويل القروض الاستثمارية المدعمة بالغ الأهمية من الناحية العلمية والعملية، حيث ترجع هذه الأهمية إلى كون القروض هي السبب الرئيسي لعملية الائتمان والموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية ويمثل العائد المتوقع منها الجانب الأكبر من ايرادات البنك، حيث يشكل هذا الجانب شكل من أشكال الاستقرار المالي والمصرفي، وإلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه القروض البنكية في تمويل الاستثمارات التي هي أساس تطور أي اقتصاد وتحقيق النمو والازدهار لأي الدولة.

دوافع الدراسة:

- الميل الشخصي لمعالجة مثل هذه المواضيع وروح الفضول في اكتشاف خباياه، وحكم التخصص العلمي الذي درسناه والذي يلعب دورا هاما وأساسيا في معالجة هذا الموضوع.
- معرفة مدى اهتمام الدولة في مجال تمويل الإستثمار.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع الجديدة

أهداف الدراسة:

يمكننا القول أن هناك عدة أهداف من خلال انجاز هذا البحث وتتمثل فيمايلي:

- إعطاء نظرة شاملة على مختلف البنوك التجارية والتقنيات التي تستعملها.
- محاولة التعرف على نقاط قوة وضعف البنوك التجارية في هذا المجال.

- نظرا لأهمية الجهاز المصرفي بما يحتويه من بنوك ومؤسسات مالية باعتباره أحد أهم الدعائم الأساسية في الاقتصاد.

المنهج المتبع:

للإجابة على الاشكالية المطروحة ولتحقيق اهداف الدراسة قمنا باستخدام الاسلوب التحليلي الوصفي لاستعراض فعالية البنوك التجارية في تمويل القروض الاستثمارية.

كما استخدمنا الأسلوب الاحصائي من خلال الاستعانة بمجموعة من الادوات الاحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في البحث.

حدود الدراسة:

النطاق المكاني:البنك الجزائر الخارجي–وكالة المدية–

النطاق الزماني:سنة

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات وعوائق، وخلال إعدادنا لهذا البحث صادفنا جملة من الصعوبات هي:

- شساعة الموضوع مما يصعب علينا الإلمام بكل جوانبه.
- صعوبة الترجمة إلى اللغة العربية خاصة في الجانب التطبيقي
- صعوبة الحصول على معلومات من طرف البنك محل الدراسة من خلال التشدد والتحفظ الكبير اتجاه المعلومات التي تخص المشروع الاستثماري الممول من طرفهم.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من البنوك التي سبق و ان تناولت مواضيع متشابهة للبحث من حيث المضمون غيرا انها تختلف في طريقة المعالجة، ومن بين هذه الدراسات اخترنا ما يلي:

1- من خلال الدراسة التي قام بها الطالب " هبال عادل "والتي جاء بعنوان « اشكالية القروض المصرفية المتعثرة »–دراسة حالة الجزائر– وهو عبارة عن رسالة ماجيستر في العلوك الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 لسنة 2011 -2012 وقد توصل الطالب إلى أنه يمكن التخفيف من تعثر القروض ولايمكن تجنبها

نهائيا، وإن التوسع في منح القروض من أهم أسباب التعثر المصرفي كما ان الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق زاد من الظاهرة، اضافة إلى البنوك الخاصة الأكثر تأثيرا بعملية بالتعثر، وذلك أن الدولة تتدخل في عمل البنوك العامة عن طريق الرسملة، وحسب الطالب لابد من القيام بالتحليل الكافي قبل اتخاذ القرار الائتماني ومراقبة الضمانات المقدمة من حيث القيمة، والقيام بعملية معالجة التعثر على مستوى البنك والعميل على حد سواء.

2- ومن دراسة أخرى التي قامت "مروة كرارزية" التي جاءت بعنوان «محددات منح القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر » – دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي وكالة تبسة- جامعة تبسة لسنة 2015-2016، وهي عبارة عن مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية،وقد توصلت إلى أن دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق خلق مناصب الشغل إلا أنه لا يزال محاطا بتحديات كثيرة تعيق مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه فالجزائر عملت على تدعيم هذا القطاع بإنشاء مجموعة من الهيئات والوكالات التي أخذت على عاتقها متابعته وتدعيمه داخل الاقتصاد الوطني، وكما يجب على كل بنك تجاري رسم سياسة اقراضية يثبت فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال والأسس التي تبني عليها قرارات الاقراض ومتابعتها قياسا بالسياسة المرسومة لها ولا يستطيع أي بنك تحقيق اهدافه دون أن يرسم سياسته الاقراضية، وعليه يتم ابرام عقد القرض بين البنك وعميله على أن يتضمن هذا العقد كافة العناصر المشكلة للقرض ذاته وأخيرا توصلت إلى أن أوكالة تبسة – 46 – تمول مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق تشخيص الحالة المالية لمشروع ما خلال فترة نجاز المشروع وبواسطة دراسة تفصيلية للبيانات المالية التي يعمل في اطارها المشروع، حيث يعتمد في هذه الدراسة على استخدام أدوات التحليل المالي للوصول الى النتائج التي يمكن من خلالها اصدار حكم على الوضعية المالية للمشروع واتخاذ قرار بمنح القرض أو لا.

3- ومن دراسة أخرى التي قام "بن مسعود نصر الدين"التي جاءت بعنوان "دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية"-دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف-كلية العلوم الاقتصادية والتسيير-جامعة تلمسان-لسنة 2009-2010، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وقد توصلت إلى المساعدة في اتخاذ القرار حول أفضل المشاريع الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة للمستثمر مما يؤدي إلى ترشيد القرار الاستثماري خاصة عندما تكون ميزانية الاستثمار محدودة بسبب ضيق مصادر التمويل وارتفاع تكاليفه،

وكذلك اختيار المشروع الأفضل في الحقيقة لا يتم على أساس هدف واحد وإنما يتم اختياره على أساس عدة أهداف ولذا من الأنسب اللجوء إلى طرق تشمل عدة جوانب وعدة قيود وهي الطرق المتعددة الأهداف.

ومما سبق يمكننا القول أن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو أننا قمنا بدراسة تحليلية لمشروع استثماري من كافة الجوانب الستاتيكية والديناميكية والذي يؤدي الى تقييم المشروع الاستثماري و اذا ما كان مشروع ناجح ويحقق مردودية أم غير مربح وأن اختيار المشروع لا يكون طبقا لهدف واحد بل طبقا لعدة أهداف، ولهذا استوجب القيام بتحليل المالي.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث والتوصل إلى النتائج والتوصيات ارتأينا أن يكون هذا البحث من ثلاثة فصول كل فصل إلى ثلاثة مباحث:

حيث نتناول في الفصل الأول إلى لمحة عامة حول البنوك التجارية والقروض البنكية وهذا حتى نتعرف على كل ما يخص البنوك التجارية وماهيتها من مفاهيم، ووظائف، أهمية، ورقابة البنك المركزي عليها، كما نعطي كذلك مفهوم واسع حول القروض البنكية من خلال أهم المصادر التي تقوم عليها، وكذا سياسة منحها.

أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى القروض وطرق تمويلها، خصائصها، أنواعها ومبادئها، وأيضا مفهوم التمويل ومختلف أشكاله ووظائفه ومراحل وطرق التمويل الاستثماري.

أما فيما يخص الفصل الثالث اعتمدنا على منهج دراسة حالة طلب قرض استثماري مدعم من بنك الخارجي الجزائري ومن خلال هذا الفصل قمنا بدراسة عميقة لكيفية طلب ملف القرض وتكوينه.

ونختم موضوعنا هذا بجملة من النتائج وعليه نقوم بوضع جملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية في المجال المصرفي الجزائري.



الفصل الأول:

لمحة عامة حول البنوك التجارية

مقدمة الفصل

تعتبر البنوك (المصارف) مهما اختلفت أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينموا ويزدهر دون الاستعانة بها، لذلك تزايد الاهتمام بدراستها.

وتمثل البنوك التجارية أو بنوك الودائع، القسم التقليدي من النظام المصرفي، وترجع أهميتها أساسا إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود.

وعليه تطرقنا في هذا الفصل إلى لمحة عامة عن البنوك التجارية فقمنا بتقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني:دور و رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية

المبحث الثالث:ماهية التمويل البنكي

المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية

لا يسعنا في هذا المبحث إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن البنوك التجارية، إضافة إلى الحديث عن وظائف وأنواع هذه البنوك، ومن أجل ذلك نورد المطالب التالية:

المطلب الأول: مفاهيم البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حين قام بعض التجار والمرابين والصاغة في أوربا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض هذه المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بيازايالتوا، وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية.[1]

ومنذ بداية القرن الثامن عشر وبفضل انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم، وقد تأسس العديد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها، وأقامت لها فروع في كل مكان، وكان لها تأثير كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات.

أولا: تعريف البنوك التجارية:

تتضارب التعاريف حول هذه البنوك، فهناك من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية.[2]

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص63.

[2] سامي خليل، **النقود والبنوك**، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1982، ص ص181-182.

وهناك من يرى أن الميزة الأساسية لأي بنك تجاري هي قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب (الحسابات الجارية الدائنة) أوبعد أجل قصير (الودائع لأجل أو بأخطار)، فالبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التسليف الزراعي لا تتمتع بهذه الخاصية دون شك، ولذا تعرف هذه البنوك أيضا بنوك الودائع.[1]

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوك تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها.[1]

فقد اتسع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية، ولم يعد يقتصر على العمليات القصيرة الأجل، بل تعدى ذلك في كثير من الدول لتشمل تقديم الائتمان الطويل الأجل، مما أكسبها أهمية خاصة في النظام المصرفي حيث إذ أطلقت كلمة "بنك" فإن المقصود هو البنك التجاري دون غيره من المؤسسات الائتمانية الأخرى.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول بأن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسة وساطة وهي مكان يلتقي فيه عارضي الأموال الفائضة عن حاجاتهم مع طالبيها، ويمكن أن يكون هؤلاء أشخاص طبيعيين أو معنويين ويطلق على تلك الأموال اسم الودائع، ويتم استخدامها في عمليات الإقراض للأفراد والخصم وبالتالي فهي تساهم في إنشاء وتطوير المشروعات وتنمية القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: خصائص البنوك التجارية:

تمثل البنوك التجارية الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية، ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي:

أ-تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه: يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

[1] محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، **دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة**، دار المعارف، مصر1983، ص92.

ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية وبالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.

ب–تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية، إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

ت– تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية والثانية إبرائية نهائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

ح– تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية المشاريع الرأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.[1]

[1] سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996، ص ص114-115.

ثالثا:النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية:

يقصد بالنظريات المفسرة للبنوك التجارية اعطاء وصف لما تفعله البنوك التجارية تبريرا لاختياراتها وسلوكها وتطور عملياتها.

أ- نظرية القروض التجارية: ترى هذه النظرية أن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة وأن تقتصر على السيولة، والمعاملات التجارية التي تتميز بدورة قصيرة لرأس المال، وهذه النظرية متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية وبأفكار "آدم سميث"، وحسب هذه النظرية فإن البنوك التجارية يجب أن تكون لها طبيعتها التجارية والمتعلقة بحركة تداول البضاعة، وتنصرف إلى التعامل بالأوراق التجارية مثل:الكمبيالة أو السند لأمر أو فتح الاعتمادات المستندية، ومن هنا جاء اسمها القروض التجارية، كما تقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن القرض لا بد أن يتضمن إمكانية السداد في المدة المقررة وبأسرع وقت، هذا ما تحقق في وجهة هذه النظرية بدعم مركز البنك وضمان حقوق المورد عليه وتحقيق أكبر قدر من الأرباح.

ب- نظرية التبديل: هذه النظرية تمثل صورة أكبر عمومية وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول وما تعبر عنه من العمليات، وحسب هذه النظرية فإن البنك التجاري عندما يقوم بعمليات عديدة من قروض قصيرة واستثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراقه المالية ثم طالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم، فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل، والقدرة على بيع الأوراق وإعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسييل بعض الأصول للمحافظة على سيولة وتدعيم مركز البنك المالي، وهذه المرونة في التمويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.[1]

ت- نظرية الدخل المتوقع: تختلف هذه النظرية عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها بقروض طويلة الأجل وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، وتبدأ هذه النظرية بتحليلها بانتقاد عملية القروض التجارية (القروض القصيرة الأجل)، وخاصة فكرة "استمرار السيولة من خلال إمكانية السداد"، فليس هناك أية ضمانة في أن بعض القروض، وخاصة المتعلقة بتجارة السلع تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة، وتحافظ بالتالي على مركز السيولة للبنك التجاري، فلا يمكن توفر ضمان مؤكد لبيع السلع، ناهيك عن مخاطر الإفلاس، وتقلبات الأسعار, وغيرها من العوامل التي تؤثر في إمكانية السداد واسترداد قيمة القرض.

[1] مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان** ، جامعة الاسكندرية، مصر ،1999، ص198.

ويتوقف منح الائتمان أو القروض عند هذه النظرية على مقدار الدخل المتوقع، أما كون القرض لمدة قصيرة أو طويلة فليس هذا بضمانة كافية.

ث- نظرية إدارة الخصوم: تختلف هذه النظرية عن النظريات السابقة من حيث أن الأخيرة تعترف بأن جانب الأصول وطبيعته التكوينية تلعب دورا هاما في توفير السيولة، لكنها ترى أن هذه السيولة تعتمد على مصادر التغذية الرئيسية أي على الخصوم وبصفة خاصة الودائع.

فإذا تعرض المصرف التجاري إلى طلبات للسحب من جانب المودعين، أو انخفاض في حجم الودائع، أو أن هناك طلبات عاجلة للقروض وتحتاج إلى سيولة، فإن التقاليد المصرفية التقليدية تحتم التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة، أما النظرية الحديثة فإنها ترى أنه على البنك أن يقترض من السوق النقدية لمواجهة طالبي القروض مادام يتقاضى ثمنا يتجاوز ما دفعه على افتراضاته، ومحققا أرباح، وهذه السياسة هي التي تفسر في العصر الحاضر زيادة الودائع ما بين البنوك.

رابعا: نظام البنوك التجارية:

يوجد هناك نظامين للبنوك التجارية وهما:

أ- البنوك التجارية ذات الفروع المتعددة: ويقوم هذا النظام على أساس وجود عدد قليل من البنوك الكبيرة ذات الفروع المتعددة والمنتشرة في جميع أنحاء البلد وفي غالبية العواصم الأجنبية والمدن التجارية المهمة، ويوجد هذا النظام بالخصوص في إنجلترا.

ب- البنوك التجارية الموحدة: وتقوم على أساس وجود عدد كثير من البنوك ذات الفروع القليلة وهذا النظام متبع في كل من الولايات المتحدة وفرنسا.

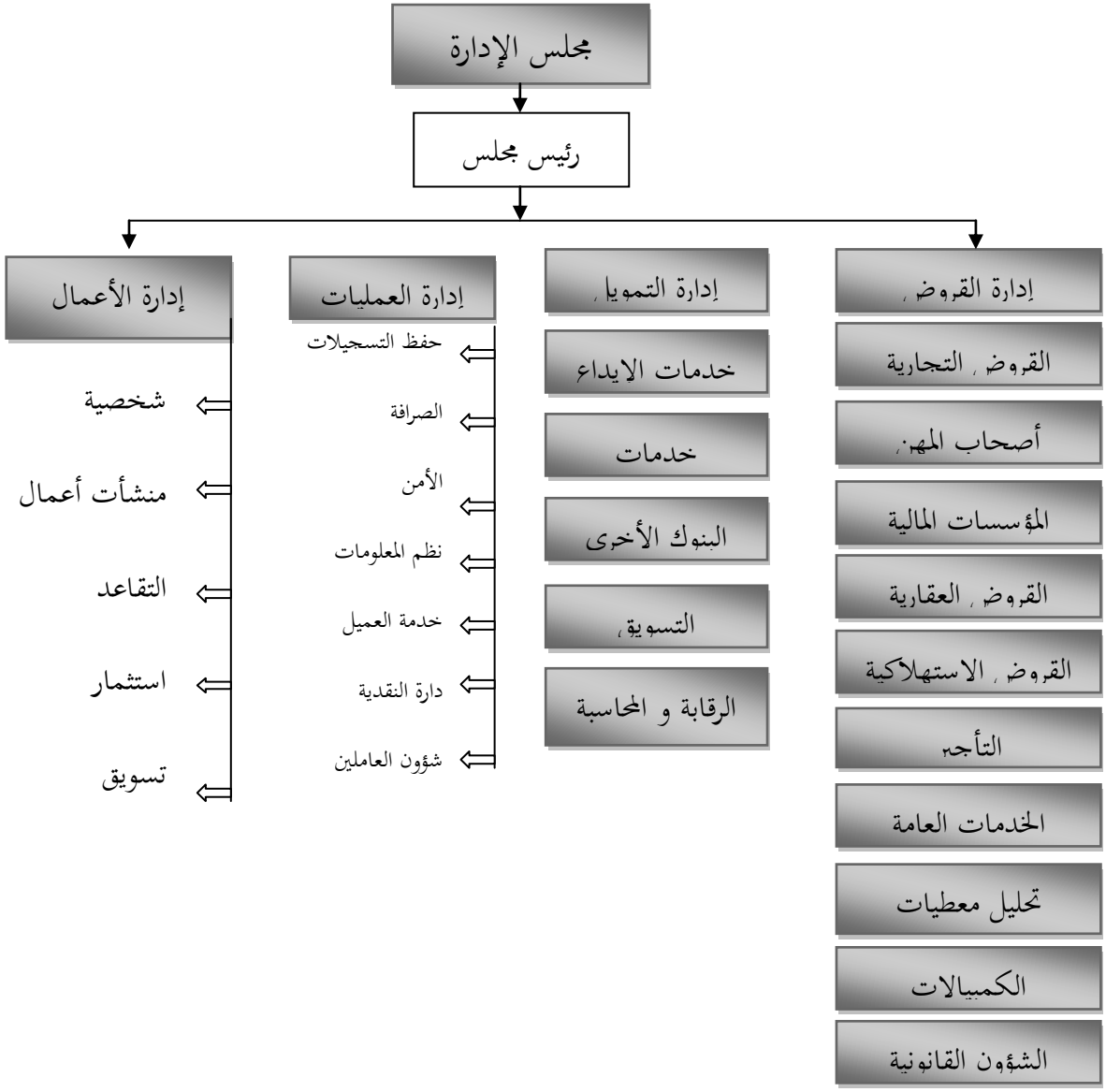
ولكل من النظامين مزايا وعيوب نتطرق لها بإيجاز، حيث تعتبر البنوك التجارية ذات الفروع المتعددة ضمن المشروعات الكبيرة، وبالتالي تتمتع بمزايا هذه المشروعات، أما من جهة الاحتياطي النقدي فإن البنك المتعدد الفروع يستطيع أن يقلل هذا الاحتياطي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع والمركز الرئيسي، [1] كما أنه من مزايا البنوك المتعددة الفروع سهولة عملية تحويل النقود من جهة إلى أخرى، فعملية تحويل النقود لا تعدو مجرد إجراء قيود دفترية بين فروع البنك الواحد، في حين أنها في حالة البنك الموحد تتطلب دفع عمولة على عملية

[1] محمد عصام الدين زايد، **التنظيم المحاسبي للبنوك التجارية**, ط2،دار المجمع العلمي،السعودية 1977, ص20.

التحويل، هذا بالإضافة إلى تمتع البنوك التجارية ذات الفروع بمزايا توزيع المخاطر التجارية في حين أن البنوك الموحدة لا تتمتع بهذه الخاصية.

خامسا:الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

الشكل رقم(1-1):الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية



المصدر:محمد صالح الحناوي،**المؤسسات المالية.البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية الاسكندرية،2000،ص 221.

المطلب الثاني:أهداف وأنواع البنوك التجارية

إن البنوك التجارية من المفترض أن تتميز معظم عملياتها بأنها قصيرة الأجل أي التي لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة لأن الأموال التي تستخدمها لمباشرة نشاطها تستمد معظمها من ودائع الأفراد والمشروعات والمؤسسات، وفي ضوء ذلك يمكن تلخيص الأهداف والأنواع على النحو التالي:

أولا:أهداف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي على درجة كبيرة من الأهمية و تتمثل في:[1]

أ- الربحية: من أهداف البنوك الرئيسية تحقق عائد ملائم لملاكه ولكي يحقق البنك الأرباح لا بد له من توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن منها، والإيرادات الإجمالية له تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض و الاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها، أما النفقات فقد تتمثل في نفقات إدارية، تشغيلية، ونفقات ثابتة في الفوائد التي يدفعها على الودائع، ورغم سلبية إلتزام البنك بدفع فوائد على الودائع سواء حققه أرباح أم لا إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات البنك يحقق له صافي الفوائد التي تمثل الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين المدفوعة عليها، وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار.

ب- السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من الموارد المالية للبنك في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في لحظة زمنية وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما يعرض البنك للإفلاس.

وتتأثر السيولة العامة في المصارف التجارية بدرجة ثبات الودائع في المصرف وتركيبتها وسهولة عملية الإقراض و الاستثمارات الأخرى في المصارف.

ت- الأمان: يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر إذ لا يزيد نسيته إلى صافي الأصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع

[1] ابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**،مكتب العربي الحديث،الاسكندرية،1996،ص12.

أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فأي خسائر من هذا النوع معناها إتمام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس البنك التجاري ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين.

ثانيا:أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

أ– من حيث نشاطها و مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:وتنقسم إلى

1– البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة، أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنع الائتمان قصير و متوسط الأجل، كذلك في تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي، وتمويل التجارة الخارجية.

2– البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية، مثل محافظ معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها، وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.[1]

ب–من حيث حجم النشاط:وتنقسم إلى

1– بنوك الجملة:

و يقصد بها البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2– بنوك التجزئة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لجذب أكبر عدد ممكن وتتميز هذه البنوك بما تتميز به ستأجر فهي نشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي،**ادارة البنوك**، ط1،دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان، الأردن،2007،ص32.

خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ت–من حيث عدد الفروع:وتنقسم إلى

1– البنوك التجارية ذات الفروع:

وهي المصارف التي تتم العمليات المصرفة من خلال فروع في مكان واحد وأكثر من مكان، وتدار من خلال مركز رئيسي للبنك بواسطة مجلس إدارة واحد،حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتقديم الائتمان قصير الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات المصرفية.[1]

2– بنوك السلاسل:

نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبير لحجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها اداريا و لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة،كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

3– بنوك المجموعات:

وهي تشبه الشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأس مالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري، وأصبحت سيما من سيمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

4– البنوك الفردية:

وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل:الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع

[1] شايب محمد،أثر تكنولوجيا **الاعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف-** مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2006-2007 ص44.

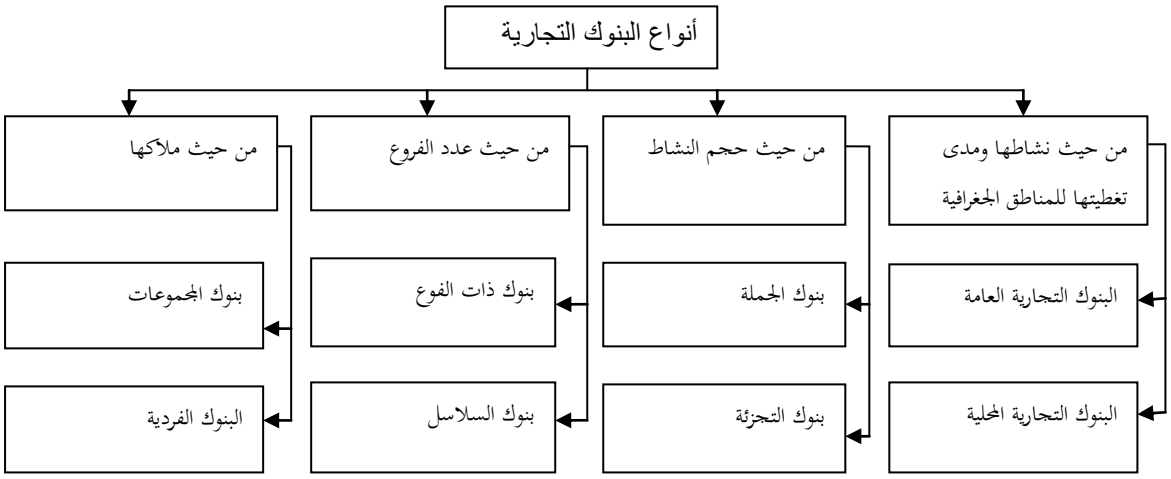
[2] محمد السعيد أنور،**ادارة البنوك**،دار الجامعية الجديدة،القاهرة،اسكندرية،2005،ص17.

السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

5- البنوك المحلية:

وهي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة،قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة، وإذا كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المنطقة الجغرافية،فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية واشراف السلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله.[1]

الشكل رقم(1-2):أنواع البنوك التجارية



المصدر:محمد عبد الفتاح الصيرفي، **ادارة البنوك**، ط1،دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان، الأردن،2007،ص34.

المطلب الثالث:وظائف البنوك التجارية

تعتبر البنوك هي مكان التقاء العرض والطلب على الأموال والنقود من أجل تحقيق أهداف البنك، فالبنك هو منشأة مالية عملها الأموال أي المدخرات المجمدة من الجمهور لغرض تقديمها لطرف أخر لاستخدامها، حيث يتمكن البنك التجاري من جلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين فهو الذي يقدم الكثير من الخدمات المصرفية لمتعامليه، قبل ذلك تجد الاشارة إلى أن هناك وظائف يقوم بها البنك وتتمثل فيما يلي:

[1] بخزاز يعدل فريدة،**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ط3،ديوان الساحة المركزية،بن عكنون،الجزائر،2007،ص70.

أولا:تعبئة المدخرات:وتعني الاحتفاظ بودائع الأفراد والشركات والمؤسسات وتنمية تلك الودائع أي زيادتها، حيث تتم تلك الودائع في شكل ودائع حسابات جارية تحت الطلب ولا يدفع عنها فائدة باعتبار أنها ترتبط بأصحابها على ذمة الاحتفاظ بها ووضعها تحت تصرفهم في أي وقت أو تتم في شكل ودائع لأجل أي لا يستطيع أصحابها التصرف فيها إلا بعد مضي وقت معين فهي تمثل حسابات آجلة وتدفع عنها فوائد مقابل التنازل من أصحابها عن حق استخدامها في أي وقت ولا تظل النقود المودعة لدى البنوك عاطلة، وإنما تستخدم الجزء الأكبر منها في عمليات ائتمانية والجدير بالذكر، أن للودائع عدة أنواع منها الحسابات الجارية والودائع الأجل، وودائع صناديق التوفير.

ثانيا:خصم الأوراق التجارية:وهي تتمثل أساسا في الكمبيالات التي تعتبر أداة هامة للائتمان التجاري وتؤدي إلى تنشيط و تسيير المعاملات، وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقودها لمباشرة أعماله فيقدم بها لأحد البنوك التجارية التي يقوم بخصمها أي يعطيه قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد عن المدة الباقية قبل استخدامها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملة.[1]

ثالثا:الاستثمار في الأوراق المالية:وهي الأسهم والسندات، حيث تقدم البنوك على شرائها عندها تتوقع ارتفاع أسعارها وبالعكس تبيع ما لديها من أوراق مالية إذا توقعت انخفاضا في أسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار غير المباشر أما إذا ساهمت البنوك مباشرة في إنشاء بعض المشروعات فيصبح الاستثمار وهو ما يحدث بنسبة معينة.

رابعا:تمويل التجارة الدولية:وهو ما يطلق عليه بالتوسط أو الوساطة في المعاملات الخارجية حيث تضطلع البنوك بدور هام في انجاز عمليات التجارة الدولية، وبالتالي تعمل على تمويل التجارة تصديرا واسترداد، إذ أن لها مراسلين في معظم دول العالم وهو عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة، وتقوم البنوك أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية كمجال مرتبط بهذا النشاط الاقتصادي الهام.

[1] عبد الغفار حنفي، **الإدارة الحديثة للبنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1993، ص177.

خامسا:القيام بعمليات الإقراض ومنح الائتمان:وذلك لأغراض الإنتاج أو الاستثمار وتمويل المشروعات أو الأغراض الاستهلاكية سواء بضمان أو بدون ضمان بالاعتماد على الضمان الشخصي وسمعة العميل ودراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة.

سادسا:خلق وسائل دفع جديدة:وتشمل وسائل الدفع في الاقتصاديات الحديثة المتمثلة في النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة التي تشكلها وزارة المالية بالإضافة إلى النقود المصرفية التي تمثل الودائع في شكل حسابات جارية التي يمكن السحب عليها بواسطة الشيكات بالإضافة إلى عمليات الائتمان يخلقها هذا النوع من الودائع فيما يعرف الشيكات بالإضافة إلى عمليات الائتمان يخلقها هذا النوع من الودائع فيما يعرف بخلق نقود الودائع.

سابعا:تقديم بعض الخدمات الأخرى:كتأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء بالإضافة إلى خدمات الاستثمار في الأوراق المالية وغيرها من الخدمات التي دخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة.

المبحث الثاني:دور ورقابة البنك المركزي على البنوك التجارية

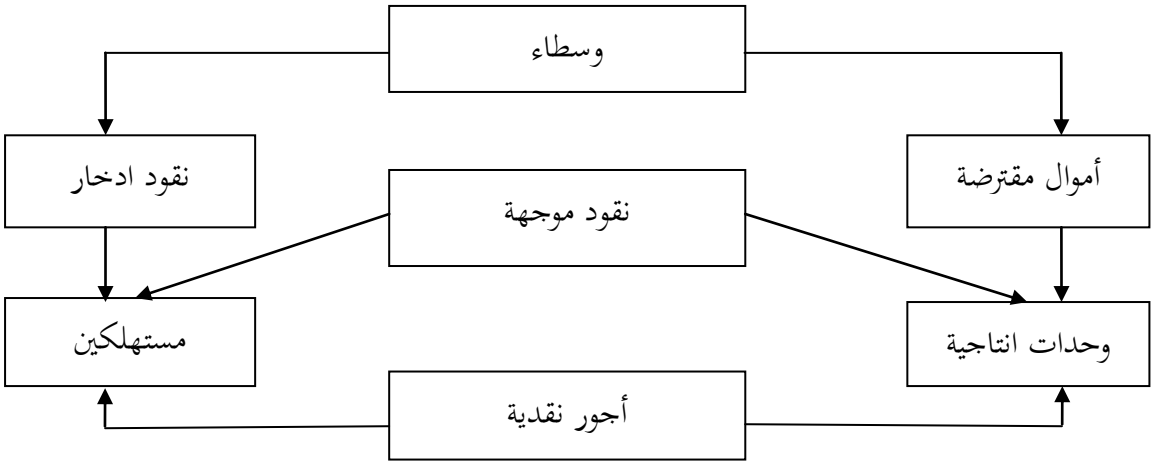
تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا للأعوان الاقتصاديين، إذ تمثل الوسيط بين العارضين والطالبين باعتبارها مصدرا رئيسيا لتمويل المشاريع الاقتصادية والانتاجية للمؤسسات، فهي تؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات وهذا من خلال مايلي:

المطلب الأول:دور البنوك التجارية

حيث يتم تقسيم دور البنوك التجارية إلى مايلي:

أولا:الوساطة المالية للبنوك التجارية :لتوضيح دور الوساطة الذي يقوم به البنك التجاري ستعرض باختصار الشكل التالي الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الانتاجية وبين جمهور مستهلكين الذي يمثل العاملين في تلك الوحدات و يشير الشكل المذكور إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الانتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، حيث يقوم المستهلكين باستخدام تلك الأجور في شراء السلع و الخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.[1]

الشكل رقم (1-3):دورة تدفق الأموال



المصدر: منير ابراهيم هندي، ط 3،**إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000،ص 60.

[1] منير ابراهيم هندي ، **إدارة البنوك التجارية** ، ط3،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 2000،ص05.

ثانيا:اللاوساطة مالية للبنوك التجارية:يمكن للبنوك التجارية أن تلعب دورا رئيس ومنشط لحركة السوق المالي مكان تداول الأوراق المالية، والسوق المالي ينقسم إلى قسمين:[1]

أ- **السوق الأولى أو سوق الإصدارات الجديدة**:أين يتم تداول الأوراق المالية الصادرة لأول مرة، أي أن عملية الاكتتاب بالأسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية أو المؤسسات الحكومية لأول مرة يتم على مستوى البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.

ب- **السوق الثانوي أو البورصة**:فالبنك التجاري قد يتدخل في البورصة بائعا أو مشتريا للأوراق المالية المعروضة سواء لحسابه الخاص، وهو ما يمثل أحد استخدامات موارد البنوك(إدارة المحفظة المالية)أو لحساب متعامليه.

المطلب الثاني:ميزانية البنوك التجارية و تحليلها

ميزانية البنك التجاري هي عبارة عن قائمة مكونة من عمودين متساويتين في القيمة، عمود خاص بالأصول، ويبين كيفية الاستفادة من الخصوم، وعليه فنبدأ بتحليل محتويات جانب الخصوم ثم نتبعها بتحليل محتويات جانب الأصول.

أولا: جانب الخصوم

أ- **رأس المال**:ويتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون، أو أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك وهو لا يشكل غلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم، وأنه بمثابة حساب مدين للمؤسسين.

ب- **الاحتياطي القانوني والخاص**:وهو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله وهو على نوعين:[2]

1- احتياطي قانوني :حيث يلزم البنك قانونيا بتكوينه، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كإحتياطي، وذلك لعدم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك، إذ يشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك في عمله.

[1] شايب محمد،**مرجع سابق**،ص ص 21- 22 .

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر 1993، ص276.

2- احتياطي خاص:حيث يحتفظ به البنك إختياريا وعادة يطلق على هذا النوع من الاحتياطي إسم احتياطي الخفي، ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة اليه في المستقبل ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل من مثل اندثار المباني والأثاث والعدد والآلات ...الخ.

ت- **شيكات وحولات واعتمادات دورية مستحقة الدفع**:وهي عبارة عن التزامات أو ذمم على البنك يكون البنك ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها.

ث- **مستحق للبنوك**:تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض خاصة في أوقات الضيق المالي، فقد يلجأ أحد البنوك إلى الاقتراض من بينك آخر أو من بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في مطلب الأفراد على نقود الودائع، ويعتبر لجوء البنك إلى الإقراض طارئا سرعان ما يزول بزوال الأسباب الداعية له.

ج- **الودائع الحكومية والخاصة**:تمثل الودائع كل المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري وهي أنواع:

1- **ودائع جارية (تحت الطلب)**:حيث يلتزم البنك التجاري بأداء وظيفته في تسديد قيمة الودائع ومواجهة سحوبات العملاء على ودائعهم وصرف قيمة الشيكات عند الطلب وعادة لا يحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

2- **ودائع لأجل**:حيث يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق عند تاريخ معين، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

3- **ودائع بإخطار**:لا يستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل إعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

4- **ودائع توفير**:يحتفظ أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجيل فيها المبالغ المسحوبة والمبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب إلا عند تقديم المودع دفتر التوفير.[1]

ثانيا:جانب الأصول

أ- البند الأول:أرصدة النقدية:يتضمن قيمة ما لدى البنك من أوراق نقدية أو نقود سائلة وقت إعداد الميزانية وعادة ما يحتفظ البنك بهذه النقدية لمواجهة متطلبات السحب اليومية التي يتعرض لها من العملاء وعادة ما تحدد قيمة هذه النقدية كنسبة من الودائع التي يحتفظ بها البنك، وتختلف هذه النسب من بنك إلى آخر.

[1] ضياء مجيد،**مرجع سابق** ،ص277.

ب- البند الثاني:أرصدة لدى البنك المركزي:طبقا للقوانين الحاكمة للبنود يلتزم البنك التجاري بالاحتفاظ بنقود سائلة كنسبة مما لديه من ودائع يحتفظ بها في حساب دائن لدى البنك المركزي دون أن تتقاضى منها أي فوائد وذلك على سبيل تحقيق نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي يحددها البنك المركزي وتتراوح من 10%إلى30% من جملة ما لدى البنك من ودائع وتختلف هذه النسبة طبقا للأوضاع والظروف الاقتصادية والنقدية التي يمر بها البلد، ويعتبر الاحتياطي القانوني من أهم الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان المصرفي.

ت- البند الثالث:أرصدة لدى البنوك الأخرى والمراسلين:هنا نتحدث على أن البنوك عادة ما تتعامل مع بعضها البعض سواء داخل الدولة أو مع بنوك خارجها والتي تتعامل معها كمراسلين والبنك المراسل هو الذي يقوم بتقديم خدمات مصرفية نيابة عن بنك آخر، أي هناك تعاملات بين البنوك وبعضها البعض وبين العملاء وبعضهم ويترتب على هذه التعاملات وجود مبالغ يحتفظ بها البنك لدى هذه البنوك بمعنى أن يكون لكل بنك أموال لدى البنوك الأخرى.

ث- البند الرابع:شيكات وحولات تحت التحصيل:وهذه الشيكات والحولات عبارة عم حقوق استحقت بالفعل للبنك ولكن لم يتم تحصيلها حتى وقت إعداد الميزانية ويتصف هذا البنك بكير درجة السيولة فيه نظرا لقرب الفترة الزمنية التي يمكن أن تتحول فيه إلى نقود.

ج- البند الخامس:أذون الخزينة:وهذه الأذون عبارة عن صكوك مالية صادرة عن الحكومة صادرة للتداول تصدر عن الخزينة العامة لأجال قصيرة عادة لا تتعدى ستة 06 أشهر وبالتالي تكون قابلة للتحويل لنقود بسرعة وبدون خسائر نظرا لأنه يمكن خصمها لدى البنك المركزي مقابل فائدة زهية، والبنوك التجارية تقبل على الاستثمار فيها لأنها تتوفر على درجة عالية من السيولة ودون مخاطر.

ح- البند السادس:أوراق تجارية مخصومة:تشمل هذه الأوراق الكمبيالات التي يقدمها عملاء البنك وتستحق بعد أجل معين ويقوم العميل بالحصول على قيمتها النقدية بعد خصم الفوائد والعمولات المستحقة للبنك.

خ- البند السابع:أوراق مالية حكومية:وهذه الأوراق عبارة عن أسهم وسندات لجهات وشركات حكومية أو لجهات حكومية أو مضمونة من الحكومة.

د–البند الثامن:أوراق مالية واستثمارات عادية:وهو يعتبر من أهم بنود ميزانية البنك التجاري وأهم مورد من الناحية التقليدية النظرية لتحقيق الأرباح في البنك التجاري ويتضمن هذا البند كل أنواع القروض والسلفيات التي قام البنك بمنحها لعملائه، ويلاحظ أن هذه القروض تختلف عن الضمانات التي تقدم على أساسها هذه القروض ويعتبر هذا البنك من اقل البنوك سيولة.

ذ–البند التاسع:أوراق مالية واستثمارات عادية:وهي عبارة عن أسهم وسندات لشركات غير حكومية، والأوراق المالية تدر عائد عادة ما يكون مرتفع بالإضافة إلى إمكانية الاقتراض بضمانها من البنك المركزي في حالة الضرورة كما يمكن بيعها في أسواق المال ولكن إذا اضطر البنك للبيع في وقت غير مناسب فإنه سوف يتعرض لخسائر هي تعتبر من أقل البنود من حيث درجة السيولة بالمقارنة بالبنود التي قبلها وسبق عرضها.

ر–البند العاشر:أصول ثابتة:ويتضمن هذا البند مباني البنك وسياراته والأثاث والآلات والمعدات وكل الأدوات المستخدمة في أنشطة البنك فضلا عن الأراضي المخصصة للإنشاءات الجديدة والمخازن وما يماثلها وذلك بالإضافة إلى الأصول الثابتة التي انتقلت ملكيتها للبنك وفاء لقروض نتيجة عجز وتوقف المقترضين عن سداد التزاماتهم وعتبر هذا البند من أقل البنود سيولة حيث أن معظم مكونات هذا البند لا يمكن تصفيتها أو بيعها إلا في حالة تصفية البنك نفسه.

ز–البند الحادي عشر:يتضمن هذا البند الحسابات المدينة الأخرى التي لم تدخل تحت بند مستقل.[1]

وعليه يمكن تصوير ميزانية البنك على النحو التالي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**اقتصاديات النقود و البنوك**،الدار الجامعية،مصر،2007،ص.ص 173- 176.

الجدول رقم(1-1):ميزانية البنوك التجارية

الأصول	الخصوم
1.النقدية	1.رأس المال المدفوع
2.أرصدة لدى البنك المركزي	2.الاحتياطي القانوني و الخاص
3. أرصدة لدى البنوك و المراسلين	3.شبكات وحولات و إعتمادات
- في الداخل و الخارج	4.الأرباح الغير موزعة
4.شيكات و حولات تحت التحصيل	5.مستحق البنوك
5.أذون الخزينة	6.الودائع
6.أوراق تجارية مخصومة خلال 03 أشهر	-الحكومية و الخاصة
7.أوراق مالية حكومية	-جارية
8.القروض بأنواعها	-لأجل
9.أوراق مالية عادية و استثمارات	-بإخطار
10.أصول ثابتة	-توفير
11.أصول أخرى	7.خصوم أخرى
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر:ضياء مجيد،**الاقتصاد النقدي**،مؤسسة ثياب الجامعية، مصر، 2008، ص 275.

المطلب الثالث :رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية

يستخدم البنك المركزي عدة أساليب وأدوات مستهدفا التأثير على حجم وسائل الدفع وذلك في إطار سياسة نقدية وائتمانية معينة، وبغرض تحقيق أهداف معينة، فمن خلال هذه الأدوات يتمكن البنك المركزي من التأثير بصفة خاصة على سيولة البنوك التجارية حتى يتحكم بالتالي في وسائل الدفع الخاصة بنقود الودائع والتي ستحول عاجلا أو آجلا إلى نقود قانونية، وتمكن هذه الأدوات البنك المركزي في ذات الوقت من رقابة وتوجيه البنوك التجارية في عملية خلقها للائتمان باستعمال وسائل الضغط المتوفرة للسلطة النقدية، وتختلف هذه الأدوات

المتاحة للبنك المركزي وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها البلد،وفقا للنظام السياسي والمؤسسي السائد والهيكل المالي والمصرفي القائم، فقد تكون هذه الأدوات كمية أو كيفية أو مباشرة، وفقا للأسلوب الذي يتبعه البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان والنقد في الاقتصاد القومي.

أولا:أساليب الرقابة المصرفية

يقوم البنك المركزي باستعمال عدة أساليب منها ما هو كمي ومنها ما هو كيفي ومنها ما هو مباشر للتأثير على المتغيرات النقدية ويمكن حصر أساليب الرقابة المصرفية والائتمانية للبنك المركزي في النقاط التالية:

أ- أساليب الرقابة الكمية:

يستخدم البنك المركزي هذه الأساليب من أجل التأثير في الحجم الكلي للائتمان بالزيادة أو النقصان، بغض النظر عن وجوه استخدامه أو النشاطات المستفيدة منه، ولما كان حجم الائتمان يتوقف على عاملين هما:

- حجم الاحتياطي النقدي المتوفر لدى البنوك.
- نسبة الاحتياطي النقدي إلى إجمالي الودائع التي تحتفظ بها البنوك.

فإذا استطاع البنك المركزي التأثير على هذين العنصرين فانه يكون قادرا على فرض رقابته على نشاط البنوك التجارية في خلق الائتمان، هذا بالنظر إلى مدى تجاوب البنوك التجارية مع سياسة البنك المركزي في هذا المجال، وتتميز هذه الأدوات بأنها أكثر مراعاة لقوى العرض والطلب في السوق، وتسمح للبنوك من ثم بهامش من الحركة والمناورة، ومن أهم أساليب الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي ما يلي:

1- **سياسة سعر الخصم**:يمثل سعر الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل توفير السيولة النقدية للازمة للبنوك، ما من خلال الإقراض المباشر، أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك.

وعادة ما يعلن البنك المركزي عن الأسعار المستعد لإعادة الخصم بموجبها من وقت لآخر، وبحسب ما تقتضيه تقديراته المتناسبة مع سيطرته وتوجيهه للنشاط الائتماني، وفيما إذا كان يحتاج إلى المزيد من التنشيط أو التقييد، وتعد سياسة سعر الخصم تاريخيا من أقدم الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي، وأوفرها حظا في التطبيق وخاصة في القرن التاسع عشر، وإن كانت هذه الوسيلة قد فقدت فيما بعد قدرا من أهميتها السابقة وخاصة في البلدان النامية، وتسلك سياسة سعر الخصم الهادفة إلى التأثير على إجمالي الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية اتجاهين:

- تحديد الشروط الواجب توفيرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي خصمها أو يسمح الإقراض بضمانها للبنوك التجارية مع إمكان تعديل هذه الشروط بين فترة وأخرى بحسب الأحوال البنكية والائتمانية التي تقتضي ذلك.

- تعديل الكلفة التي تتحملها المصارف التجارية عن طريق تغيير سعر الخصم، وبما أن التغيير في كلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك التجارية يؤدي إلى تغيير مقابل في أسعار الفائدة التي تتقاضاها البنوك عن قروضها للأفراد والمشروعات لذلك يترتب على تغيير سعر الخصم تغيير في أسعار الفائدة التي تتقاضاها في السوق، وبما يترتب عن ذلك من تأثير في كمية وحجم الائتمان المصرفي، فعندما يزيد البنك المركزي من هذا السعر فإنه يهدف بذلك إلى تقييد حجم الائتمان،وعندما ينقص البنك المركزي من هذا السعر فهو يرغب في زيادة حجم الائتمان.[1] وتجدر الإشارة إلى أن أهمية هذا السعر بالنسبة للبنوك التجارية تتضح عندما نعرف أن هذه الأخيرة وهي تضع أسعار الفائدة الخاصة بها لمنح القروض تراعي في الاعتبار سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، لأنها سوف تلجأ بعد ذلك إليه لإعادة خصم هذه الديون، لذا يجب أن تكون أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية عامة وتلك المتعلقة البنوك التجارية خاصة موازية لسعر الخصم الذي يقرره البنك المركزي.

2- **عمليات السوق المفتوحة**:ويقصد بها تدخل البنك المركزي بائعا أو مشتريا في سوق الأوراق المالية، وتعتبر من أهم تقنيات إنتاج وتدمير النقود الائتمانية، ذلك أن البنك المركزي يستطيع من خلال حجم مبيعاته أو مشترياته من الأوراق المالية أن يؤثر في حجم الائتمان المصرفي.[2] فعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه السندات من البنوك التجارية أو من مؤسسات أخرى والتي عادة ما تحتفظ بمثل هذه السندات كجزء هام من استثماراتها فإن سداد قيمة هذه السندات يتم عن طريق زيادة ما تحتفظ به البنوك التجارية من ودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي مما يساوي قيمة هذه السندات، وبالتالي الرفع من قدرة هذه البنوك على الإقراض، وخلق الودائع، ومن ثمة زيادة عرض النقود، وإذا ما تم شراء هذه السندات من البنوك التجارية مباشرة أو زيادة الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية للمؤسسات في حالة قيام البنك المركزي بشراء هذه السندات من المؤسسات غير المصرفية.[3]

ومن هنا نرى أن تدخل البنك المركزي مشتري للسندات الحكومية من السوق المالي يعتبر محاولة من طرفه لزيادة عرض النقود وحجم الائتمان، والعكس صحيح في حالة قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة،**الاقتصاد النقدي والمصرفي**, الدار الجامعية للطباعة والنشر, بيروت ، 1985،ص245.

[2] سالم سيد عبد الله، **محاضرات في الاقتصاد المالي مذكرة الأقسام**، روابع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة نواكشوط1995،ص25.

[3] ميلود جمعة الحاسية، **النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي**، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي 1995، ص238.

ويتجلى أثر هذه الأداة في التأثير في احتياطات البنوك التجارية، فعند قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى هذه البنوك في حين تؤدي عملية البيع إلى امتصاص هذه الاحتياطات، ففي أوقات الكساد يعمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود،وتشجيع التوسع في الائتمان حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية وغيرها من البنوك التجارية أو المشروعات أو الأفراد مقابل أوراق البنكنوت أو شيكات مسحوبة عليه،حيث يزداد عرض النقود وتزداد الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وتؤدي هذه الزيادة الأخير بدورها إلى قيام البنوك التجارية بخلق الائتمان ويزداد الإنفاق النقدي ونتيجة لذلك يزداد الإنتاج والتشغيل ويرتفع مستوى النشاط الاقتصادي،وفي الحالة العكسية حيث يكون الهدف هو معالجة التضخم يقوم البنك المركزي بطرح الأوراق المالية الحكومية وغيرها من الأوراق المحتفظ بها في حقيبته إلى الجمهور للبيع، متسببا بذلك في تقليل العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد.

ويبين الواقع العملي أن عمليات السوق المفتوحة هي أكثر أدوات الرقابة المصرفية انتشارا من حيث الاستخدام، وخاصة في البلدان المتقدمة حيث توجد أسواق ناضجة، الشيء الذي يكاد ينعدم في البلدان النامية.

3- **سياسة الاحتياطي الإجباري**:تعتبر هذه الأداة من أكثر أدوات البنك المركزي فاعلية في التأثير على حجم الائتمان، ويتمثل الاحتياطي الإجباري في نسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص لدى البنك المركزي، ولهذا الاحتياطي أشكال عديدة، منها الاحتياطي على الودائع بالعملة المحلية واحتياطي على الودائع بالعملة الأجنبية، وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وطبيعة آجالها[1].

وقد كان الهدف من هذه الأداة في البداية هو حماية المودعين ضد مخاطر تصرفات البنوك التجارية وأصبحت الآن من أهم الأدوات الغير المباشرة للتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ويتضح مدى الدور الذي تلعبه نسبة الاحتياطي الإجباري في التأثير على كل من الودائع تحت الطلب والودائع للأجل، وتحديد قيمة مضاعف الودائع فكلما ارتفعت هذه النسبة على الودائع انخفضت معها نسبة المضاعف أي أن العلاقة عكسية، بينما يؤدي تخفيض هذه النسبة إلى زيادة قدرة هذه البنوك على منح الائتمان،وبالطبع تتغير هذه النسبة،وفقا لأوضاع السوق النقدية بصفة خاصة،والاقتصاد القومي بصفة عامة، ورغم التوسع في استخدام هذه الأداة إلا أن فاعليتها قد يحد منها ما تتخذه البنوك عادة من إجراءات للحد من تأثيرها.

[1] حميدات محمود، **النظريات والسياسات النقدية**، ط1، دار المكتبة للطباعة والإعلام والنشر، الحراش، الجزائر، 1994، ص58.

ب- أساليب الرقابة الكيفية:

يقصد بالرقابة النوعية أو الكيفية التأثير على أوجه استخدام الائتمان المصرفي، وبصرف النظر عن كميته أو حجمه، إذ أن هذه الرقابة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها البنوك التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة.[1]

وتستخدم أساليب الرقابة النوعية لتلافي العيوب والنواقص التي يمكن أن تنشأ جراء استخدام أدوات الرقابة الكمية، كما قد يكون الغرض من الرقابة الكيفية هو توجيه نسبة أكبر من القروض إلى مجالات الإنتاج السلعي والسلع التصديرية والحد من الائتمان الغير المنتج الذي يستخدم لأغراض المضاربة في أسواق المواد الأولية.

وللرقابة النوعية وسائل متعدد تشترك جميعها في التأثير على استعمالات الائتمان المصرفي ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:[2]

- يمكن أن يحدد البنك المركزي أسعار فائدة مختلفة حسب نوعية القرض.
- التمييز بين القروض حسب الأصل المقدم كضمان لهذه القروض.
- قد يلجأ البنك المركزي إلى تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض، كزيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي على حساب القروض الموجهة لمجالات أخرى.
- يستطيع البنك المركزي تحديد آجال استحقاق القروض المختلفة طبقا لأوجه استخدام القرض.
- الحصول على موافقة البنك المركزي على القروض التي تتجاوز قيمتها مبالغ معينة.

ت- أساليب الرقابة المباشرة:

قد يعتمد البنك المركزي على الرقابة المباشرة في تعزيز الرقابة الكمية أو الكيفية على الائتمان كما قد يستخدمها بديلا عن هذين النوعين من الرقابة في تنظيم النشاط الائتماني للبنوك التجارية.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1998، ص156.

[2] أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1995، ص124.

ويتضمن مفهوم الرقابة المباشرة بمعناه الواسع ما يستخدمه البنك المركزي من تأثير أو سلطان أدبي على البنوك التجارية.[1]

وقد يتخذ هذا التأثير الأدبي أو الإقناع صورة تصريحات يدلي بها البنك المركزي أو التوجيهات والنصائح للبنوك بشأن ما يليق بها انتهاجه من سياسات في مباشرة نشاطها. وهناك عدة أساليب قد يلجأ إليها البنك المركزي في إطار الرقابة المباشرة منها:

1- **الإقناع الأدبي**:يحتل البنك المركزي مكانا هاما ومركزا أدبيا بين البنوك التجارية لما يقدمه من خدمات لهذه البنوك،و ما يؤديه من دور هام في خدمة الاقتصاد الوطني.

ويعتمد البنك المركزي في القيام بهذا التأثير على إقناع البنوك التجارية بالأوضاع الاقتصادية السائدة و تقديم التوجيهات والنصائح ومطالبتها بجدية تنفيذ هذه التوجيهات، واستخدام هذا الأسلوب يتم في حالة عدم وجود حاجة ماسة لتدخل البنك المركزي في الحياة الاقتصادية نظرا لأن أسلوب الإقناع الأدبي من الجائز أن لا يلقى ترحيبا من جميع البنوك التجارية.

2- **أسلوب التعليمات**:وهذا الأسلوب يتضمن مختلف الإجراءات والأوامر والتعليمات التي يكون تطبيقها إجباري، وعدم الالتزام بها يعرض صاحبها للعقوبة،وتأخذ هذه التعليمات أشكالا متعددة كتحديد حد أقصى للقروض الواجب منحها أو إلزام البنوك بتوجيه جزء من مواردها لاستثمارات معينة.

3- **أسلوب الجزاءات**:يلجأ البنك المركزي إلى هذا الأسلوب كحل أخير لضمان تنفيذ السياسة الائتمانية المطبقة أو نتيجة لعدم احترام وتطبيق القرارات والأوامر التي يصدرها.

وبصفة عامة فإن استخدام البنك المركزي لهذا الأسلوب يتمثل في معاملته لبنك معين معاملة تمييزية لا تخدم مصلحته (رفع سعر الخصم أو حرمانه جزئيا أو كليا من الاقتراض من البنك المركزي ...الخ)، وقد تصل هذه المعاملة إلى حد الإيقاف مؤقتا أو نهائيا حسب القوانين السائدة في البلد.

ثانيا:فعالية ومرونة أساليب الرقابة المصرفية

إذا كان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار مثلا، فإن تصميم السياسة النقدية يجب أن يحول هذا الهدف النهائي إلى أهداف مرحلية وتشغيله وأساليب الرقابة المصرفية يجب أن يكون هدفها هو

[1] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق** ، ص72.

إنجاز هذه الأهداف المرحلية أو التشغيلية بأعلى مستوى كفاءة، الأمر الذي يستلزم توفر أكبر قدر من الفعالية والمرونة لهذه الأساليب.

وفعالية سياسة سعر الخصم تستدعي عدم وجود مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية المحلية، أو في الأسواق الأخرى التي من شأنها أن تقلل من أهمية الإجراء المتخذ برفع أو خفض سعر الخصم، فلو افترضنا أن المشاريع الاقتصادية مولت نفسها ذاتيا من الاحتياطات النقدية المخصصة لذلك، أو تسرب رؤوس أموال أجنبية واردة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على عائد مرتفع، فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية في تقديم الأصول النقدية وزيادة حجم الائتمان، لذا فإن رفع سعر الفائدة من شأنه أن يزيد إيداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عائد مرتفع، مما يزيد من سيولة البنوك التجارية وقدرتها على التوسع في الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي.

كما أن رفع سعر الخصم لا يكفي وحده لكي يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان والتوسع في القروض، حتى ولو كانت هذه البنوك تنقصها السيولة فإنها تلجأ بالرغم من ذلك إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية حتى ولو تحملت نفقة أكبر مادام يمكنها أن تمتص الزيادة في سعر الخصم من النفقة الكلية للدين بحيث تظل أرباحها ثابتة وتحمل الزيادة في الواقع للعميل الراغب في الحصول على القرض.[1]

وخلاصة القول أن سعر الخصم هو وسيلة توجيه، قلت فاعليتها في عصرنا الحاضر نتيجة التقنية المصرفية العالية والقدرة على التحرك خارج السوق المحلية، لذا تبقى سياسة سعر الخصم وسيلة ناقصة تحتاج إلى عدة أساليب مكملة لتحقيق الفاعلية المطلوب.

بينما تقتصر فاعلية سياسة سعر الخصم على النجاح في إمداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من البنوك التجارية، نجد أن فعالية سياسة السوق المفتوحة تتحدد بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل، ويتوقف قيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة على ما يلي:[2]

- يتوقف مدى تأثير البنك المركزي في السوق المالية، على مقدار ما يملكه من أوراق مالية للقيام بعمليات البيع، أو ما في حوزته من أوراق نقدية للقيام بعمليات الشراء وبذلك فإن أي نقص فيما يملكه البنك المركزي عن الحد اللازم للسيطرة على سوق الأوراق المالية لتنفيذ خطته في توجيه الاقتصاد القومي سيقلل من فاعلية سياسة

[1] سليمان بودياب، **مرجع سابق** ، ص102.

[2] محمد خليل برعي، **مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1990، ص121.

السوق المفتوحة، وهذا ما يحدث في كثير من البلدان النامية حيث تكاد تنعدم مقدرة البنك المركزي على القيام بعمليات السوق المفتوحة لنقص ما لديه من أوراق مالية ونقدية كافية لأداء هذه العملية.

- مدى استعداد البنك المركزي وقدرته على تحمل الخسائر عند القيام بعمليات السوق المفتوح، فهو يبيع الأوراق المالية بأسعار منخفضة في أوقات التضخم، ويشتريها بأسعار مرتفعة في أوقات الانكماش الاقتصادي.

- يشترط لقيام البنك المركزي بأداء عمليات السوق المفتوحة ضرورة وجود سوق أوراق مالية منظمة، حيث أن ضيق السوق وعدم انتظامها قد يعرضها إلى سيطرة قلة من المتعاملين ويسودها الاحتكار مما قد يعرض البنك المركزي لخسائر فادحة، وهذا ما تمكن مشاهدته في كثير من البلدان النامية حيث تفتقد السوق المفتوحة جدوائيتها نظرا لضيق وضعف الأسواق المالية.

- في حالة الكساد الاقتصادي فإن عمليات البنك المركزي قد تفشل في دفع البنوك التجارية على توسيع حجم الائتمان رغم زيادة احتياطاتها النقدية، ففي هذه الحالة تصبح عملية الإقراض محاطة بمخاطر جسيمة، وقد تعمد بعضوف المؤسسات التجارية على تصفية أعمالها، وتلجأ البنوك التجارية إلى اعتماد سياسة "أنظر وراقب واعمل"بدل توسيع حجم الائتمان،كما أن البنك المركزي لا يستطيع إجبار البنوك التجارية على تقديم القروض عندما لا ترغب هذه الأخيرة في ذلك.

أما تغيير نسبة الاحتياطي القانوني بالزيادة أو النقصان فيعتبر من الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان المصرفي،وتحديد حجمه خاصة في البلدان المتخلفة، إلا أن هذا التأثير يبقى جزئيا حيث تتغير متتالية المعدل الاحتياطي الإلزامي صعودا أو هبوطا في فترات قصيرة سببا في خلق توازن في السوق النقدية (ذلك أن تقلبات الاقتصاد ككل تقابلها تقلبات موازية في سوق النقد)، وقد تحقق هذه التقلبات تعادلا في المدى القصير، إلا أنها تخلق آثارا عكسية في المدى الطويل، كما أن عملية السحب والإيداع هي عملية دورية ومتجددة، وقد تحقق بذاتها توازن السوق النقدية حسب ظروف المقترضين والمودعين، مما يعني أن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني ليست إلا خلقا إضافيا لمجموعة من التقلبات الإضافية، مما يعني أن سياسة الاحتياطي القانوني ليست وسيلة مستقلة بذاتها بل يجب أن تكمل بوسائل أخرى لتصبح أكثر فعالية.

أما أساليب الرقابة المصرفية الكيفية فإن فعاليتها تتوقف على قيام المقترضين باستعمال القروض في الأوجه المحددة لها والمتفق عليها عند الحصول على القرض،فمثلا من الجائز أن يحصل عميل على قرض لأغراض الأمن الغذائي وبأسعار فائدة منخفضة ويستخدمه في الأعمال التجارية أو غيرها من المجالات.

وتعتبر أساليب الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي من أهم الأدوات من حيث فاعليتها في التأثير على النشاط الائتماني، وخاصة في البلدان النامية، ويعود سبب هذه الفاعلية في التأثير على البنوك التجارية إلى المكانة المصرفية والنقدية التي يحتلها البنك المركزي اتجاه البنوك التجارية، وذلك من حيث كونه بنك البنوك، والملجأ الأخير للأقراض، وكذلك كونه بنك الحكومة ومستشارها المالي، لهذا فإن البنوك التجارية تأخذ توجيهاته وتعليماته بعين الاعتبار في معظم الأحيان.

ومما تقدم يتضح أن البنك المركزي يستخدم أكثر من أداة سواء كانت كمية أو كيفية أو مباشرة بهدف تحقيق سياسته النقدية التي تمثل أهدافا أساسية تضعها الدولة في حساباتها لتحسين وتطوير الوضع الاقتصادي، آخذة بعين الاعتبار تناسق وتلائم أهداف السياسة النقدية مع بقية أهداف ووسائل السياسات الاقتصادية.

أما مرونة أساليب الرقابة المصرفية فإنها تعني إمكانية تعديل وتغيير هذه الأساليب إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، والبنك المركزي يجب أن يكون مستعدا لذلك في أي وقت،حتى ولو استدعى الأمر ضرورة أن يتم التغيير في ذات اليوم،كذلك تعني المرونة أن يكون استخدام هذه الأدوات بشكل هادئ ومتحفظ وفي أضيق الحدود وبشكل مفتوح ومعلن على أوسع نطاق.[1]

كما تستلزم المرونة إعطاء البنوك المركزية الاستقلالية الكافية والحرية في التصرف فيما يتعلق بتحديد الأدوات وعلى العموم فإن الاستقلالية التي تنشدها البنوك المركزية ترتكز أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية،واختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، والواقع أن إعطاء البنك المركزي الاستقلالية لا تلغي الحاجة لضرورة أن يكون مسؤولا اتجاه جهة معينة،سواء كانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية، وتستلزم فكرة المساءلة في حدها الأدنى ضرورة قيام البنك المركزي بشرح وتبرير تصرفاته وسياساته أو ما ترتب أو سيترتب عليها من نتائج في مواجهة الرأي العام من خلال التقارير المنشورة والأحاديث الصحفية المنظمة.

وهناك مجموعة من المعايير عن طريقها يمكن قياس استقلالية البنك المركزي، وإن كان هناك خلاف في ترتيبها والوزن النسبي لكل منها، ويمكن حصر أهم هذه المعايير في النقاط التالية:

- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين الطرفين،بشأن هذه السياسة، فكلما كان البنك

[1] أسامة محمد الفولي، **مجدي محمود شهاب**، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1997، ص234.

المركزي ذو صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية ويقاوم السلطة التنفيذية في حالة التعارض يصنف على أنه أكثر استقلالية.

- مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها، فكلما كانت القيود على الإقراض للقطاع العام أشد صرامة،كان البنك المركزي أكثر استقلالية.
- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارته، ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم، ومدى تمثيل الحكومة في مجالسه، وإذا كان هناك تمثيل هل يقتصر على مجرد الحضور والاستماع أم أنه يمتد إلى حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات والاعتراض عليها.
- المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد والرئيسي مع أهداف أخرى، وبعبارة أخرى هل يكون هدف المحافظة على استقرار الأسعار أولوية في حالة تعارضه مع أهداف أخرى، أيا كانت درجة إلحاحها.
- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة، فكلما تقلصت أو انعدمت الجهات المسؤولة"خاصة الحكومية"عن محاسبته،كلما كان أكثر استقلالية.

المبحث الثالث:ماهية التمويل البنكي

لقد تطور مفهوم التمويل تطورا ملحوظا، وقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه الأفراد و المؤسسات الاقتصادية مثل ازدياد حدة المنافسة، التطور التكنولوجي، وأصبح هذا الأخير من النشاطات الرئيسية للبنوك التجارية حيث تقوم بتمويل مختلف القطاعات والمؤسسات ومن ضمنها تمويل قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول:ماهية التمويل

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها و لهذا حاول الباحثون ابراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المنشأة الاقتصادية.

أولا:تعريف التمويل

لقد اختلف علماء الاقتصاد على التعريف لمصطلح التمويل لذلك ظهرت عدة تعاريف تستند جميعها إلى المدارس التي ينتمون إليها و تنقسم هذه المدارس إلى ثلاثة وهي :المدرسة القديمة-المدرسة الجديدة-المدرسة الحديثة.

أ- يعرف Ms Grouhill التمويل:على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية، فالمشكلة الرئيسة هي كيفية الحصول على الاموال لزيادة الاستثمار، والحل يمكن في التمويل حيث هو يضمن للمؤسسات توفير احتياجاتهم المالية سواء عن طريق بيع الأسهم أو السندات أو استخدام اللأرباح المحتجزة أو الاقتراض من البنوك.[1]

ب- تعريف Upton et Howerst للتمويل:"هو الحقل الاداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بمجرى إدارة النقد وإلزامية لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهتها ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد"

ت- تعريف Dougll et Girthmon:عرفاه على أنه "الفعالية المتعلقة بتخطيط، تجهيز الأموال، رقابتها وإدارتها على المؤسسة.[2]

[1] فريد وشوق،**التمويل الإداري**،الجزء02،بدون دار نشر،1945،ص192.

[2] عدنان هاشم رحيم الشهراني، **الإدارة المالية**، الجامعة المفتوحة، المغرب،1997،ص23

ث-يعرفه الدكتور محمد حسين:"على أنه توفير النقود في الوقت المناسب أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في امسن الحاجة إلى الاموال كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والانتاج على الترتيب، ذلك على افتراضيات زمنية.

ج- كما يعرف جعفر الجزار:"عبارة عن أسلوب حديث في إعادة توظيف الفوائض التقنية ويسعى في اهدافه الاساسية إلى استعمال إمكانيات البنوك والمؤسسات، وهذا الأسلوب في التمويل الحديث يعتبر دفعا جديدا في الميدان المالي، فيستفيد منه المقرض أكثر من المقترض، لأنه يسمح له بتوظيف فوائض ضخمة بشكل مضمون أو تقريبا مضمون".[1]

و خلاصة القول أن التمويل :

"هو أحد مجالات المعرفة، تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد من الرفاهية، فالمشكلة الرئيسية هي كيفية الحصول على الأموال لزيادة الاستثمار، والحل يكمن في التمويل حيث هو يضمن للمؤسسات توفير احتياجاتها المالية سواء عن طريق بيع الاسهم أو السندات أو استخدام الأرباح".

فالتمويل وفقاً لهذه التعريفات هو الحصول على رأس الما النقدي بغرض النظر عن مصدره من أجل إنفاقه على أغراض إنتاجية أو استثمارية أو استهلاكية، فهو بهذا المعنى يشمل مفهوم القروض في النظام الربوي والتي تكون عليها فوائد يتحملها الفرد أو المنشأة مع الالتزام بدفع أصل المبلغ زائداً الفوائد سواء تم تحقيق أرباح من تلك الأموال المقترضة أم لا و يرجع ذلك إلى أنها أصبحت دينا في ذمة المدين وهذا ما يتنافى مع مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية.

[1] جعفر الجزار،**عمليات بنكية**،ط08، دار النقاش، بيروت، 1995، ص40.

ثانيا:مميزات التمويل

إن الوضعية المالية للمؤسسة تفرض وجود اشكال مختلفة لعملية التمويل غلا أن المؤسسة تواجه مشكل عويص يتمثل في طريقة اختيار التمويل المناسب لإستثماراتها، فهذا الاختيار عبارة عن جزأ من القرارات الأساسية للمؤسسة فهو مرتبط أساسا ب :

- معدل مردودية المشروع.
- تكلفة المصدر المستعمل في عملية تمويل هذا المشروع.

ونلاحظ أن تمويل المشاريع يتوزع بين :

- خزينة المؤسسة (التدفق النقدي الداخلي)و رأس المال الخاص.
- القروض الطويلة ومتوسطة الأجل.

ثالثا:أهمية التمويل

إن تقديم الائتمان من طرف البنوك نشاط اقتصادي في غاية الأهمية له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يعتمد نموه وازدهاره، وتعتمد البنوك في جزء كبير من مواردها على رأسمالها وعلى ما كونته من احتياطات ومن الافتراض من القطاعات التي لديها فائض وايصال ما جمعته من أموال إلى القطاعات التي لديها عجز في ذلك، ولذلك يأخذ القطاع البنكي شكل الهرم للتمويل الائتماني في قيمته البنك المركزي وهي حافي قاعدته توجد البنوك التجارية والمتخصصة، وتنطبق صفة الهرمية على طبيعة العلاقة التي تربط بين المؤسسات هذا القطاع وبعضهم البعض من ناحية وبينهم وبين الدولة من ناحية اخرى، ويسمح هذا الشكل الهرمي للنظام البنكي وتختلف أهمية وطبيعة الدور الذي يلعبه الائتمان البنكي تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي السائد وتبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائد، وغالبا ما يوجه إلى مجالات وقطاعات قد تختلف وجهات النظر في تحديد اهميتها الوطنية ومكانتها على سلم الأولويات الاجتماعية وبشكل خاص إذا ما كان هناك فرق بين الربحية الخاصة التي يرغب فيها النظام البنكي والأهداف الاجتماعية التي ترمي إليها الدولة ولكي تبقى الآراء البنكية قريبة من الأهداف الوطنية يجب أن تكون استراتجية الائتمان البنكي الموجهة لمختلف القطاعات داخل الاقتصاد منسجمة مع أهمية تلك القطاعات في سلم الأولويات الاجتماعية، كما يجب أن تكون بحدود قدرة كل قطاع سواء كان حكومي أو عام أو خاص في تحقيق اغراضه من استعمال الائتمان، حيث من الممكن لارتفاع

طلب أي قطاع أكثر مما هو مخصص له أن يؤدي إلى إزاحة طلب قطاع آخر مما لا يسمح للائتمان البنكي بالقيام بدوره التنموي.

و يمكن تلخيص أهمية الائتمان على النحو التالي:

أ- زيادة الإنتاج: تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديدة منها والقائمة إلى موارد مالية مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، لذلك تلجأ تلك المشروعات على الائتمان في البنوك أو إلى اصدار سندات وطرحها على الجمهور وتلعب البنوك المتخصصة دورا كبيرا في توفير مثل هذه الموارد المالية، ويمكننا القول هنا أن البنوك الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين و المستثمرين من اجل المساهمة في تمويل أو زيادة الانتاج والاستثمار في الاقتصاد الوطني.

ب- زيادة الاستهلاك: يساهم الائتمان في حصول المستهلكين من أصحاب الدخول المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع، مما يترتب عليهم التزامات دفع قيم تلك الائتمان عندما يرتفع دخولهم المستقبلية أو من مدخراتهم المستقبلية ويساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي على زيادة حصة السوق وزيادة حجم الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

ت- توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الانشطة الاقتصادية: يلعب الائتمان دورا مهما في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز البنكي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقا لاحتياجات بما يحقق نموا اقتصاديا متوازنا يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية، وذلك من خلال تعبئة الأموال ومنح الائتمان وتهتم بالأساس في كيفية تعبئة المدخرات المحلية و تجميع أكبر قدر ممكن منها ووضعها في خدمة التنمية الوطنية من خلال عرض واستخدام الائتمان في اطار من الاستقرار الاقتصادي و محاربة التقلبات الاقتصادية من ناحية التضخم والانكماش.

ث- تسوية المبادلات"أداة تبادل": نقصد بتسوية المبادلات أي تبادل بين طرفين وبما أن الأوراق النقدية والمسكوكات تمثل دينا لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، فإن الشيكات تمثل دينا لحاملها على البنك المسحوبة عليه أي بإتاحة أدوات الدفع بشكل كافي.

ج- تشغيل الموارد العاطلة: يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة من تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الاجل وبهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق لها دخلا مربحا وبالمقابل فإن المقرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.

تأتي أهمية التمويل من الحاجة إلى الأموال، فتزداد أهمية وظيفة التمويل بزيادة الحاجة إلى التمويل، وتنقص بنقصان الحاجة له ونظرا لأهمية التمويل فعن بعض وظائفه ومهامه تعتبر أساسية لجميع المؤسسات من ناحية كيفية حصولها على موارد مالية من مصادر خارجية وتوزيعها على استخداماتها المختلفة، ومراقبتها لتدفق تلك الموارد في عملياتها التي يجب أن تؤدي في كل المنظمات سواء كانت مؤسسات حكومية أو تجارية، وتتمثل هذه الوظائف في:[1]

- إنشاء مخطط تمويل على المدى المويل.
- توفير الموارد، ومن ثم استخدامها بطريقة تؤدي إل زيادة فعالية عمليات وانجازات المؤسسة إلى حد أقصى، وهذا يستوجب عليها دراسة الاسواق المالية التي تمكنها من الحصول على الموارد لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.
- يسمح بإنجاز مشاريع جديدة.

ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات والحاجة إلى المبادلة تزداد أهمية التمويل وتنقص أهميته أيضا بل يتم إشباع الحاجات الاقتصادية بواسطة الانتاج المباشر، وبالاعتماد على الاستغلال المثل للموارد الاقتصادية، ومع إنخفاض أهمية المبادلة تنخفض اهمية توفر رأس المال المستخدم في الانتاج.

ولا شك أن تقييم العمل و مبادلة الفائض الشخصي هما اللذان أكسب المال باعتباره وسيلة للتبادل أهمية خاصة وازدادت بالتالي أهمية التمويل. نستخلص أهمية التمويل تظهر من خلال أهمية وضرورة توفر رأس المال اللازم للعمليات والأنشطة الانتاجية والتسويقية...إلخ، سواء كانت هذه العمليات تتسم بطابع موسمي أو كانت تتسم بطابع استراتيجي طويل الأمد، تتعلق بتواجد المؤسسة الاقتصادية في ساحة المنافسة أو الصراع من أجل البقاء.

[1] عمر حسين، **الموسوعة الاقتصادية**، ط04، القاهرة، 2000، ص145.

ح- يستخدم كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية: فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة فالنقود تخرج للتداول بصفة اساسية عن طريق قيام الوحدات بصرف ما هو مخصص لها من الائتمان، ولهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية[1].

ويجب التذكير أن أهمية الائتمان البنكي تتوافق مع درجة النمو والتطور الاقتصادي، بحيث أن حاجة النشاط الاقتصادي إلى التمويل ضروري تستوجب طلب مناسب على الائتمان البنكي مما يجزم أن الطلب على الائتمان البنكي هو طلب يعتمد على حاجة القطاعات على التمويل، ولهذا فكلما نشطت عملية التنمية و اتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان البنكي.

المطلب الثاني: طرق التمويل وأنواعه

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة ، ولكن يتصف قطاع المشرعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصة النامية منها بانخفاض القدرة على الادخار، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى.

أولا: طرق التمويل

وهناك طريقتين متمثلتين فيمايلي:

أ- التمويل الداخلي (الذاتي):

وهو يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام بما يتضمنه ذلك من وحدة مصادر الادخار ومصادر الاستخدام وأهم صور هذا التمويل هو التمويل الذاتي[2].

و يكون عن طريق الأموال المهلكة و التي تحتوي على ثلاثة مصادر أساسية المتمثلة في الأسهم العادية و الأسهم الممتازة، والأرباح المحجوزة غير موزعة التي تتمثل في الأرباح الباقية من دور المشروع بعد استبعاد الإحتياطات والجزء الموزع على الشركات والمساهمين، وهو ما يعرف بالأرباح المعاد استثمارها، المشروع الناتج هو

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، ط1، مؤسسة الإسكندرية. الدار الجامعية، 1999، ص ص29- 30.

[2] مصطفى رشيد شيحة، **مرجع سابق**، ص186.

الذي يمول نسبة كبيرة من عائدات المشروع في عملياته المربحة لأنها من الحقوق الملكية، وإليه تلجأ غالبية المشروعات الخاصة.

كما يمكن أيضا للمشروعات العامة أن تتبعه وإنما يجب أن تتمتع حينئذ باستقلال مالي وميزانية ذاتية، وهذا يعني أن يعود إليها فائض نشاطها الانتاجي (الأرباح بعد تسديد الضرائب و الالتزامات الأخرى) ليصبح من احتياطاتها و يندمج في ميزانياتها التالية، ودون أن يتسرب كليا أو جزئيا وبأي شكل من الأشكال إلى الدولة ومؤسساتها.

ولا يكفي أن يعتبر هذا الفائض من أصولها بل يجب أن تكون لها الحرية في استخدامه، بمعنى آخر أنه تتمتع المشروعات العامة بإدارة مستقلة في اختيار وتنفيذ خطط الاستثمار الخاصة بها.

وتستطيع المشروعات الخاصة أو العامة (أذ توفرت لها الشروط السابقة) أن تعتمد على مواردها الذاتية المتاحة من الاحتياطات والأرباح المتراكمة، وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة وكذلك على الموارد المتاحة من أرباح وإحتياطات فروعها ومؤسساتها الفنية والمالية لتجمع موارد ادخارية ذاتية، ثم تستخدم هذه الموارد لتمويل خططها الاستثمارية وقد تتمثل هذه الأخيرة في الاستثمار بالاستبدال أي إحلال الآلات والأدوات الفنية الحديثة التي تحتوي على أحدث التغيرات التكنولوجية محل الأدوات والآلات المستهلكة أي التي إنتهى أجلها الوظيفي أو الفني أو الاستثمار عن طريق المحافظة والصيانة، وهو عبارة عن اتفاق مخصص لتحسين الخدمة وصيانة الآلات والاستبدال الجزئي للآلات المستهلكة مما يؤدي إلى رفع الانتاجية أو الاستثمار عن طريق التوسع و الذي ستمثل في إضافة آلات ومباني وأدوات جديدة بغرض توسيع الطاقة الانتاجية للمشروع أو الاستثمار التجاري المخصص لتسويق وتوزيع منتجات المشروع.

ملاحظة :

عندما لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية للشركة لذلك يجدر بها اللجوء إلى مصادر خارجية بزيادة رأس المال الأسهم أو الاقتراض أو هما معا، وهو ما يسمى بالتمويل الخارجي الذي يتوقف حجم تمويله على حجم التمويل الداخلي واحتياطات الشركة المالية، أي أنه مكمل للتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية(سواء الاستثمارية أو الجارية).[1]

[1] عبد الغفار حنفي،**أساسيات التمويل و الإدارة المالية**،دار الجامعة الجديدة،جامعة الإسكندرية،2002،ص379.

ب- التمويل الخارجي:

يمكن أن تكون المشروبات كبيرة وذات أهمية دولية فنجدها تلجأ إلى أموال أجنبية لتلبية احتياجاتها سواء على شكل قروض نقدية أو مواد أولية.

كما تعتبر القروض مصدر خارجي للمشروع ففي حالة ما إذا لم تكمل المصادر الداخلية لتمويل المشروع يلجأ صاحبه إلى التمويل الخارجي عن طريق القروض.

إن الهدف منه هو جعل المدخرين يوظفون أموالهم عند المتعاملين الذين هم بحاجة إليها، فهذا يتم عن طريقتين[1]:

- التمويل المباشر:عندما تكون الرغبتان متوافقتان.
- التمويل غير المباشر:لما تكون الرغبتان مختلفتان، إلا أننا نجد في هذه الطريقة نوعين من التمويل تمويل من موارد ادخارية و تكون من فعل الوسيط المالي و تمويل من موارد نقدية تكون من فعل الوسيط النقدي "البنك"

ثانيا: أنواع التمويل

يمكن أن نستخلص ثلاث أنواع للتمويل:التمويل المباشر، التمويل غير المباشر عن طريق الوسائط المالية الغير بنكية، التمويل الغير مباشر للوسائط المالية البنكية.

أ- **التمويل المباشر:**وهو يعبر عن العلاقة المباشرة بين القرض والمستثمر ودون أي تدخل من أي وسيط مالي مصرفي فالوحدات ذات العجز في الموارد و التي تحتاج إلى هذه الموارد لاحتياجاتها الاستثمارية.

إن هذا التمويل يتخذ صور متعددة، كما يختلف باختلاف المقترضين (مشروعات، أفراد، حكومات).[2]

لنبدأ بالمشروعات أولا فهذه الأخيرة تستطيع أن تتحصل على القروض أو التسهيلات الائتمانية من مواردها أو عملائها أو حتى من المشروعات الأخرى فمع هذا فتفضل بعض المشروعات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها عن طريق الاقتراض، فتصدر سندات لتحقق لصالحها عائد ثابت بقيمة القرض، يفضل عندئذ الأفراد هذه الوسيلة لأنها تحقق لهم عائد ثابت دون تحمل المخاطر الناشئة عن الاستثمار الجديد، تفضل المشروعات أيضا هذه الوسيلة لما تحقق لها في استغلال من مواجهة دائنيها.

[1] J.Branger,**les technique bancaire**s,puf,Paris,1975,p26.

[2] فريد الصالح و موريس، **نصر المصرف و الأعمال المصرفية**، بيروت،1989،ص89.

أما بالنسبة للأفراد فالحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية عن طريق المؤسسات الوسيطية فقد يتم بقروض مباشرة بين الأفراد بعضهم البعض.

قد تلجا الحكومات أيضا إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المشروعات التي ليست لها طبيعة مالية مصرفية أو غير مصرفية، وتصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة، تعتبر أذونات الخزينة من أهم السندات المتمثلة في القروض قصيرة الأجل أما السندات طويلة الأجل فهي تتمثل غالبا على قروض المشروعات العامة المتخصصة المضمونة من الحكومة، والمبدأ هو تحويل الفائض من الموارد المالية من المدخر إلى المتعامل الاقتصادي العاجز عن التمويل، وأساليب التمويل المباشر تكون كمايلي :

1- **السندات الخاصة:** بتحويل الفائض من الأموال أي عدد القيم المنقولة التي يمكن تداول الفائض من السيولة بين المتعاملين الاقتصاديين من القطاع الغير البنكي.

2- **القيم المنقولة:** هي تلك السندات القابلة للمفاوضة والتي تمثل إما حقوق الاشتراك في الملكية وما حقوق الإقتراض أي انها تمثل حق ديني وبذلك تعود بدخل على حاملها.

يمكن التمييز بين القيم المنقولة ذات الدخل الثابت (مثل:الكمبيالة، الربح على الدولة، أذونات الخزينة، أذونات الصندوق) والقيم المنقولة ذات الدخل المتغير(مثل:الأسهم و حصص المؤسسة).

3- **الدخل الثابت:** يتمثل في فائدة ثابتة للتوظيف، أما مكافأة قيم حق الملكية فهي إقتطاع من الربح المحقق والموزع من المؤسسة(ربح الأسهم).

ب- التمويل غير المباشر:

وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطية بأنواعها(مصرفية وغير مصرفية) فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخلات النقدية من ذات الفائض (أفراد مشروعات) لتوزيع هذه الادخارات على الوحدات التي تحتاج غليها فهي تقرض ولا تقترض.

فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل إذ أن الكثير من المصادر الادخارية ترفض التوظيف الاستثماري المباشر نظرا لتغطيتها للسيولة أو بسبب عدم رغبتها على تحمل المخاطر أو نتيجة اعدم ثقتها في الاستثمارات المقدمة من هذه الوسيلة في التمويل نستطيع أن نستخلص نتيجتين هامتين :

- الأولى تتمثل في قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري إلى توظيف ادخاري.
- أما الثانية فتعلق بقدرة بعض المؤسسات المالية (المصرفية)على مضاعفة حجم القوة الشرائية المقدمة للتوظيف الاستثماري، إعتمادا على نسبة معينة من الادخار النقدية عند قيامها بعمليات التمويل غير المباشر.

ونميز بين :

1- **التمويل الغير مباشر للمؤسسات المالية غير بنكية:**يخضع هذا النوع من التمويل إلى مبدأ تجميع الوسائط المالية غير البنكية وتوزيعه على المستفيدين، فهم يقرضون أموالا يقترضونها.

إن وجود مثل هذه المؤسسات يبرر باختلاف طبيعة السندات التي يبيعونها عن التي يشترونها فإنها تمكن من التوظيف بين إدارتين يعجز التمويل المباشر عن التوفيق بينهما، تكمن أهمية هذه المؤسسات في التقليص من حجم الاكتناز عن طريق توظيف الادخار الذي لم يرخص للاستثمار في القيم المنقولة، فمثل هذه المهمة تبقى ذات أهمية في الدول التي جعل التضخم التصريحات المالية تفضل التوظيف الأكثر من السيولة، كما أنه لا تقتصر أهمية المؤسسات المالية على كونها تقرض أموالا لمدة طويلة إقتراضها لمدة قصيرة بل تمكن في أنها تقوم بالتحويل البنكي أي تقبل مع تعبئة السندات عند طلب البنوك، يجب الاشارة إلى أنه تختلف هذه العملية عند إعادة الخصم من طرف البنك المركزي التي تتم عن طريق اصدار نقدي جديد، ففي حالة المؤسسات المالية ماهي إلا توظيف المال بحوزتها، فيكون بدون تأثير على زيادة التضخم.

2- **التمويل الغير مباشر للمؤسسات المالية البنكية:**يتميز هذا التمويل بعدم تدخل ادخار الأموال التي تقرض لذوي العجز في التمويل لم تجمع من التخزين بل هي من إصدار البنك من لاشئ عن طريق تحويل نقدي لسند قدمه المقترض له.

للبنك امكانية تحويل كل السندات الملكية أو سندات من الأصول الحقيقية (الذهب) والحقوق الشخصية (عمولات صعبة)إلى نقود، في كل هذا يجب التذكير أن البنوك تخضع إلى تنظيم معين.

المطلب الثالث:مخاطر وضمانات التمويل

لكل تمويل يوجد هناك مخاطر يتحملها الأطراف الذين يطلبون التمويل وكما لهم ضمانات يقدمونها من أجل الحصول على هذا التمويل.

أولا:مخاطر التمويل

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المختلفة المتعلقة بالقرض، ويحاول التحكم فيها أو تخفيف آثارها التي تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض،وإنما إلى خسارة الأموال المفترضة ذاتها، ويمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها التمويل بالقروض إلى:

أ- مخاطر السيولة

لقد تعددت التعريفات التي أعطيت لمخاطر السيولة، فهناك من يرى بأن مخاطر السيولة تنتج عن عدم قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية(سحب الودائع، طلبات القروض)في مواعيد استحقاقها، وذلك بدون حدوث أية خسارة أو تكاليف غير معقولة يتحملها البنك في سبيل تنفيذ تلك الالتزامات المالية.

بعبارة أخرى، مخاطر السيولة هي احتمال عدم قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة.[1]

ب- مخاطر تآكل الضمانات

يؤكد البنك على التحقق المستمر من عدم تراجع قيمة الضمانات، ويهتم البنك بصفة أساسية بحالة الضمانات حسب نوعها، ويركز البنك على المتابعة المستمرة لهذه الضمانات وبصفة خاصة العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.[2]

ت- مخاطر عدم السداد

وترتبط بعدم كفاية مصادر العميل الذاتية وناتج دورة الأصول لسداد الدين وأعباؤه، ويؤكد البنك على ضرورة التعرف بكل دقة على الأداء المالي للعميل،مع التركيز على مدى نجاحه في إتمام دور تحول أصوله إلى نقد

[1] نبيل حشاد،**دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**،موسوعة بازل2،الجزء 2،2005،ص 42.

[2] الخطيب سمير،**قياس و ادارة المخاطر بالبنوك**،منشأة المعارف،مصر،2005،ص ص 158- 159.

وكفاية تدفقاته النقدية لسداد التزاماته قصيرة الأجل مع عدم الإغفال وضع يد البنك على أحد أصوله كضمانة للسداد إذا ما تطلب الأمر ذلك.[1]

ث- مخاطر سعر الفائدة

ويقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا، فإذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه فإن هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مغرقة في استثمارات يتولد عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق.

وقد تأخذ مخاطر سعر الفائدة صورة أخرى تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة مستقبلا،مما يعني إعادة استثمار محصلات سداد القروض بمعدلات فائدة منخفضة.

ج-مخاطر الدورات التجارية

وهي مخاطر تتعرض لها كافة،المنشآت فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد الوطني ككل، وتترك آثار سلبية من نتائج نشاط المنشآت وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد، أو غير الالتزامات الثابتة.

ح- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي عبارة عن الخسائر الناتجة عن التقلبات في أسعار ومعدلات السوق المال(أسعار الأصول ومعدلات الفائدة...الخ)وهي بذلك تصنف ضمن فئة مخاطر المضاربة، حيث أن تحركات الأسعار من الممكن أن ينتج عنها خسائر كما يمكن أن تنتج عنها أرباح للبنك.[2]

خ- خطر سعر الصرف

بما أن المخاطرة تحدث نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية عند قيام الشركات بتقييم أصولها والتزامها بالعملات الأجنبية، أو أنها توقع عقودا للدفع أو الاستلام بعملات أجنبية، فإن قياس هذا النوع من المخاطر يمكن أن يتم باستخدام إحدى النسبتين الماليتين التاليتين:[3]

---

[1] الخطيب سمير،**مرجع سابق**،ص 160.

[2] نبيل حشاد،**مرجع سابق**،ص 38.

[3] محمد توفيق عمرو،**ادارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي**:نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية،رسالة دكتوراه،كلية العلوم المالية و المصرفية،الأكادمية العربية للعلوم المالية و المصرفية،عمان،الأردن،2006،ص 59.

النسبة الأولى = القيمة الدفترية للأصول / القيمة السوقية للأصول

النسبة الثانية = القيمة الدفترية لحقوق الملكية / القيمة السوقية لحقوق الملكية

وفي الأحوال العادية يجب أن لا تتخطى القيمة الدفترية القيمة السوقية، بمعنى يجب أن لا تتجاوز النسبتين السابقتين الواحد، وكلما كانت أصغر كلما أعطت مؤشرا إيجابيا عن وضع البنك.

د-المخاطر التشغيلية

وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة البنكية على أنها"مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو اخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية"

ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة و التي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها:

-الاحتيال الداخلي:تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسئولين عن البنك أو العاملين فيه

- الاحتيال الخارجي:وهي الأفعال التي هادف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحليل على القانون من طرف عملاء البنك.

-ممارسة العمل والأمان في مكان العمل:وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة.

-الأضرار في الموجودات المادية :وهذا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى، توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

-التنفيذ وإدارة المعاملات :الإرفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء، لعدم توفر العنصر البشري الكفء والمتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك.

ثانيا : الضمانات البنكية للتمويل

تقوم المؤسسات التي تطلب القرض بتقديم معلومات ثمينة تسمح للبنك بتقديم وضعيتها وإمكانياتها وتقدير إمكانية حدوث الخطر ونوعه ودرجته وبناءا على هذا التقدير يقرر فيما إذا كان يقبل منح القرض أو يرفض ذلك.

وبما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء الخطر بصفة نهائية، ومن أجل زيادة الاحتياط قد يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب القرض والتي تعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة له، وفي الواقع تختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك والأشكال التي يمكن أن يأخذها، ويمكن على العموم تصنيفها إلى صنفين رئيسيين هما:الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.[1]

أ- **الضمانات الشخصية**:الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد الدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن،ويمكن تمييز نوعين من الضمانات الشخصية هما:الكفالة والضمان الاحتياطي.

1- **الكفالة** :هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجال الاستحقاق.

ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام كبير ويتطلب أن يكون ذلك مكتوبا ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضوح، ومن جهة أخرى تجبر الأنظمة المختلفة البنوك على ضرورة إعلام المدين بمبلغ الدين محل الالتزام وأجاله وذلك خلال كل فترة معينة وهذا لتفادي الكثير من المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك والعملاء.

2- **الضمان الاحتياطي** :يعتبر من بين الضمانات الشخصية على القروض ويمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة الموقعين عليها على التسديد، ويختلف عن الكفالة كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية والأوراق التجارية التي يسري عليها هذا النوع من الضمان:السند لأمر،السفتجة والشيكات والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق كما يختلف الضمان الاحتياطي عن الكفالة في كون الأول

[1] طاهر لطرش،**تقنيات البنوك**، ط5،**ديوان المطبوعات** الجامعية،بن عكنون، ،2005،ص ص165-172.

هو التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى ولو كان منح المبلغ غير تاجر لأن العمليات التي تهدف الأوراق محل الضمان إلى إثباتها هي عمليات تجارية.

ب- الضمانات الحقيقية:

ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات يصعب تحديدها هنا وتعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض وفي الواقع يمكن أن يشرع في عملية البيع من خلال 15 يوما ابتداء من تاريخ القيام بتبليغ عادى للمدين، ويمكن أن يأخذ هذا النوع من الضمان شكلين هما الرهن الحيازي والرهن العقاري.

1- الرهن الحيازي:

وينقسم إلى نوعين هما:

1-1- الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز: يسري هذا النوع على الأثاث والأدوات ومعدات التجهيز والبضائع ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات، كما ينبغي عليه التأكد من البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغيير بفعل تغيرات الأسعار، ويقيد عقد الرهن الحيازي بالسجل العمومي الذي يمسك بكتابة المحكمة التي يوجد بدائرة اختصاصها المحل التجاري، ولا يجوز أن يبيع المدين الأشياء المرتهنة قبل تسديد الديون المستحقة عليه إلا بعد موافقة الدائن المرتهن.

1-2- الرهن الحيازي للمحل التجاري: يتكون من عناصر عديدة ومن بين هذه العناصر نجد على وجه الخصوص عنوان المحل التجاري والاسم التجاري والحق في الإجازة، الأثاث التجاري، المعدات، الآلات وبراءة الاختراع والرخص والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية...الخ. ولكن إن لم يشمل عقد الرهن الحيازي المحل التجاري وبشكل دقيق وصريح أي العناصر التي تكون محلا للرهن فإنه في هذه الحالة لا يكون شاملا إلا عنوان المحل التجاري والحق في الإجازة والزبائن والشهرة التجارية.

2- **الرهن العقاري** :هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على العقار لوفاء بدينه ويمكن له أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار.

وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمون حقيقي أما العقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه وقابل للبيع في المزاد العلني كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق،وما لم تتوفى هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا.

وإذا حلا أجل استحقاق الدين ولم يقم المدين بالتسديد فإنه يمكن للدائن وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالديون المستحقة عليه، أن يقوم بنزع ملكية العقار منه ويطلب بيعه.

خاتمة الفصل:

من خلال تعرضنا إلى دراسة البنوك التجارية وأنواعها وأهدافها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي ومواردها واستخداماتها وعلاقتها بالبنك المركزي يتضح لنا مدى حرص البنوك التجارية على ودائع الآخرين وتكريس الوقت والامكانيات المادية والبشرية للمحافظة على هذه الودائع.

ونظرا للدور الهام الذي يلعبه البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية وباعتبارها مصدر تمويل للمؤسسات الاقتصادية فالبنك له الحق في منح القروض أو عدم منحها بناءا على المعلومات الموجودة بين يديه على الزبون الذي يريد القرض.



الفصل الثاني:

عموميات حول المشاريع الاستثمارية

تمهيد الفصل:

يعتبر الاستثمار من احد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو، هو الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات، ومنه تحسين الأوضاع سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسات، وحتى على المستوى الوطني، وهو أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع، من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي والرفاهية للمجتمع، ويحدد صورة وسمعة للمؤسسة، نظرا لتأثيره على المحيط المالي والاقتصادي.

وعليه فالقروض الاستثمارية تعتبر الوسيلة التي تلجأ إليها المؤسسات والأفراد لتغطية احتياجاتها المالية من أجل تمويل مشروعاتها، ومنه أصبح إلزاما على البنوك أن ترسم سياسات للإقراض يسترشد بها متخذو القرار عند النظر في طلبات الإقراض المختلفة، حيث ترتكز عملية منح القروض الاستثمارية دائماً على مبدأ عملية الإقراض وهو الثقة بين المقرض والمقترض، وهذه الثقة تؤدي دائماً إلى مواجهة مخاطر الائتمان.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى عموميات حول المشاريع الاستثمارية وسوف نقسمه إلى ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول:ماهية الاستثمار.

المبحث الثاني:ماهية المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثالث:دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول:ماهية الاستثمار

يستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد وله صلة وثيقة مع مجموعة من المفاهيم الاقتصادية بتعدد مجالاته أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله، والقرار الاستثماري يعتمد على هدف رئيسي للمستثمر، وهو تعظيم العائد المحقق على الاستثمار في حدود المستوى المقبول من المخاطرة.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار

أولا:تعريف الاستثمار

أ- **التعريف الأول**:يمكن تعريف الاستثمار على أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل، معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر.[1]

ب- التعريف الثاني:عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية، في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية المطلوبة وفي ظروف تتسم بالأمان (والتأكد)قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر .[2]

ت -التعريف الثالث:هو إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس الاكتناز[3].

---

[1] محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، **مبادئ وأساسيات الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2006 ، ص 81.

[2] هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**،ط1، صفاء للنشر، عمان،2015،ص15

[3] عادل محمد رزق، **الاستثمارات في البنوك ومؤسسات مالية من منظور إداري محاسبي**، دار طيبة، مصر، 2004، ص3.

ث –التعريف الرابع:الاستثمار هو عملية ناتجة عن تدخل نشاط العميل الذي له هدف خلق رأس المال بمعنى الممتلكات الدائمة التي تتسبب في إشباع الرغبات المختلفة.[1]

ج –ومنه يمكن عرض بعض التعاريف لبعض المفكرين منهم:

1- **حسب ماسي:**الاستثمار عملية تحويل وسائل الإنتاج إلى سلع ملموسة ونتيجة هذه العمليات هي سلعة مستمرة.[2]

2- **حسب كينز:**هو تلك الأموال المتخصصة لإنتاج الآلات والمعدات والمباني وما شابه ذلك والأموال المتخصصة لزيادة المخزون.[3]

3- **حسب قيتون:**الاستثمار هو كمية معدات الطاقة الموجودة وهو عبارة عن تضحية لضمان المستقبل، وعليه فالاستثمار هو تنازل عن الاستثمار الحالي بغية التحكم في المستقبل. "[4]

4- **حسب نبيل شاكر:**الاستثمار هو كلمة ترتبط بثلاث مفاهيم اقتصادية تنحصر في التضحية والحرمان والانتظار.[5]

5- **وهناك تعاريف أخرى للاستثمار ،وهي كما يلي:**

– يعرف بالبعد الإسلامي أنه " عبارة عن استعمال الأموال في الحصول على الأرباح، أي خلق أصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الفرد أمواله، ويكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها الخير للمجتمع "[6].

– ويقصد به أيضا:" تضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.

– والاستثمار هو" أنه التخلي عن أموال يملكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية

---

[1] برحومة عبد الحميد،**محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها"اعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004**،أطروحة دكتورة،كلية علوم اقتصادية، وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر ،2006-2007،ص05

[2] Jachy koéhl.**les d'investissement**,édition dunod.paris.2003.p 15.

[3] عمر صخري.**تحليل الإقتصاد الكلي**.ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص12.

[4] يلودي أبو بكر،**إختيار الإستثمارات وتقييم المشاريع**.دار رانة الجامعية ،1992،ص12.

[5] نبيل شاكر،**دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة** ،القاهرة،مكتبة عين الشمس،1998،ص18.

[6] محمود محمد حمودة، **الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2006 ص ص ،27-30.

مستقبلية تعوضه عن القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة، والنقص المتوقع في القوة الشرائية بفعل التضخم، والمخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.[1]

– يعرف أيضا بأنه " استخدام المدخرات لتكوين الاستثمارات أو الطاقة الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.

– أو أنه تكوين رأس المال العيني الجديد والذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية.

ومن هذه التعاريف يمكن تحديد عناصر مفهوم الاستثمار في:

- الامتناع عن صرف جزء من الدخل (المدخرات).
- يستخدم هذا الجزء في تكوين طاقات إنتاجية جديدة.
- هدفه زيادة الإنتاج.
- يتحقق من خلاله فوائد كبيرة لكنها ليست في الوقت الحاضر.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

"أن الاستثمار هو الامتناع عن الاستهلاك في الوقت الحالي والتضحية بالمنافع الحالية في سبيل تكوين طاقات إنتاجية جديدة بشرية ومادية لتحقيق زيادة الإنتاج ومنافع أكبر في المستقبل."

ثانيا :أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة ودور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل، ويمكننا أن نحدد أهميته في النقاط التالية:[2]

– أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة.

– أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط.

[1] زياد رمضان،**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص13.

[2] شقراء منال،**سياسة الإقراض في البنوك التجارية و أثرها على تمويل الاستثمار-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2010-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة،العلوم الاقتصادية،جامعة حمة لخضر،الوادي،2014-2015،ص23.

– إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية، والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال والتوقف عن النشاط، لأنها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتجات.

– كما أن الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

– كذلك الاستثمار يخلق أساسيات التنمية، حيث أن ندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنمية، وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى، وللإسراع للتنمية لابد أن تواكبه زيادة الاستثمارات، واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلال.

بذلك نجد أن الاستثمار مهم للمؤسسة، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، هذا على المستوى الجزئي أو الوحدوي، كما أنه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير ايجابي على مختلف النواحي والأطراف.

– يساعد المستثمر في حماية ثروته من المخاطر المختلفة.
– زيادة رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار.
– زيادة الدخل الوطني للبلاد.
– خلق فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.
– دعم عملية التنمية الاقتصادية والميزان التجاري.[1]

ثالثا:أهداف الاستثمار

يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- الحفاظ على الأصول المادية(والمالية)التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

[1] قاسم نايف علوان،**إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، الأردن، ص29
[2] هوشيار معروف، **مرجع سابق**،ص ص:20-21.

- تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة، وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعينة، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية، أي على قيمها الحقيقة من جانب وتتجاوز التكاليف الفرضية المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب آخر.
- استمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي) إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها من اجل تغطية النفقات الجارية وإيفاء الديون المستحقة ومواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الخاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره،[1] أي استمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة، ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.

رابعاَ:أنواع الاستثمارات.

تتنوع الاستثمارات حسب نظرة المستثمر إلى مخاطرها من عدة زوايا، وذلك على النحو التالي:

أ- الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي:[2]

ويمكن تبويبها إلى استثمارات محلية وخارجية .

1- **الاستثمارات المحلية**:هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية، والذهب، والمشروعات التجارية والصناعية والزراعية...الخ.

2- **الاستثمارات الخارجية**:هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل قروض، أو بشكل مباشر أو غير مباشر.

[1] شريط صلاح ،الدين **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية-مع إمكانية تطبيقها على الجزائر**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر(3)،2011-2012،ص46.

[2] زياد رمضان، **مرجع سابق** ،35.

- **القروض الخارجية:** وهي تلك القروض التي تقدمها الهيئات والمؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة إلى هيئات أو مؤسسات أجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر، بناءا على اتفاقيات قروض تحدد شروطها وأوضاعها وزمن الوفاء بها سواء كانت بفائدة أو بدونها[1].
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو قيام شخص بشراء عقارات أو حصص في شركات عالمية في دول أجنبية، يكون الشراء مباشرا.
- **الاستثمار غير المباشر:** هو قيام شخص بشراء حصة في محفظة مالية في شركة استثمار محلية تستثمر أموالها في بورصة عالمية، فان الاستثمار في هذه الحالة يكون استثمارا خارجيا غير مباشر بالنسبة للفرد المستثمر ومباشر بالنسبة لشركة الاستثمار.

ب– الاستثمارات حسب نوعها:

ويأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار و تصنف إلى: استثمارات حقيقية واستثمارات مالية.

1- **الاستثمارات الحقيقية**: الاستثمار الحقيقي أو العيني بعني الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية، وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة.

2- **الاستثمارات المالية**":[2] وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع، والأصل المالي يمثل حقا ماليا يخول لحامله المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفق بسند قانوني، ويحصل حامله على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

ت– الاستثمارات حسب مدة الاستثمار:

يمكن تصنيفها إلى استثمارات قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل، وهناك من يضيف استثمارات متوسطة الأجل والتي لا تخرج من مفهوم الاستثمارات قصيرة الأجل.

[1] حامد العربي الحضيري، **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص41.
[2] محمد ممطر، **مرجع سابق**، ص79

1- **الاستثمارات قصيرة الأجل**:تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل محلية أو خارجية كل من الودائع الزمنية، والأوراق المالية (أسهم و سندات)، وتسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل (تمويل رأس المال العامل، وتمويل التجارة الداخلية و الخارجية الصادرات والواردات).

2- **الاستثمارات طويلة الأجل**:تشمل الاستثمارات طويلة الأجل الأصول والمشاريع الاستثمارية التي تؤسس أو تقتنى بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة، ويكون من الصعوبة أحيانا تحويلها إلى نقدية ولو عن طريق البيع، ويكون هدف المستثمر عند اختيارها الحصول على تدفقات نقدية يضمن خلالها استرداد رأس المال المستثمر مع عائد منه.

ث- الاستثمارات حسب مجالات الاستثمار:

تتنوع الفرص الاستثمارية المختلفة باختلاف مجالات الاستثمار، كالاستثمارات العقارية والسياحية، والاستثمارات الصناعية والزراعية، ومجالات التعدين، والنقل بأنواعه، والخدمات الاستثمارية الأخرى، حيث أن لكل مجال طبيعته وبيئته الخاصة التي يتعامل معها المستثمر ايجابيا وسلبيا.

ج- الاستثمارات حسب غرضها:

يمكن تصنيفها إلى استثمارات التجديد واستثمارات التوسع، واستثمارات الاستبدال.

1- **استثمارات التجديد**:تتمثل في تجديد وسائل الإنتاج وتطويرها بما يناسب إعادة هيكلة المؤسسة، وذلك بهدف تخفيض التكاليف والرفع من الإنتاجية.

2- **استثمارات التوسع**:يكون هذا بإضافة أصول إنتاجية جديدة، بهدف توسيع المشروع ومضاعفة قدرته الإنتاجية، حيث تتمثل هذه الإضافة شراء آلات وفتح نقاط بيع جديدة، كما يمكن أن يكون الغرض هو توسيع حصته في السوق.

3- **استثمارات الاستبدال**:هي استبدال تجهيزات رأسمالية قديمة بتجهيزات جديدة، وفي هده الحالة لا تضمن أي زيادة في رأس المال السابق.

المطلب الثاني:محددات الاستثمار ومعايير تبويبه

أولاَ:محددات الاستثمار

تشير محددات الاستثمار إلى مختلف العوامل التي تدفع المستثمرين إلى اتخاذ القرار الاستثماري وتحدد حجمها وفي هذا الإطار توجد العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على قرار المستثمرين نذكر منها:[1]

أ- سعر الفائدة:يعتبر سعر الفائدة من بين العناصر الرئيسية المحددة للاستثمار ذلك أن ارتفاعه يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم الاقتراض الموجه لتمويل الاستثمارات المختلفة نظرا لارتفاع تكلفة التمويل المتعلقة بهذه القروض ومنه فإن انخفاض سعر الفائدة يعتبر دافعا نحو التوسع في الاقتراض ومن ثم الاستثمار، تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن الاقتراض، ويعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عن نفقة اقتراض النقود، ولذلك فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا، في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة.[2]

ب- العائد المتوقع:ينطوي الاستثمار على إنفاق مبالغ مالية في سبيل الحصول على عائد في المستقبل من هذا الإنفاق، والذي يكون غالبا في شكل صافي تدفقات نقدية متولدة منه.

ت- التقدم العلمي والتكنولوجي:يعتبر احد العوامل المحددة للاستثمار، إذ أن ظهور أنواع جديدة من الآلات والمعدات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية وظهور مواد ومصادر جديدة للطاقة، تدفع المنتج أو المستثمر إلى إحلال الآلات والمعدات القديمة بأخرى جديدة إذا ما أراد البقاء في السوق، وهذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة.

ث- الثقة وتوقعات المستثمرين:فعند توقع وجود حالة من الانتعاش الاقتصادي في المستقبل، فإن الاستثمارات تزيد من قبل المستثمرين ويحدث العكس في حالة الركود خوفا على استثماراتهم.

ج- السياسة الاقتصادية للدولة:إذ أن لها دور كبي في التأثير على قرارات المستثمرين كونها تعمل على تبسيط إجراءات الاستثمار وتخلق المحفزات للمستثمرين وتمنحهم الإعفاءات الضريبية، كما يمكنها التأثير أيضا

---

[1] نمري نصر الدين، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري" دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة**،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2008-2009،ص ص 05-07.

[2] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**،ط 01، دار الراية، الأردن، ،2013،ص25.

على الاستثمار باتجاه الركود أو الرواج نظرا لما تتمتع به الدولة من إمكانيات كبيرة في التأثير على السياسات المالية والنقدية والدخول كمستثمر ومشجع للاستثمارات أو العكس.[1]

ثانيا:معايير تبويب الاستثمار

للاستثمار أنواع مختلفة حسب أداة الاستثمار التي يختارها المستثمر، ويمكن تصنيفه إلى الآتي:

أ- الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:الحقيقي هو الذي يوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي مثل:العقارات، أو السلع، أو الذهب، أي الأصول بمختلف أنواعها والتي لها قيمة اقتصادية في حد ذاتها، ويترتب على استخدامها تحقيق منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة، مثل حق الاختراع، شهرة المحل، الرصيد في البنك، والنقد المحلي والأجنبي، وأي مشروع أجنبي، ومن خصائص الأصول الحقيقية أنها:

- غير متجانسة، فهي تحتاج إلى الخبرة والمهارة والتخصص للتعامل بها.
- تتمتع بدرجة عالية من الأمان.
- لها قيمة ذاتية تحصل المنفعة فيها عن طريق استخدامها
- غالبا ما يكون لها كيان مادي ملموس.
- الاستثمار بها يزيد من الدخل الوطني.
- قابليتها للتسويق السريع منخفضة ولذلك فسيولتها منخفضة.
- يترتب عليها نفقات عالية كالنقل والتخزين في حالة السلع، والصيانة في حالة العقار.[2]

أما الاستثمار المالي فهو شراء تكوين رأسمالي موجود، أي شراء حصة في رأسمال(سهم)، أو حصة في قرض(سند أو شهادة إيداع أو أذن خزينة)، تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد بالحقوق الأخرى تضمنها القوانين ذات العلاقة.فهو لا يعدو كونه عملية نقل ملكية الأصل المالي مقابل عمولات ورسوم، فهي لا تضيف أي منفعة أو قيمة اقتصادية للناتج الوطني، غير أن الأمر يختلف في الإصدارات الجديدة من الأسهم

[1] دريد كمال آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، الأردن، 2006 ، ص 271.
[2] سيد سالم عرفة،**إدارة المخاطر الإستثمارية**،ط01 ، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن ،2009،ص38 .

والسندات لتمويل عملية التوسع، فهي تحمل في ثنيتاها استثمارا حقيقيا لأن الأموال التي ستحصل عليها الشركة من الإصدار الجديد ستساهم في خلق منافع اقتصادية جديدة كالسلع أو الخدمات، ومن خصائص الأصول المالية:

- التجانس الكبير في الوحدات
- وجود أسواق متطورة للتعامل بها.
- تعطي لمالكها حق المطالبة بالفائدة أو الربح.
- ليس لها كيان مادي ملموس فهي لا تحتاج مصاريف نقل أو تخزين أو صيانة.
- تتصف بدرجة عالية من المخاطرة بسبب تذبذب أسعارها.[1]

ب- الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل:الطويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات، ويسمى بالاستثمار الرأسمالي، أما قصير الأجل فهو الاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات والقبولات المصرفية أو شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.

ت- الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج الوطني من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الأجنبي، أما المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل، وتكون العلاقة بينهما طردية.[2]

ث- الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي:الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أعادة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية، الذهب والمشروعات التجارية...الخ، أما الإستثمار الأجنبي فيقصد به جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار و تتم بشكل مباشر أو غير مباشرة.[3]

[1] سيد سالم عرفة، **مرجع سابق**،ص40،ص41.
[2] قاسم نايف علوان، **مرجع سابق**، ص36.
[3] زياد رمضان ،**مرجع سابق** ، ص36 .

المطلب الثالث:عوائد الاستثمار ومخاطره

أولاَ:عوائد الاستثمار

العائد هو المقابل الذي يطمح المستثمر بالحصول عليه مستقبلا نظير استثماره لأمواله، فهو يتطلع دائما على العائد لتنمية ثروته وتعظيم أملاكه، ومن أهم أساليب قياسه:

أ- العائد على الاستثمار:يستعمل كمؤشر لمدى كفاءة الإدارة في استغلال أصولها لتحقيق أقصى أرباح ممكنة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الأرباح بعد الضريبة صافي}}{\text{مجموع الأموال مستثمرة}}$$

ب-العائد على حقوق الملكية:تشمل حقوق الملكية رأس المال والاحتياطات والأرباح المدورة، ويستخدم هذا العائد كمؤشر لقياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من توظيف أموال المستثمرين، يتم استخراج هذا العائد بالعلاقة الآتية:

$$\text{عائد على حقوق ملكية} = \frac{\text{صافي ارباح بعد ضريبة}}{\text{حقوق ملكية}}$$

ت-عائد فترة الاحتفاظ:العائد الذي يحصل عليه المستثمر خلال احتفاظه بالأسهم والسندات مثلا يتكون من جزئيين:

1- الأرباح الرأسمالية وتمثل الغرق بين تكلفة شراء السهم أو السند وسعر بيعه.

2- التدفقات النقدية الجارية و التي تشمل التوزيعات النقدية للأرباح أو فوائد السندات وغيرها، ويقاس هذا العائد وفق المعادلة التالية:

$$\text{عائد فترة الإحتفاظ}[1] = \frac{(\text{سعر البيع} - \text{تكلفة شراء}) + \text{التدفقات النقدية}}{\text{تكلفة الشراء}}$$

[1] حسين خريوش،عبد المعطي رضا أرشيد،**الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق**،دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999 ،ص40.

ثانيا:مخاطر استثمار

المخاطر هي عدم انتظام العوائد، تذبذب العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأسمال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، ويرجع عدم انتظامها أساسا إلى عدم اليقين بالتنبؤات حيث تنقسم المخاطر إلى:

أ- المخاطر النظامية:وهي تلك المتعلقة بالأسواق وحركتها، وعوامل طبيعية سياسية..الخ، ومثل هذه المخاطر لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار، وإنما تقع عندما تصيب كل مجالات وقطاعات الاستثمار.

ب- المخاطر غير النظامية:هي المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية، مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور عمليات الإنتاج، وهذه المخاطرة قد تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجال آخر وعموما يمكن أن نعددها على النحو التالي:

1- مخاطر العمل التي تنتج عن الاستثمار في أدوات عمل معين قد يفشل وبالتالي لا يحقق أهداف الاستثمار.

2- مخاطر السوق الناتجة عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

3- مخاطر السعر التي تنجم عن الاستثمار في أسعار الفائدة المنخفضة إذا ما ارتفعت بعد ذلك أو المخاطر الناتجة عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجل قصير.

4- مخاطر القوة الشرائية للنقود الناتجة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية (التضخم).

5- مخاطر مالية نتيجة عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو حتى عدم تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

6- مخاطر اجتماعية أو تنظيمية التي قد تنتج عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين المؤثرة على مجالات الاستثمار، أسعار وأدوات الاستثمار (تنجم عن سن التشريعات المتعلقة في التأميم والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج...)[1]

يعرف الاستثمار على أنه التخلي عن الأموال الحالية، إلى فترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر بهدف الحصول على التدفقات المالية والنقدية المستقبلية تساعده على تعويض النقص المتوقع في تلك الأموال أو عن

[1] طاهر حردان،**أساسيات الإستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، دار البداية،ط1، الأردن،2009،ص ص16-18.

المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع، ومهما اختلفت أشكال وأنواع الاستثمار فإن غايته تنطوي على تحقيق عائد من خلال تعظيم المنفعة الكامنة في الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الأساسية الثانوية لفرد، مع وضع في الحسبان أن العائد والمخاطرة يسيران معا حيث انخفاض درجة المخاطرة على الاستثمار يقابله بالمثل عائد منخفض والعكس صحيح، وهذا ما يؤثر على المؤسسة في اتخاذ قرارها الاستثماري.

المبحث الثاني:أساسيات حول القروض الاستثمارية

تلعب القروض الاستثمارية دورا مهما في تمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فبواسطتها تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة عاملة، حيث تمنح القوة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين التي تمكنهم من تدعيم نشاطاتهم .

المطلب الأول:مفهوم القروض الاستثمارية

لا يمكن القيام بأي نشاطات اقتصادية واسعة بمعزل عن البنوك التجارية التي تمنح القروض الاستثمارية اللازمة لتغطية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز هذه القروض بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي القروض.

أولا :تعريف القروض الاستثمارية

هناك عدة تعاريف للقرض الاستثماري نذكر منها التعاريف الآتية:

أ– التعريف الأول:هي تلك القروض التي تمنح لتحويل نشاطات الاستثمار لفترة طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته، وإما على عقارات، وعليه فهي عبارة على إنفاق حالي ينظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل.[1]

ب– التعريف الثاني:هي تلك القروض التي تمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمنشأة كما تستخدم في تدعيم الطاقة الإنتاجية لها، وتمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.[2]

ت– التعريف الثالث:هي تلك القروض التي تمنحها المصارف لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات ويتم تسديد القروض الممنوحة على المدى الطويل.[3]

ث– التعريف الرابع:هي قروض تمنح لتمويل الأصول الثابتة، وقروض لتدعيم الطاقة الإنتاجية كشراء المعدات، المواد الخام للإنتاج.[4]

---

[1] الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك** ،ط06،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007،ص 73.

[2] طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، مكتبة الشقري، المنصورة، 1998، ص131.

[3] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص97.

[4] هيكل عجمي، رمزي ياسين أرسلان،**النقود والمصارف والنظرية النقدية**،ط01 ، دار وائل للنشر، عمان، 2009 ،ص13.

من التعاريف السابقة يتضح أن القروض الاستثمارية هي التي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وتهدف بالحصول على وسائل إنتاج ومعدات والآلات لتمويل أصولها الثابتة.

ثانيا:خصائص القروض الاستثمارية

تتميز القروض الاستثمارية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص الآتية:[1]

أ– الفترة طويلة تزيد عن خمس (05)سنوات وأحيانا سبعة (07)سنوات.

ب– تتم طريقة السداد على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية.

ت– أسعار فائدتها عادة ما تكون اكبر من أسعار الفائدة على القروض القصيرة الأجل وذلك لتفادي هبوط الأسعار.

ث– البنوك تطلب ضمانات عينية على شكل أصول ثابتة.

وفي هذا النوع يعتمد البنك في منح هذه القروض على الموارد التي لها الضفة الادخارية بمعنى الودائع المودعة لمدة طويلة، وهذا لتمكين البنك من إقراض في شكل قروض طويلة الأجل، وبالتالي فان الودائع لمدة قصيرة لا يستعملها البنك لهذا الغرض وهذا لضمان السيولة اللازمة لزبائنه.

ثالثا :أهمية القروض الاستثمارية

تتمثل أهمية القروض الاستثمارية في ما يلي:[2]

– يمكن الائتمان للمؤسسة المقترضة من استعمال الأموال المقترضة بصورة أكثر فعالية لا تعاني من الاستحقاق المتكرر للقروض الطويلة والمتوسطة الأجل قياسا بالقروض قصيرة الأجل والتي تؤدي إلى إرباك في إدارة سيولتها بسبب اضطرارها إلى التسديد السريع والمتكرر.

– تسديد أقساط القرض بطريقة تمكن المؤسسة من الوفاء بالقرض من الأموال الناجمة عن العمليات الإنتاجية وبصورة تدريجية.

– يتناسب حجم الائتمان وطوال مدته مع الأغراض التي تقف ورائه إذ تتمثل هذه الأغراض في تمويل المباني والأراضي التي تكون مدة قروضها طويلة.

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989 ، ص107.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط1، دار وائل، عمان،2000 ،ص12.

– تنظم عملية الاقتراض وفق جدول زمني لتسديد أقساط المستحقة، ولا يتمكن البنك من مطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق، وفي حالة عدم التسديد فان البنك يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد وعدم العجز مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المؤسسة وعدم إرباك سيولتها.

– تتطلب عمليات التطور الفني والتقني واستبدال الآلات والمعدات، ونظرا لارتفاع تكاليف الشراء فان المؤسسات تلجأ إلى البنوك للحصول على الائتمان الاستثماري لتمويل هذه العمليات.

– يؤدي الائتمان الاستثماري على استثمار الفائض النقدي من قبل المنشآت المقترضة والأفراد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بسيولة نقدية دون استثمارها.

– يؤدي الائتمان الاستثماري إلى زيادة إنتاجية ربحية رأس المال، إذ يعتبر وسيلة مناسبة لتمويل استعمال رأسمال من شخص آخر.[1]

يتضح مما سبق أن منح القروض لها أهمية بالغة في تحقيق العائد والربح في حين تواجه مجموعة من المخاطر المرتبطة بعدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية على ضوء المتغيرات وعدم دقة البيانات والمعلومات، وعليه لتفادي والتقليل من المخاطر يجب إيجاد حلول لمواجهة المخاطر.

المطلب الثاني: أنواع القروض الاستثمارية

تعتمد البنوك في منح القروض الاستثمارية على تصنيفها حسب مدتها، حتى يتسنى لها منح هذه القروض حسب الغرض الموجه لها، وتمكين العميل من الحصول على القروض في المدة العينية، وتتمثل في ما يلي:

أولا: القروض المتوسطة الأجل

هي تلك القروض التي تتراوح بين 03 و05 سنوات وأحيانا 07 سنوات، حيث تحصل الشركات على هذا النوع القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين وبعض الهيئات العامة موضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات...الخ، تلتزم المؤسسات عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القروض والفائدة المستحقة في تاريخ معين[2]، ويمكن تقسيمها إلى:[3]

---

[1] **نفس المرجع**، ص 126.

[2] محمد صالح الحناوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص334.

[3] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص75.

أ- القروض القابلة للتعبئة:

وهي القروض التي تمنحها البنك للمنشآت، وتكون له فرصة إعادة خصمها لدى بنك تجاري آخر أو لدى البنك المركزي، فالبنك يستطيع الحصول على سيولة قبل تاريخ الاستحقاق ويتولى البنك الآخر تحصيل القرض في تاريخ الاستحقاق من الجهة المقرضة.

ب- القروض الغير قابلة للتعبئة:

هذا النوع من الق روض لا يتوفر البنك على إمكانية خصمه لدى بنك آخر، بل هو مجبر على انتظار تاريخ الاستحقاق وقيام المنشآت بسداد القرض ليحصل على السيولة مما يعرضه لخطر عدم الوفاء.

وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل كبير، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها، إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد ولذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن تحسن دراسة القروض وأن تحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته.

وعادة ما يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات تتمثل في عمر القروض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة بدفعات الامتلاك، بالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمونا بأجل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الاخرى، ولا شك أن الغرض من امتلاك القرض هو حماية كل من

المقترض من خطر عدم قيام المقترض باستقطاع مبلغ سنوي وحجزه، بحيث يتم تجميع مبلغ مناسب في نهاية عمر القرض يتم استخدامه في السداد الكلي.[1]

[1] جميل أحمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت،2000، ص369.

ثانيا :القروض طويلة الأجل

هو الائتمان يستند في تحويله إلى مصادر ادخارية طويلة الأجل(سندات)، وميدان هذا الاتفاق واسع لكل الاحتياجات ذات الطبيعة الدائمة كالعقارات، المعدات، المكائن، الأدوات الثقيلة، وكل هذه الموجودات تستعمل في الإنتاج اليومي من طرف المنشآت، والتحويل لا يتجاوز عادة **% 70** من مبلغ المشروع أما مدته فتتجاوز خمس (**05**)سنوات ولا تتجاوز العشرين سنة، فهي ترتبط بإمكانيات المقترض في التسديد، ومدة اندثار المال المعني، أما الضمانات فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الكفالة، الرهن الحيازي، وأحيانا الكفالة البنكية، أما الفائدة فتحددها السلطة المعنية.[1]

المطلب الثالث :مخاطر القروض الاستثمارية و الحلول المقترحة للحد منها.

يواجه البنوك عند منح القروض الاستثمارية مشكلة تقدير المخاطر المختلفة المتعلقة بالقروض وتحاول البنوك التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك العائد المتوقع من القرض وإنما إلى خسارة الأموال الخاصة به، ويمكن تقسيم مخاطر القروض إلى:مخاطر متعلقة بالبنك، ومخاطر متعلقة بالمقترض.

أولا :مخاطر القروض الاستثمارية

تتمثل هذه المخاطر في ما يلي:[2]

أ– مخاطر متعلقة بالبنك:

إن مصطلح المخاطرة المصرفية يعني العقبات والصعوبات التي تواجه المصرفي الذي يمارس نشاطاته اليومية، فالمخاطرة هي عدم استطاعة المقترض سداد ما عليه مما يستلزم خسارة رأس مال المقترض، وهناك عدة أنواع من المخاطر المتعلقة بالبنك وهي كالآتي:[3]

[1] شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص139.
[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية،2005 ، ص210.
[3] **نفس المرجع** ،ص211

1- مخاطر انعدام السيولة

إن السيولة مرتبطة بنقص وندرة الموارد وقدرة البنك على اتجاه الأموال الضرورية، ومخاطر السيولة تعرف على مخاطر نشاط البنك في السوق غير الرسمي حيث يؤثر على أسعار هذه السوق بشكل مباشر.

ومن العوامل المؤثرة على السيولة في أي بنك وهي كالآتي:

– درجة تحويل الموارد قصيرة المدى وخاصة الودائع تحت الطلب للاستخدامات المتوسطة والطويلة الأجل المستحقة من طرف البنك.

– فقدان الثقة اتجاه البنك من شأنه أن يجعل الزبون يقوم بسحب واسع لودائعه.

– وضعية البنك اتجاه أسواق التمويل كالسوق النقدي.

وقد يؤدي مخاطر انعدام السيولة إلى إفلاس البنك إذ لا يمكنه الاستمرار ولو بضع ساعات في حالة انعدام السيولة التي تساعده في الأشغال اليومية وتأثيرات ذلك ندرجها فيما يلي:

– لا يستطيع البنك إعادة الثقة تجاه زبائنه، لأنه لكي يحافظ عليهم يجب أن يضمن لهم السيولة الكافية.

– لا يستطيع البنك أن يضمن توزيع القروض ولا الأخذ بوعود التمويل.

– لا يستطيع البنك أن يكون في مستوى استرجاع القروض في مواعيد استحقاقها.

بسبب مشكل السيولة يطرق البنك بأن البنك المركزي الذي لا يستجيب لاحتياجاته إلا في إطار السياسة المسطرة من طرف السلطات النقدية، وهو ما يجعل طريقة إعادة التمويل ليست دائما مضمونة.

2- مخاطر التذبذب في معدل الفائدة :

تحدث مخاطر تذبذب سعر الفائدة من خلال تفوق التكاليف المجمعة على عائد الاستخدامات الموزعة وتكون هذه المخاطر في عمليات الإقراض كالأتي:[1]

– إذا كان البنك يقرض بمعدل فائدة ثابتة ويعيد التمويل بمعدل فائدة متغير في هذه الحالة يكون أمام خطر ارتفاع معدل الفائدة.

[1] سمير خطيب، **مرجع سابق**، ص215.

– إذا كان البنك يقرض بمعدل فائدة متغير ويعيد التمويل بمعدل فائدة ثابت في هذه الحالة يكون أمام خطر انخفاض معدل الفائدة.

ولكي يتعرف البنك على تطور مرودية نسبة تغيرات معدل الفائدة يجب أن يقوم بما يلي:

– حساب قيمة تطور مركز الميزانية على افتراض تغير معدل الفائدة.
– تحليل التدقيق عبر الزمن ونتائجه على إعادة التمويل وإعادة الاستخدام.

3– مخاطر تغير سعر الصرف

إن امتلاك البنك الحقوق أو الديون بالعملة الصعبة يؤدي إلى حدوث مخاطر الصرف التي تنتج عن تغير سعر صرف للعملة التي حررت بها هذه الحقوق، حيث أن ارتفاع هذا السعر بالنسبة للعملة الوطنية يحقق ربحا في الصرف، وانخفاضه يؤدي إلى تحمل الخسائر.

ويتعرض البنك إلى مخاطر سعر الصرف عند قيامه بمجموعة من المبادلات على الحساب والإقراض والاقتراض بالعملة الصعبة كما يلي:[1]

3–1 العمليات على الحساب: يحدث اتفاق بمبادلة نقد بآخر وبسعر محدد وتكون هذه العملية مفتوحة يومين قبل التحويل من حساب إلى حساب آخر، ويلجأ البنك إلى هذه العمليات ليشبع طلبات زبائنه وتتطلب هذه العملية قفل هذا العقد من البنك مسبق وذلك لتجنب المخاطر لان أسعار صرف العملات مرنة . تستدعي من أطراف التبادل التي تؤخر احدهما مشترياتها والأخرى تعجل مبيعاتها، لأن حركة الطلب وعرض العملات تؤدي إلى حركة أسعار الصرف مما يعرض البنك إلى مخاطر مستمرة .

3–2 عمليات الودائع بالعملات :

تتمثل هذه العمليات في الإقراض والاقتراض بالعملات الأجنبية مما يعرض البنك إلى مخاطر سعر صرف وتحمل الخسائر وذلك إذا كان البنك يدفع استرجاعات قرض بالعملة المحلية، في حين تعرف أسعارها الارتفاع.

[1] مهند نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية**، ط1، دار الحرية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص24.

ب– مخاطر متعلقة بالمقترض

تأتي من خلال اهتزاز وتزعزع الثقة بين الزبون والبنك المقرض ومن أهم المخاطر ما يلي:

1– مخاطر قطاع النشاط

هذه المخاطر تكون مرتبطة بفرع النشاط الذي يمارسه المقترض ويكمن الخطر الذي قد يتعرض له البنك في التغيير الذي قد يحدث في ظروف الاستغلال الصناعية أو التجارية لنشاط معين ومن أحداث معينة ومن بين هذه الأحداث ما يلي:[1]

- انخفاض أسعار البيع بشكل كبير وفقا لقانون العرض والطلب في السوق.
- ميزة المواد الأولية الضرورية في عملية الإنتاج.
- التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى ظهور منتجات منافسة وبأقل تكلفة.
- تغيير أذواق المستهلكين وتفصيلاتهم التي تلعب دورا هاما في زيادة أو تراجع كمية المبيعات.

ت– مخاطر متعلقة بقلة خبرة وكفاءة مسيري المؤسسة المقترضة

إن عدم وجود أو نقص موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للأموال المقترضة من هنا يتبين أن البنك عند الاستفسار عن طالب القرض يطلب منه تزويده بقائمة تشمل أسماء موظفيه مع نبذة عن السيرة الذاتية لكل موظف منهم، ومما لاشك فيه هو أن من حق البنك التساؤل عن مصير الأموال التي يقوم بإقراضها للغير والتأكد من أن هذه الأموال في أيدي أمينة أم لا.[2]

ث– مخاطر عدم التسديد

هذه المخاطر تتمثل في الخسارة التي يمكن للبنك أن يتحملها نتيجة إفلاس المقترض الذي قد يكون فردا أو مؤسسة أو هيئة، حيث أن خطر عدم التسديد ينتج عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته وهي ناتجة عن عدم مراقبة التدفقات النقدية الناتجة عن استعمال القرض، وبالتالي عدم وصولها إلى البنك، ويمكن القول بأن

[1] مهند نقولا عيسى، **مرجع سابق** ،ص243.

[2] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان،1999، ص21.

الخطر الأكثر ضررا لأنه يعبر عن العجز النهائي كلي أو جزئي للمقترض وهلاك كلي للمصرف وهو كذلك الذي، ينتج عن إعسار المدين وإخلاله بالتزامات عند تواريخ الاستحقاق، حيث لا يجد المصرفي الأموال التي منحت له من قبل، وهو يصبح أيضا مدين اتجاه المودعين وبالتالي فهو عاجز عن تحقيق الإيرادات والتدفقات المسبقة للقرض التي تم التنبؤ بها، وعليه فلا بد للمصرف من مواجهة القرض رغم سحب الودائع.[1]

ثانيا :الحلول المقترحة للحد من مخاطر القروض الاستثمارية

يمكن الحد من مخاطر القروض الاستثمارية وتجنبها والتحكم فيها من خلال:[2]

أ– استخدام التسهيلات الائتمانية فقط بعد إتمام الموافقة على الحد الائتماني.

ب– لايجب أن يتعدى إجمالي مخاطر الائتمان في أي وقت من الأوقات حدود مبالغ الائتمان الفعلية التي تمت الموافقة عليها.

ت– تقوم الإدارة العامة للبنك بوضع هيكل للأهداف المحفظة الائتمانية (وتقع مسؤولية ضمان الالتزام بهذه الأهداف على المسؤول عن إدارة المخاطر الائتمانية).

ث– تتم مراقبة هيكل المحفظة الائتمانية على ضوء الإرشادات المتعلقة بالقروض الجديدة الموجهة لتنمية المشاريع من خلال تخفيض الائتمان إذا اقتضت الضرورة.

ج– المخاطر التي لا يمكن تحديدها رقميا وبشكل موثوق من خلال حدود مناسبة للمخاطر.

ح– المخاطر التي لا يمكن تحديدها رقميا وبشكل موثوق من حدود مناسبة للمخاطر.

خ– المخاطر التي يمكن التقليل منها بإجراءات أخرى مناسبة موثوقة أو من خلال عدة إجراءات للحد منها.

مما سبق يمكن القول أن مخاطر القروض يمكن معالجتها بعدة طرق تمكن من الوقاية منها أو لا وذلك من خلال تفادي أو تحاشي المخاطر، أو الحد منها بعدة إجراءات وطرق.

[1] عبد المعطي رضا رشيد، **مرجع سابق** ،ص214.

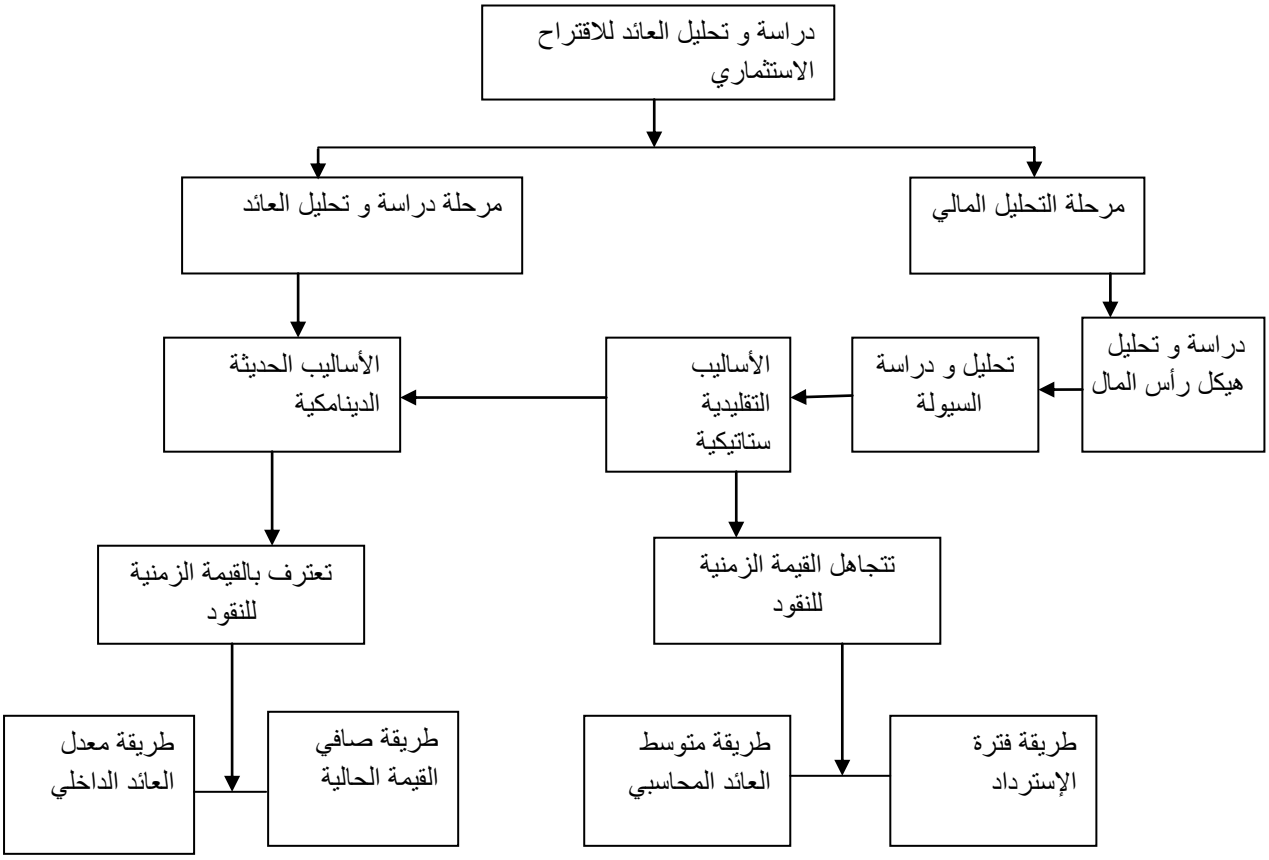
[2] سمير الخطيب، **مرجع سابق**، ص149-150.

المبحث الثالث:دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية

يتم دراسة المشروع الاستثماري بدراسة مالية وذلك لما فيها من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر والبنك فالمستثمر يقوم بهذه الدراسة من أجل تحديد نقاط القوة والضعف والقوة لمشروعه، كما يستعمل البنك هذه المعلومات في اتخاذ القرار لتمويل المشاريع،بالإضافة إلى ذلك فإن المستثمر يقوم بحساب بعض المعايير، وخصوصا في ظل التأكد من أجل تحديد الجدوى من هذا المشروع كما يستعمل البنك هذه المؤشرات لتمويل المشاريع الاستثماري من عدمه.

ويمكن تبيان مراحل تقييم الربحية التجارية، وأهم الطرق التي تستخدمها في تقييم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2–1):مراحل وطرق تقييم الربحية التجارية



المصدر:عبد الغفار حنفي،**الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**،مكتبة ومطبعة إشعاع الفني، مصر، 2002، ص 270.

من الشكل يتضح لنا دراسة وتحليل العائد لمختلف المشروعات الاستثمارية ينقسم إلي مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**:تسمى مرحلة التحليل المالي، حيث يتم فيها الأخذ بالحسبان الآثار أو المعاملات المالية المترتبة على تنفيذ الاقتراح أي مشروع استثماري، هذه المرحلة عموما خاصة بالتمويل .
- **المرحلة الثانية**:هي مرحلة قياس العائد المتوقع من الاستثمار أي قياس الربحية المتوقعة من المال المستثمر بصرف النظر عن المعاملات المالية التي تحدث خلال حياة المشروع، وهي تلك الخاصة بالفوائد على القروض وكذا أقساط سداد هذه القروض، وبصفة عامة يمكن تقسيم طرق تقييم المقترحات الاستثمارية إلى مجموعة تتجاهل القيمة الزمنية للنقود وتسمى بالطرق الستاتيكية، وأخرى تأخذ بعير الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ويطلق عليها المجموعة الطرق الديناميكية.

المطلب الأول :التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

تعرف التوازنات المالية لأنها التقابل القيم بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالاتها في مدى تحقيقها للتوافقة قد استعمل المحللون ثلاث توازنات مالية وهي رأس مال العامل، احتياجات في رأس مال عامل والخزينة.[1]

أولا:رأس مال العامل الصافي أو دائم FRN

ويسمى بهامش الأمان أو الضمان إذ انه يعبر عن مدى تمويل الأموال الدائمة (بعد تغطيتها لجميع الأصول الثابتة) لجزء من الأصول المتداولة، لذلك يجب أن يكون موجبا، وهو يحسب بالعلاقة التالية:[2]

رأس مال العامل الصافي (الدائم)=الاموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس مال العامل (الصافي)= الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

[1] بسمة العربي بوعمران ،**آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض البنكية**،مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011-2012،ص36.

[2] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص60.

وهناك مفاهيم أخرى لرأس مال العامل:

أ- رأس مال العامل الخاص: يعتبر (إذا كان موجبا)الجزء من الأموال الخاصة التي تمول الأموال المتداولة وهذا لا يعني أن الأموال الخاصة لاتغطي فقط الأصول الثابتة بل تمول جزء من الأصول المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

وبتعويض القيم بما يساويها ينتج:

رأس مال العامل الخاص = رأس مال العامل – ديون طويل الأجل

ب- رأس مال العامل الإجمالي: يعني هذا المفهوم القيمة التي تغطي مجموع الأصول المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة وحسابه يكون، أي إن:

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول

ومنه :

رأس مال العامل الإجمالي =قيم الاستغلال +قيم المحققة +القيم الجاهزة

رأس مال العامل الإجمالي = رأس مال العامل الدائم +ديون قصيرة الأجل

ت- رأس مال العامل الخارجي: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس مال العامل الخارجي والتي تمول كذلك رأس مال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة والاحتياج بحسب العلاقة التالية:

رأس مال العامل الخارجي = رأس مال العامل الإجمالي – رأس مال عامل الخاص

ثانيا :احتياجات في رأس مال العامل BFR:

ويعرف بأنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) والموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفيات المصرفية)، ويحسب بالديون قصيرة الأجل ويحسب احتياج رأس مال بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس مال العامل BFR=(القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة)-(مج ديون قصيرة الأجل+السلفيات)

الاحتياج في رأس مال العامل BFR=(مج الأصول المتداولة –القيم الجاهزة)-(الديون قصيرة الأجل –السلفيات

فإن كان الفرق موجب بين الطرفين فيعبر هذا حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، أما إذا كان هذا الفرق سالب فإن المؤسسة لا تحتاج لرأس مال عامل بل هذه القيمة سالبة.[1]

ثالثا:الخزينة

من الممكن أن تعرفها على أنها مجموعة الأموال التي تمتلكها المؤسسة وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ مالية.

ولكي تكون المؤسسة في وضعية جيدة من الناحية المالية ينبغي أن تكون لديها خزينة معتبرة وكلما كانت النتيجة موجبة كلما كان ذلك أفضل لها.

وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

الخزينة =رأس مال العامل – احتياج في رأس مال العامل

[1] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص61.

[2] ناصر دادي عدوان، **تقنيات مراقبة التسيير**،الجزء الأول ،دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص51.

المطلب الثاني:التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في التحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل مالي وإنما في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار والقرارات تمويل[1]، وتقسم هذه النسب إلى أربعة عناصر أذكرها فيما يلي:

أولا:نسب التوازن الهيكلي (نسب التمويل)

أ– نسب التمويل الدائم:وهي النسب التي تبين مدى استقلالية أو مديونية المؤسسة وكذلك استعمال الجيد لأموالها ومنها:

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / الأصول الثابتة

وهي تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة، ويجب أن تكون أكبر من 1 لأنها تدل على وجود رأس مال العامل الصافي أي هامش الأمان.[2]

ب– نسبة التمويل الذاتي:وهي تبين مدى تغطية الأموال الخاصة للمؤسسة لأصولها الثابتة، وهذا ما يوفر لها نوع من الاستقلالية، ومن أحسن أن تكون أكبر من 1 ويمكن أن تكون أقل ولكن أقل مقدار ممكن، ويحسب كالتالي:

نسبة التمويل الذاتي = أموال الخاصة / أصول الثابتة

[1] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص175.

[2] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص61.

ثانيا :نسب المديونية

يهتم البنك أو المستثمر في حالة التمويل الطويل الأجل بما فيها القروض محل الدراسة، وهو ما سيعطي البنك فكرة عن مساهمة أصحاب المؤسسة في التمويل نشاطهم وعن مدى اهتمامهم بنجاح المؤسسة، وتنقسم هذه النسب إلى ما يلي:

أ– نسبة الاستقلالية المالية:وهي تبين مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على أموالها الخاصة، لأن الأموال الخارجية هي عادة تكون ديون وتكلفة، والنسبة النموذجية بين 1و2: فإذا تساوت مع 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر.

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

هناك نسبة متشابهة للنسبة السابقة تعطينا نفس المدلول وهي تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = رأس مال الخاص / مجموع الخصوم

والنسبة النموذجية تكون بين 0.3 و1.

ب– نسبة قابلية التسديد:وهي تبين مدى ضمان أموال المؤسسة الموجودة على شكل أصول للوفاء بديونها في حالة إفلاسها وتصفيتها، ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 كحد أقصى[1]

نسبة قابلية التسديد =مجموع الديون /مجموع الأصول

ثالثا :نسب السيولة العامة

وتسمى أيضا بنسبة الملائمة النسبية، وهي نسبة شبيهة بنسبة التمويل الدائم لأنها تدل على وجود رأس المال الصافي أي هامش الأمان، لذلك يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1.

نسبة السيولة عامة = أصول متداولة / ديون قصيرة أجل

[1] **نفس المرجع**، ص62.

أ- نسبة سيولة الأصول:وهي تبين مدى سيولة الأصول في المؤسسة أي إمكانية تحولها إلى سيولة بسرعة، وبما أن الأصول المتداولة أكثر سيولة من ثابتة، فإننا نقيس حجم الأصول المتداولة مقارنة بإجمالي حجم الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من 0.5فهذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وهي حالة جيدة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة سيولة الأصول = أصول متداولة / مجموع الأصول

ب- نسبة السيولة المختصرة:وتسمى أيضا نسبة سيولة الخزينة أقصى فإذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير الجاهزة تساوي نصف الديون القصيرة الأجل أو أقل.[1]

نسبة السيولة المختصرة = القيم الجاهزة والقيم الغير الجاهزة /ديون قصيرة الأجل

ت- نسبة السيول الحالية أو الآنية:وهي تبين مدى كفاية الأموال الجاهزة لتغطية الديون القصيرة الأجل والنسبة النموذجية هي 0.2 و0.3 إذا كانت هذه النسبة مرتفعة معناه وجود الأموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في الاستخدامات أخرى وتعطي أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وتبقى فائض منه جامد لم يستخدم وتعطي بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

رابعا:نسب المردودية

هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها وينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية،كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث أنها تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة.

[1] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص63.

أ- نسبة المردودية المالية: تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتسمى أيضا معدل العائد على الأصول الخاضعة وتعطي بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة *100

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية وكلما قلت أو انعدمت كلما لزم على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية.[1]

ب- نسبة المردودية الاقتصادية: تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند مقارنة بين المؤسستين حيث الأرباح الذي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها.

نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول *100

ت- نسبة المردودية التجارية: (معدل دوران الأصول الثابتة)

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة، حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة تعطي (X) دينارا من المبيعات وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتلخص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئا عليها وتعطي بالعلاقة التالية:[2]

نسبة المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / الأصول الثابتة

[1] زينة قمري، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار**، مداخلة بكلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، ص**12**.

[2] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص 13.

المطلب الثالث:المعايير المستعملة لتقييم المشاريع الاستثمارية

أولا:المعايير التقليدية المستعملة لتقييم المشاريع الاستثمارية (الستاتيكية)

إن عملية تقيم المشروع الاستثماري وفق الأساليب التقليدية (المعاير التي لا تأخذ بعين اعتبار القيمة الزمنية للنقود) تتم وفق مجموعة من معايير، وهي تلك المعايير التي تهتم المستثمر الفرد دون النظر إلى أثر المشروع الاستثماري على الاقتصاد ككل، وذلك للحصول على قرار نهائي إما قبول المشروع أو رفضه أو تفصيل مشروع ما على مشروع أخر، وهذه المعايير في ظروف التأكد و ذلك لتوفر كافة المعلومات عن البدائل المقترحة، وتنقسم هذه المعايير إلى ما يلي :

أ- فترة الاسترداد DR:

وهو عبارة عن معيار زمني، ويعتبر من الطرق التقليدية في تقييم المشاريع الاستثمارية، وتبين هذه الطريقة عدد سنوات اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار الأولى بواسطة الأرباح المتولدة عن الاستثمار وتحسب فترة الاسترداد وفق العلاقة التالية:

فترة الاسترداد = قيمة الاستثمارات المبدئية / متوسط صافي التدفقات النقدية السنوية

يمتاز هذا المعيار بالبساطة والسهولة إلا أنه لا يأخذ القيمة الزمنية للنقود ولا يأخذ بعين الاعتبار التدفقات بعد فترة الاسترداد.[1]

ب- معيار معدل العائد المحاسبي TRC:

تعتبر طريقة معدل العائد المحاسبي كأقدم طريقة لتقييم الاستثمارات حيث استثمارات حيث تهتم بأرباح بينما تهتم طرق الأخرى بالتدفقات النقدية المالية، وهذا المعدل هو حاصل قسمة متوسط الأرباح المحاسبية على تكلفة المشروع الأولية، ويجري حساب معدل العائد المحاسبي وفق المعادلة التالية:

معدل العائد المحاسبي = متوسط الأرباح المحاسبية / تكلفة المشروع الأولية *100

[1] محمد صالح الحناوي ،و آخرون ،**الإدارة المالية** ،كلية تجارة ،جامعة الإسكندرية ،القاهرة،2002،ص229.

ومن عيوب هذا المعيار هو إهمال عنصر الوقت بالرغم من أنه مهم جدّا لتقييم المشاريع واعتماده على استخدام الإيرادات المحاسبية فقط بإضافة أنه لا يوجد قيمة محددة يتم المقارنة من خلالها بين المشاريع .

ثانيا:المعايير الحديثة لتقييم المشاريع الاستثمارية الدينامكية (لا تأخذ القيمة الزمنية للنقود)

كان من أهم نقاط ضعف معيارين السابقين عدم أخذهما بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، على الرغم من أن المعيار السليم والذي يمكن الاعتماد عليه في تقييم المشاريع ،وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل، لا بد من أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، وهذا ما ميزه في المعايير التالية التي تعتبر أيضا من المعايير المستعملة في حالات التأكد.

أ- مؤشر الربحية IP:

يعتبر من الطرق المستند عليها في تقييم والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، وتعتمد هذه الطريقة في حساباتها على نفس البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها صافي القيمة الحالية، فإذا كان المؤشر الربحية أقل من الواحد الصحيح فيعني هذا أن التدفقات النقدية الداخلة أقل من التدفقات النقدية الخارجة وبالتالي فإن الاقتراح غير مربح، أما في الحالة العكسية فنعتبر الاستثمار مربح[1]، حيث أن مؤشر الربحية يحسب بالعلاقة التالية :

مؤشر الربحية = القيمة الحالية الصافية للاستثمار / الاستثمار الأولي للمشروع

يعكس هذا المعيار فعالية وإنتاجية الاستثمار وهذا لأنه يقيس العائد الصافي للوحدة النقدية الواحدة من رأس المال، وبناء عليه يعتبر هذا المعيار كمؤشر جيد لقياس كفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمشروع.[2]

ب- معيار القيمة الحالية الصافية VAN:

وهي أيضا من الطرق الحديثة والموضوعية مثل طريقة TRIلأنها تعتمد على مفهوم الاستحداث، وصافي القيمة الحالية هو الفرق بين مجموع القيم الحالية لتدفقات النقدية الصافية خلال عمر الاستثمار والتكلفة الأولية للاستثمار .

[1] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مصر، 2002، ص95.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسة الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية**، مصر، 2003، ص303.

إذا كانت VAN≤ الصفر، فإن المشروع مقبول.

إذا كانت VAN≥ الصفر، فإن المشروع يرفض .

وتحسب من خلال العلاقة التالية :

$$\mathrm{VAN} = \sum \frac{cft}{(1+\mathrm{k})^{\mathrm{n}}} - \mathrm{I0}$$

حيث أن:

I0:استثمار الأولي للمشروع.

CF:التدفقات النقدية.

K:معدل الخصم.

حيث أن هذا المعيار يمتاز بالعديد من الإيجابيات نذكر أهمها:

- مراعاة التغير في القيمة الزمنية للنقود والأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية للمشروع.
- يستخدم سعر الخصم الذي يمثل تكلفة المشروع رأس مال أو تكلفة الأموال.

كما يمتاز بمجموعة من السلبيات نذكر من بينها:

- هذا المعيار لا يقيد الكثير في معرفة إنتاجية الواحدة من تكلفة الاستثمار.
- اعتماد هذا المعيار على سعر الخصم يعمل على تضخيم مشكلة المخاطرة.[1]

ت- معيار المردودية الداخلية TRI:

ويعتبر من أهم الطرق المستخدمة للمفاضلة بين الاقتراحات الاستثمارية المختلفة، حيث يشير إلى ربحية المشروع وقوته وإرادته بطريقة واضحة ويعرف بأنه ذلك المردود الذي يتساوى عنده القيمة الحالية لتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية لتدفقات النقدية الخارجة، بمعنى أخر هو معدل الخصم التي تصبح عنده صافي

[1] سليمان ناصر ، **مرجع سابق** ،ص46.

القيمة الحالية للاستثمار تساوي الصفر، ويسمى في بعض الأحيان بمعدل عائد على مشروع أو معدل العائد للتدفقات النقدية المخصومة أو معدل العائد للتدفقات المعدلة زمنياً.

ويتم اختيار أقرب معدلين للخصم أحدهما يظهر القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية موجبة ويطلق عليها المعدل الأصغر والثاني يظهرها سالبة ويطلق عليه المعدل الأكبر.

ويمكن احتساب معدل العائد الداخلي وفق العلاقة التالية :

$$VAN = \sum \frac{cft}{(1+k)^n} - I0$$

حيث أن:

I0 :الاستثمار الأولي للمشروع.

Cfالتدفقات النقدية.

k:معدل الخصم.

ثم نقارن مقدار TRIالذي تحصلنا عليه بK(معدل الخصم السائد)فإذا كان $K \leq TRI$ يكون المشروع مقبولا، أم إذا حصل العكس فإن المشروع سيرفض حتما.

يمتاز هذا المعيار بإيجابيات تتمثل فيما يلي:

- يأخذ بعين الاعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود.
- يعتبر أسلوب شائع الاستعمال عند تقييم العائد الناتج عن الاستثمار في الأوراق المالية.
- توفر على المحاسب مشقة تحديد رأس المال التي تستخدم في حالة إتباع القيمة الصافية.

يتميز هذا المعيار بالعيوب التالية:

- لا يأخذ بعين الاعتبار فرض الاستثمارات المتاحة بعد انتهاء العمر الاقتصادي للمشروع.
- تهمل الطريقة مشكلة بالإضافة إلى صعوبة تحديده.
- يعتبر أقل جودة في اختيار المشاريع عند وجود محدودية الموارد الاستثمارية.

خاتمة الفصل:

تعتبر المشاريع الاستثمارية كثروة تملكها الدولة، وذلك لأنها تعمل على دعم اقتصاد البلد وتطويره، لكونها تدفع بالشباب لتنمية قدراتهم الفردية وتطويرها، إلا أن المشاريع الاستثمارية محفوفة بالمخاطر وهذا لأنها تضحية بمنفعة حالية للحصول على منفعة مستقبلية، ولذلك يعمل المستثمر على استعمال العديد من الطرق كالتحليل المالي والمعايير مثل:صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، من أجل تقييم ودراسة مشروعه.

كما يقوم البنك بنفس الدراسة بالإضافة إلى دراسات فنية وقانونية وذلك من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، ويقوم البنك أيضا باستعمال طرق من أجل تفادي مخاطر تمويل المشاريع كاتخاذه إجراءات لمراقبة مراحل الاقتراض، بالإضافة لأخذه ضمانات، وكفالات مقابل منحه للقروض.



الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي

تمهيد

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية للموضوع وتسليط الضوء على البنوك التجارية وكذا القروض البنكية بصفة عامة قمنا باختيار بنك الجزائر الخارجي كأحد البنوك التجارية المتخصصة التي تقدم أشكالا مختلفة من القروض لإجراء الدراسة الميدانية والمتمثلة في منح قروض استثمارية طويلة وقصيرة الأجل على مستوى هذه الوكالة ،ومن أجل التعرف على هذا الواقع قمنا بجمع المعلومات التي تساعدنا في معالجة هذا الموضوع وذلك من خلال الرجوع إلى الوثائق الداخلية للبنك وإجراء لقاءات مع مسؤولي إدارة البنك.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة قرض استثماري وسوف نقسمه إلى ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول:لمحة عامة حول بنك الجزائر الخارجي.

المبحث الثاني:دراسة ملف قرض استثماري.

المبحث الثالث:الدراسة الاقتصادية لملف القرض.

المبحث الأول:تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي

يعتبر البنك الجزائر الخارجيBEA*عنصر هام في الجهاز المصرفي في الجزائر، وفيما يلي سنتطرق إلى نشأته وأهدافه وكذا الهيكل التنظيمي له وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول:نشأة و تطور بنك الجزائر الخارجي

أولا:نشأة البنك الجزائر الخارجي:[1]

تأسس البنك الخارجي بالمرسوم رقم 67_204 في الأول من أكتوبر 1967، برأس مال قدره 20 مليون جزائري، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية و هي:

- القرض الليوني(Crédit Lyonnais).
- المؤسسة العامة(Société Générale).
- قرض الشمال(Crédit du Nord).
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط Banque Industrielle de l'Algérie et de) Méditerranée)
- بنك بركليز(Barclays Bank).

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان 1986 و أصبح مستقلا بموجب نص القانون 01/88 الصادر في 17 جانفي 1988،و بعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 01 أكتوبر 1967.

وقد ورث البنك الجزائر الخارجي مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات، فالبرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي، فإنه يعمل للقانون التجاري،و بالتالي لقواعد المنافسة وذلك بالإضافة إلى تزعمه الولاية الخاصة والمتمثلة

*بنك الجزائر الخارجي **banque Extérieure d'Algérie**

[1] وكالة البنك الخارجي الجزائري، **مكتب الدراسات**، (مطبوعات غير منشورة ،بدون تاريخ)

في التجارة الخارجية، ويتدخل في جميع العمليات البنكية ولقد كان التأسيس بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك.

وفي هذا البنك قسمان، واحد للإتمان(ودائع و إقراض)، والثاني للعمليات الأجنبية، ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين، وقد توسعت عمليات البنك منذ سنة 1970، فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك،نفطال) والكيميائية والبتر وكيميائية والتدخين والنقل البحري ومواد البناء، وهو الذي يمدها بالقرض وقد ساهم البنك بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود، وأنشأ أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وعنابة وسطيف ومصانع الاسمنت في الشلف والحجار وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والركاب بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له 8 مديريات جهوية و90 فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول.

ثانيا:أهداف البنك الجزائر الخارجي

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها مايلي:

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم.
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادية بين الجزائر والخارج.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية.
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية.[1]

ثالثا:الهيكل التنظيمي العام للبنك الجزائر الخارجي[2]

تنقسم المديرية العامة للبنك الجزائر الخارجي إلى عدة مديريات مختلفة وهي:

- **المديرية الفرعية التجارية**:وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتصال والإعلام.

[1] وكالة البنك الخارجي الجزائري ،مكتب الدراسات،(مطبوعات غير منشورة ،بدون تاريخ.)

[2] من اعداد الطالبتين استنادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

- **المديرية الفرعية للعلاقات الدولية**:وتعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة مختلف العمليات مع الخارج(عمليات الاستيراد و التصدير).

- **المديرية الفرعية للمالية**:و يكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك.

- **المديرية الفرعية للتنظيم**:ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك

- **المديرية الفرعية للتعهدات**:ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن.

- **المديرية الفرعية لإدارة الأعمال**:وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا ادارة شؤون العاملين.

- **المديريات الجهوية**:وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة.

- **المفتشية العامة**:ويكمن دورها أساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريا.

- **الكتابة العامة**:وهي السكرتارية الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة

وكل هاته المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1):الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر الخارجي



المصدر:وكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية في 2018/03/11استنادا على وثائق من البنك.

المطلب الثاني:تقديم وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية وفروع ووكالات، ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري نجد وكالة المدية رقم (26) والتي كانت محطة دراستنا التطبيقية.

أولا:التعريف بالوكالة

"تعتبر الوكالة رقم 26 فرع من البنك الخارجي الجزائري، تأسست في سبتمبر من عام1982، وهي تضم حاليا 50 عامل،وتقع الوكالة في 01 شارع فراح أحمد."

وكالة البنك الخارجي الجزائري"BEA"بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة للمديرية الجهوية لولاية البليدة، وقد جاء تأسيسها كما ذكرنا بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية.[1]

ثانيا:مهام ونشاط الوكالة[2]

تقوم الوكالة بعدة نشاطات ومن أهمها مايلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.
- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطين والتحصيل وجميع عمليات البنك.
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة.
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم،شراء الأوراق التجارية، الوصولات، الدفعات.
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها
- التمويل بشتى طرق لعمليات التجارة الخارجية، إستقبال وديعة مبالغ السندات، إستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر،الشيك، فواتير أو وثائق التجارة الأخرى.

[1] وكالة البنك الخارجي الجزائري ،مكتب الدراسات،(مطبوعات غير منشورة ،بدون تاريخ.)

[2] من اعداد الطالبتين استناد على وثائق مقدمة من طرف البنك.

- اكتساب أموال من العمليات التالية:البيع، الايجار، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين.
- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والقيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال.

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها.

ثالثا:الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية

إن لكل بنك هيكله التنظيمي الخاص به، وهو يختلف من بنك إلى آخر وهذا حسب الوظائف

التي يمارسها هذا الأخير، وكذا التشريعات والقوانين التي تفرض عليه تنظيم هيكله وفق المتطلبات الراهنة، ويمكن تبيين الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية على المستوى الآتي:[1]

1- **مصلحة الصندوق** :تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة احتياجات منها:

- التحصيلات بأنواعها.
- عمليات السحب والدفع.
- عمليات التحويل.
- عمليات المقاصة .
- عمليات المحفظة.

2- **مصلحة التجارة الخارجية** : من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي:

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة.
- التحصيلات بالعملة الصعبة
- عمليات التجارة الخارجية(التصدير والاستيراد).

3- **مصلحة التعهدات** :تعمل هذه المصلحة على مايلي:

- دراسة القروض.

[1] وكالة البنك الخارجي الجزائري ،مكتب الدراسات،(مطبوعات غير منشورة ،بدون تاريخ.)

- دراسة التعهدات القانونية والتحصيل.
- الاهتمام بقضايا المنازعات.
- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة.
- تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك، ومن حي نوع القرض وقيمته وأهميته.
- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض.
- إجراء المقابلات مع العملاء، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض.

4- **مصلحة التسيير الإداري**:تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

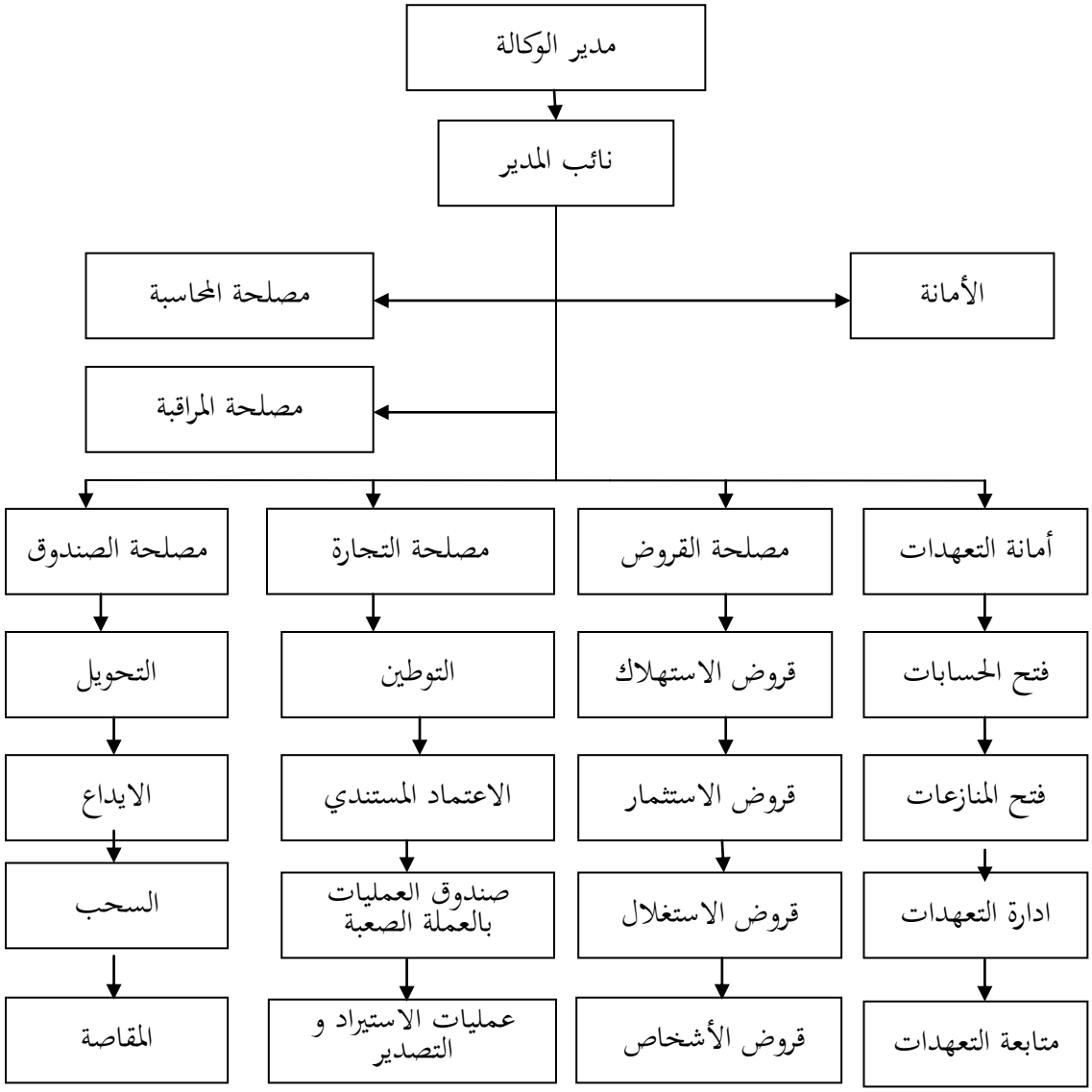
- تسيير موارد الوكالة.
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة.
- التسيير الآلي للعمليات.

5- **مصلحة الزبائن** :تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

- دراسة ملفات القروض.

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-2):الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية



المصدر:وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية 2018/03/11 استنادا على وثائق من البنك.

المطلب الثالث:القروض الممنوحة من طرف البنك

هناك أنواع تهتم بمنحها وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية.[1]

أولا:قروض الاستغلال(قروض قصير الأجل):وقروض لا تتجاوز مدتها سنة وتنقسم إلى قروض بالصندوق وقروض بالإمضاء:

أ- القروض بالصندوق:وتنضم بدورها الأنواع التالية :

ب- تسهيلات الصندوق:هي قروض توجه لتمويل العجز القصير في الخزينة على أن يكون العجز مؤقت.

ت- السحب على المكشوف:يمنح هذا النوع عادة لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبيا أي من 3 إلى 9 أشهر، حيث يمنح المؤسسات التي تكون فيها دورة الانتاج طويلة، وبالتالي تنعدم مداخيلها خلال تسعة أشهر الأولى مثلاَ، وهنا يأتي دور البنك لسد احتياجات المؤسسة خلال هذا الوقت.

ث- القروض الموسمية:تمنح هذه القروض لتمويل أنشطة موسمية، عادة ما تكون مدتها ثلاثة أشهر.

ج- تسبيقات على الصفقات العمومية :يمنح هذا النوع من التسبيقات إلى أصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي كالبناء الهياكل العمومية.

ح- الخصم التجاري:يقوم البنك مخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، ويدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم، ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ استحقاق.

خ- قروض بالإمضاءات:تعرف أيضا باسم التعهد بالإمضاء،وترتبط بتعهد البنك لزبونه من أجل الحصول على تمويل للخزينة وتنقسم قروض الإمضاء إلى:

1- **الكافلات**:ويضم هذا النوع من القروض الإمضاء ثلاثة أصناف هي:

- **كفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة**:تمنح هذه الكفالة من أجل حسن تنفيذ الصفقة حيث تمثل 50%من قيمتها.
- **كفالة لضمان استرجاع قيمة التسبيق**:أحيانا وقبل أن ينطلق المقاول في تنفيذ المشروع ،فإنه يطلب تسبيق من صاحبه يمثل 15% من قيمة الصفقة ومن أجل ضمان استرجاع قيمة التسبيق فإن صاحب المشروع

[1] وكالة البنك الخارجي الجزائري ،مكتب الدراسات،(مطبوعات غير منشورة ،بدون تاريخ.)

يطلب من المقاول كفالة استرجاع التسبيق ،حيث يقوم البنك بتغطية مخاطر هذه الكفالة بطلب نسبة لا تقل عن 50% من قيمتها.

- **كفالة المتزايدة:** تمنح هذه الكفالة عند وجود مزايدة حيث يطلب ممن يريد الحصول على الصفقة من خلال المزايدة أن يقدم كفالة بنكية لضمان عدم الرفض المشروع بعد أن تؤول له الصفقة من خلال المزايدة، حيث تمثل هذه الكفالة 1% من قيمة الصفقة.

2- **الضمانات:** وتمنح في الغالب لضمان الأوراق التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين، ويمكن تجسيد هذه الضمانات في نوعين:

- **الضمانات الحقيقية:** الضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر من عناصر الاصول المنقولة أو الغير منقولة من المستثمر لضمان التسديد للبنك التجاري.
- **الضمانات الشخصية:** هي عبارة عن ضمانات يتعهد فيها الشخص أو الطرف الثالث بالوفاء في الاجل المحدد بدلا من المدين الذي يكون في حالة اعسار أو افلاس.

ثانيا: قروض الأسرة:

أ- تعريفها: قروض الأسرة هي قروض موجهة عادة للأجراء، سواء قروض الاستهلاك أو قروض الاقتناء السيارات أو قروض لاقتناء مسكن، وقروض الأسرة هي قروض قصيرة الاجل وبالتالي هي نوع من أنواع قروض الاستغلال.

ب- شروط منحها: هناك عدة شروط من بينها:

- أن يكون طالب القرض موظفا دائما.
- أن يكون طالب القرض زبون لدى البنك.
- أن يكون صافي الأجر لطالب القرض يفوق الحد الأدنى للأجور، مثلا في قروض الموجهة لاقتناء السيارات والسكنات صافي الأجر يفوق ضعف الحد الأدنى للأجور.
- باستطاعة طالب القرض أن يكون له شريك في القرض، لكن يجب أن تكون زوجته فقط.

ت– تكوين ملف طلب القرض: يتصل طالب القرض بمصلحة القروض وذلك لتقديم الطلب والوثائق اللازمة ومن بينها:

1– شهادة الميلاد.

2– شهادة الإقامة.

3– شهادة العمل.

4– شهادة الراتب.

5– شهادة عدم الخضوع للضريبة.

6– فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتنائه.

7– نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.

8– تصريح شرفي بعدم دين أي مؤسسة مالية.[1]

ث– بعد دراسة القرض: يقدم القرض للدراسة ثم يحكم عليه بالقبول أو بالرفض، وفي حالة القبول يتقدم طالب القرض للمصلحة ليتم الوثائق المتبقاة و التي من بينها:

1– يودع طالب القرض مساهمته الشخصية المقدرة ب 30%من قيمة المواد المراد شراؤها أما البنك فيودع 70% من قيمة القرض في حساب الزبون ثم يخصم مبلغ الضمان والمقدر ب 2.5% من قيمة الفاتورة ويدفع هذا الأخير إلى هيئة الضمان المختصة.

2– بعدها يقوم طالب القرض بإمضاء الاتفاقية والسندات لأمر، ويأخذ نسخة من الاتفاقية إلى المورد، بعدها يسلمه المورد السلعة أو العتاد المراد شراؤه ثم يسدد البنك مبلغ الفاتورة، ويسلم الزبون جدول التسديد، بعدها يبدأ التسديد مباشرة بعد الاستلام.

ج– الضمانات: الضمانات هي نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد، وتطلب الضمانات استكمال كوسيلة استرجاع أمواله فهو يركز على دراستها جيدا من أجل تفادي القروض الوقوع في المخاطر، ومن بين الضمانات المقدمة نجد:

– في حالة القرض الاستهلاكي: أجر الشخص + مبلغ الضمان.

– في حالة قروض السيارات: أجر الشخص بالإضافة الى مبلغ الضمان مع رهن وثائق السيارة (Gage)

[1] **معلومات مقدمة من طرف البنك الجزائر الخارجي وكالة المدية** مكتب الدراسات.

– في حالة قروض السكن:مبلغ الضمان مضاف البه أجر الشخص مع رهن العقار.

كما أن هناك ضمان آخر غير اجباري وهو أذونات الصندوق وهي تفيد في الضرائب(التهرب الضريبي).

ح– مخاطر قروض الاسرة وكيفية مواجهتها:

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة إمكانية تعرضه لمخاطر مختلفة، ويحاول البنك التحكم فيها، أو التخفيف من حدة آثارها التي قد تمتد إلى عدم تحقيق العائد المتوقع من القرض، وإنما خسارة الأموال المقترضة ذاتها.

فالبنك إذن يجازف بأمواله عند منحه للقروض لأن كل الضمانات التي يلجأ اليها لا تعيق ظهور هذه المخاطر، وإنما يخفف من حدوثها.

والخطر الاساسي الذي يتعرض له البنك وهو خطر عدم التسديد، والذي يعتبر حاليا قليل بسبب مبلغ الضمان المقدم وصندوق التأمين على البطالة .

وفي حالة عدم تسديد الزبون لقيمة القرض يرسل الإنذار الأول، وإن لم تكن هناك استجابة يرسل الانذار الثاني، وفي حالة العجز الكامل عن السداد، يقدم الملف إلى صندوق التأمين على البطالة، فيقوم بتعويض 80%من مبلغ القرض، أو يقوم الصندوق بمساعدة طالب القرض على السداد .

أما الخطر الاخر الموجود فهو خطر الإدارات والتلاعب، ويعتبر هذا الخطر قليل جدا لوجود رقابة مشددة وصارمة، على العموم المخاطر التي يتعرض لها البنك جزءا من هذا القرض قليلة جدا .

ثالثا:القروض الموجهة لتشغيل الشباب:[1]

أ– تعريفها:هي القروض الموجهة عادة لشباب البطال ذوي الكفاءات في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"ANSEG"والصندوق الوطني للتامين على البطالة"CNAC"، والقرض المصغر "ANGME"، وهي عبارة عن قروض قصيرة الاجل تدخل ضمن أنواع قروض الاستغلال.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة المدية من مكتب الدراسات.

ب– شروط منحها:هناك عدة شروط نذكر منها:[1]

- أن يكون طالب القرض بطالا.
- أن يكون طالب القرض متحصلا على شهادة (أي كفاءة).
- أن لا يتجاوز 35 سنة في حالة ANSEGوفي CANAC أن لا يفوق 35 سنة.
- أن لا يفوق مبلغ المشروع 1 مليار سنتيم (في حالة CNACو ANSEG).
- أن لا يكون على طالب القرض أي دين لدى مؤسسة مالية.

ت– التمويل:

– التمويل يكون مشترك بين البنك ووكالة تشغيل الشباب والمستفيد.

– نسبة التمويل تكون متفاوتة وفقا لقيمة المشروع غالباَ ما تكون 70% لفوائد منخفضة من طرف البنك و20%قرض بدون فائدة من وكالة تشغيل الشباب، أما 10%المتبقية فهي من المساهمة الشخصية.

ث– تكوين الملف :نفس القرض الاداري الذي تطرقنا اليه في القرض الموجه للأسرة مضافا اليه :

1- شهادة عدم انتساب للضمان الاجتماعي .

2- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق التقاعد.

3- شهادة عدم الانتساب إلى الغلافة الفلاحية.

4- الدراسة التقنية الاقتصادية .

5- الجداول المحاسبية (الميزانية، جدول حسابات النتائج لمدة 3 سنوات).

6- شهادة الاستحقاق.

7- يجب أن تكون الوثائق الثلاث الأخيرة مسلمة من عند الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEG).

ج– بعد دراسة القرض:

يتقدم طالب القرض للمصلحة المعنية، بحيث تقوم المؤسسة المعنية بدراسة ملف طالب القرض، بعدها يعرض الملف على اللجنة الولائية التي تقوم بالموافقة أو الرفض الملف واختيار البنك في حالة القبول، يقدم الملف

[1] من اعداد الطالبتين استنادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

للبنك المعني بحيث يقوم هذا البنك بدراسة الملف أيضا لكي يقبل أو يرفض، وفي حالة الرفض يوجه الملف الى المدرية الجهوية.

أما في حالة القبول فيرجع الملف الى الوكالة، وفي حالة لرفضها للملف يرسل الى المديرية العامة وهنا يكون الرفض النهائي .

وفي حالة القبول الوكالة للملف (قبول نهائي للملف)يستدعي المعني لإتمام الإجراءات، ويبدآ أولا بفتح حساب، يودع فيه مبلغ المساهمة الشخصية، ويسلم نسخة من قرار القبول إلى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب التي تقوم بدورها بإيداع قيمة القرض 20%، ثم يقوم المعني بإمضاء كافة الوثائق، بعدها يضع البنك 70%في حساب المستفيد بعد خصم مبلغ الخصم التأمين .

بعدها يأخذ نسخة من الاتفاقية إلى المورد، بعدها المورد يسلمه السلعة أو العتاد المراد شراؤه ثم يسدد البنك مبلغ الفاتورة، ويسلم الزبون جدول التسديد، بعدها يبدأ التسديد مباشرة بعد الاستلام .

ح-الضمانات:

بما أن الضمانات هي تلك الحماية أو التغطية التي يطلبها البنك عند منحه قرض لأحد الأفراد أو المتعاملين من أجل تجنب أو مواجهة مخاطر عدم السداد وتعثر هذه القروض الممنوحة فإنه يجب علينا التطرق الى الضمانات المتاحة في هذا النوع من القروض و التي من بينها:

1- الصندوق الوطني للتأمين على القروض والذي تقوم الدولة بتسخيره.
2- رهن العتاد.
3- بالإضافة الى رغبة المستفيد في رهن ملك من ممتلكاته.

خ-مخاطر القروض الموجهة لتشغيل الشباب وكيفية مواجهتها:

لوحظ في الفترات السابقة وخاصة في التسعينات عجز شبة تام عن تسديد معظم الديون الموجهة لهذه الفئة، ولكن من خلال الاجراءات المتخذة وخاصة مع ظهور ما يعرف بصندوق الضمان Fonds de Garantie، انخفضت و بشكل لافت نسبة عدم تسديد، فمن بين أهم الصعوبات التي كانت تواجه البنوك في استرجاع ديونهم، هو لجوء أغلب المستفيدين إلى تغيير نشاطاتهم أو حتى مكان مزاولة أنشطتهم ،وهذا طبعا يرجع أساسا إلى عدم مردودية معظم المشاريع.

وعليه فإن جل المخاطر تكمن أساسا في الدراسة والدراسة الفعلية للملف، وكذا النشاط الممارس والمنطقة مزاولة النشاط، إضافة إلى ذلك الدراسة الاقتصادية والمالية لمختلف المشاريع، بحيث أي خطا أو عدم جدية في الدراسة يعرض صاحبه الى افلاس الفوري وهذا ما يزيد من متاعب البنوك .

خطر أخر يهدد البنوك ألا وهو تهرب معظم المستفيدين من تسديد ديونهم بالرغم من مزاولة أنشطتهم بصفة مستمرة، وهذا ما يتم على البنك اللجوء الى أساليب القانونية لاسترجاع ديونها .

رابعا:قروض الاستثمار:

أ- تعريفها:هي قروض مخصصة عادة للمشاريع الكبرى و التجهيزات وهي عبارة عن القروض طويلة الأجل تفوق 7 سنوات وهاته القروض تمثل التسهيلات ممنوحة للمشاريع و المؤسسات الانتاجية بغرض توفير متطلبات الاستثمار و الانتاج من عقارات فنية وتقنية، وهذا ما يثبت أن القرض الاستثماري طويل الأجل ايراداته تستحق في الآجال الطويلة.

ب- شروط منحها:من أهم الشروط:[1]

- أن يكون طالب القرض زبون لدى البنك.
- أن تكون الشركة المقترضة قديمة وذات سمعة طيبة.

ت- تكوين الملف:

- طلب القرض يجب أن يكون ممكن و موضح فيه المبلغ و المدة.
- شهادة الوضعية خاصة.
- شهادة الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي.
- الميزانيات و الملاحق التقديرية.
- مختلف التصاريح الادارية.
- دراسة تقنية اقتصادية.
- جدول التمويل.
- جداول الخزينة التقديرية.

[1] وكالة البنك الخارجي الجزائري ،مكتب الدراسات،(مطبوعات غير منشورة ،بدون تاريخ.)

- السجل التجاري.
- محضر انشاء الشركة.
- رخصة البناء.
- عقد الملكية.
- فاتورة شكلية.
- جداول التقويم.

ث- التسجيل ودراسات الطلب:

1- تسجيل الطلب.

2- يسجل الملف في نظام البنك.

3- يرقم الملف وفقا لملفات القروض حسب ترتيب.

4- يقوم الشخص المكلف بالقروض بزيارات موقع الشركة (ميدانية).

5- مراقبة الزبون على مستوى المركزي (من ناحية الديون، شيكات بدون رصيد ...الخ).

6- يعرض الملف على لجنة القرض للدراسات.

7- إشعار المعني بقبول أو رفض الملف من طرف اللجنة المركزية (على مستوى المركزي).

وفي حالة قبول البنك بما يلي:

- قبل الامضاء التصريح يراعي وجود الفعلي للضمانات.
- مصلحة التعهدات تقوم بتحرير التصريح، سندات لأمر، جداول التسديد.
- بعدها يمنح القرض.
- ثم يتم متابعة حتى نهاية لتسديد .

ج- الضمانات:

تختلف الضمانات حسب طبيعة القرض المقدم، وفي الحالة قروض الاستثمار وبما أن مبلغ القرض يكون مرتفعا فإن قيمة الضمان تكون عالية، فيضطر طالب القرض الى رهن العقارات ،والعتاد والآلات وكل ما يملك على حساب قيمة القرض .

ح–مخاطر قروض الاستثمار وكيفية مواجهتها:

تسهر الوكالة على مراقبة عمليات الاقراض والملفات وطلبات القروض من خلال الدراسة المعمقة والكاملة لملف القرض قبل منحه .

إن الوكالة تتبع نظام المخاطر والنتائج ومن خلال:[1]

– تحليل المخاطر القروض عن طريق دراسة معمقة وكاملة لملف القرض قبل منحه وتقييم المشروع من حيث المردودية واستخدام التحليل المالي، ودراسة الضمانات عن طريق ملف خاص يقيم مختلف أنواع الضمانات وكذا متابعتها .

– متابعة تحصيل القرض.

ويبقى خطر عدم التسديد هو الهاجس الكبير الذي يهدد الوكالة، وفي حالة تأخر طالب القرض عن التسديد، تضطر الوكالة أن تمدد له في فترة السداد، أما إذا انتهت هاته الفترة ولم يسدد طالب القرض فإن الوكالة تلجأ للضمانات المقدمة وتقوم بحجز الرهانات وترفع دعوى لدى مجلس القضاء وبالخصوص لدى قسم المنازعات.

ويعتبر هذا النوع من القروض هو الأهم بالنسبة للبنوك، كما أن عدم التسديد يعرض البنك إلى هزات عنيفة في توازنه المالي، لذا يجب الأخذ بعين اعتبار بمبدأ الحيطة والحذر والتقييد ببعض المقاييس الوقائية وفقا لما جاء في قانون النقد والقرض.

[1] من اعداد الطالبتين اسدعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

المبحث الثاني:دراسة ملف قرض استثماريANSEJ

أثناء الدراسة الميدانية لبنك الجزائر الخارجي وكالة المدية شارع أحمد فراح المدية، أخذنا ملف مستثمر طلب قرض استثماري مدعم ANSEJ وحاولنا دراسة وإظهار خطوات المختلفة التي اتبعها البنك بداية من استقباله لطلب القرض إلى غاية تحصيل القرض.

المطلب الأول:شروط الواجب توفرها في القرض[1]

أولا :بالنسبة المقترض

– السمعة الجيدة والأهلية، يجب أن يكون محل ثقة وخال من السوابق العدلية، كما يهتم البنك إذا كان الزبون (المقترض) قاصر أم لا.

– أن يكون النشاط الممول اقتصادي أي يساهم في التنمية الاقتصادية.

– أن يكون النشاط الممول موافقا لعادات وتقاليد المجتمع.

– مدى فعالية النشاط الاقتصادي، حيث يخدم المجتمع من ناحية البطالة والاستهلاك.

– الدراسة المالية، أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق الميزانيات التقديرية والقوائم المالية.

ثانيا:بالنسبة للقرض

أ– طلب قرض

يكون ممضي من طرف الشخص المكلف بالمؤسسة، ويكون فيه نوع القرض وقيمة القرض المراد إقتراضه من البنك وكذلك الضمان الممنوح مثل:عتاد أو أراضي أو غيرها...

ب– الوثائق القانونية والإدارية

1- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري .

2- نسخة مصادق عليها لصفحة ملكية أو عقد إيجار.

3- اتفاقية الحساب الجاري.

4- البطاقة الجبائية.

[1] مقابلة مع الاستاذ غزازي غبد النور يوم 2018/03/13.

ت– الوثائق المحاسبية و المالية

1- فاتورة شكلية أو عقود تجارية لمعدات التحصيل[1]

2- ميزانية افتتاحية وجدول حساب النتائج.[2]

3- دراسة اقتصادية وتقنية للمشروع.[3]

الجدول رقم(3–1):فاتورة أولية للمشروع (وحدة الدينار الجزائري)

رقم	تعيين	كمية	وحدة	السعر	TVA	مبلغ خ الرسم
6OA002	مطبخ غاز+6شعلات	1.00	و	228150.00	17	228150.00
6KH007	صفيحة ساخنة–غاز	1.00	و	35100.00	17	35100.00
6KHG011	مقلاة غاز	1.00	و	35100.00	17	35100.00
6FA003	بانيني سريع	1.00	و	24570.00	17	24570.00
6HA007	شيش كباب	1.00	و	76050.00	17	76050.00
3IA001	ألة شاورما فولاذ	1.00	و	39780.00	17	39780.00
3EB003	شفاط مطبخ جداري بدون عمد	1.00	و	35919.00	17	35919.00
7MA002	تورينات استخراج	1.00	و	35685.00	17	35685.00
3JE008	طاولة عمل خزانة مبردة	1.00	و	31941.00	17	31941.00
1HC003	عنصر باني ماري	1.00	و	152919.00	17	152919.00
1JB002	حوض فولاذ	1.00	و	143910.00	17	143910.00
6PB004	البنية على عنصر ذاتي	4.00	و	4500.00	17	4500.00
1JG002	عرض افقي فولاذي	1.00	و	16380.00	17	16380.00
2AD001	عرض أفقي مقاوم لصد	1.00	و	109629.00	17	109629.00
1KD001	أثاث الصندوق	1.00	و	19773.00	17	19773.00
5BA008	عرض المشروبات	1.00	و	130572.00	17	130572.00
6CA003	فرن الكهربائي	1.00		111150.00	17	111150.00
5LH009	طاولة مستطيلة	12.00	و	10998.00	17	10998.00
5SA013	كراسي	48.00	و	4200.00	17	4200.00

[1] أنظر ملحق رقم01.
[2] أنظر ملحق رقم02
[3] أنظر ملحق رقم03.

6BB017	بيترين دوامة	1.00	و	73710.00	17	73710.00
1651914.00						
0.00						
280825.38						
1932739.38						
0.00						
1932739.38						

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا على وثائق مقدمة من البنك.

4- كل بيان يدل على المصاريف المنفعة في إطار المشروع.

5- مخطط مالي تقديري.[1]

ث-إعانات المالية:[2]

- قرض بدون فائدة.[3]
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية.

ج-الامتيازات الضريبية:

1- **خلال فترة الانجاز المشروع :**

- الاعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط الصناعي .
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA)لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تستعمل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- تطبيق نسبة مخفضة ب5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

[1] أنظر ملحق رقم 04.
[2] أنظر ملحق رقم 05
[3] أنظر ملحق رقم 06.

2- خلال فترة استغلال المشروع وابتداء من انطلاق النشاط:

خلال فترة 3 سنوات ابتداء من انطلاق النشاط:

- الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الاضافية لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ اتمامها.
- الاعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الشركات(IBS)أو على الدخل الاجمالي (IRG) حسب الشكل القانوني.
- الاعفاء الكلي من الرسم على النشاطات المهنية (TAP) .

المطلب الثاني :خطوات دراسة ملف قرض استثماري[1]

أولا :تقديم المستثمر

أ- شخص طبيعي :

- الاسم واللقب
- تاريخ ومكان الازدياد.
- عنوان المستثمر الخاص .
- السيرة الذاتية (لمحة حقيقية عن مؤهلات وخبرات ...)

ب- شخص معنوي :

- اسم ولقب المستثمر.
- الصفة القانونية.
- التسمية الاجتماعية.
- عنوان المقر الاجتماعي.
- وصف النشاط المعني.

ثانيا:تقديم المشروع:[2]

- تعريف المشروع .

[1] مقابلة مع الأستاذ غزازي عبد النور يوم 2018/03/20.
[2] أنظر ملحق رقم 07.

- نوعية المشروع .
- فرع النشاط.
- طبيعة الاستثمار (إنشاء، توسيع).
- موقع النشاط (بلدية، دائرة، ولاية)

المطلب الثالث : الإجراءات التي تسبق اتخاذ قرار منح القرض

توجد بعض الإجراءات التي تسبق أي قرار منح القرض والتي يقوم بها المصرفي وتلخص كالتالي :[1]

- إتصالات بين المقترض والمصرفي والتفاوض .
- تقديم المقترض للملف(ذكرته سابقا).
- الدراسة المالي للمشروع.
- الزيارة الميدانية للموقع وهذا للتأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، وهذا من جانب مصلحة العقارات وعمال من البنك مع تدوين تقرير مكتوب ومؤرخ حول الزيارة والتحقيق وتحويل ملكية ذلك الضمان.
- إرسال ملف القرض لمديرية البنك المتواجد بالجزائر العاصمة حيث يتم تصوير الملفات عن طريق السكانير أو إرسالها عن طريق البريد الالكتروني وهذا ليتم دراستها من قبل لجنة القرض للإدلاء برأيها إما بالقبول إما بالرفض.

[1] مقابلة مع الأستاذ غزازي عبد النور، مكلف بالدراسات ،مقابلة يوم 2018/04/10.

المبحث الثالث:الدراسة المالية والاقتصادية لملف قرض استثماري

إن عملية منح القروض استثماري تمر بالعديد من الدراسات التقنية والمالية والاقتصادية والقانونية وفي هذا المبحث سأتطرق باختصار للدراسة الاقتصادية وللجانب المالي من الدراسات حيث أن البنك يعمل على تقييم المشروع عن طريق التحليل المالي وبواسطة التوازنات والنسب المالية واستعمال مؤشرات تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول:الدراسة الاقتصادية للمؤسسة و المشروع

أولا:تقديم المؤسسة(المستثمر)

- الاسم:المؤسسة X
- الطبيعة القانونية:شركة ذات مسؤولية محدودة
- رأس المال الاجتماعي:247400000.00
- تاريخ انشاء الشركة:2014/06/08
- النشاط:حرفي في تحضير البيتزة(تحضير البيتزة)
- المقر:حي الثنية الحجر، المدية، المدية

ثانيا:تقديم المشروع

يتمثل المشروع محل الدراسة في فتح محل الإطعام السريع في ولاية المدية إذ شرع انجازه سنة 2014، حيث أن المؤسسة تعتبر مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، هذا المشروع يتطلب شراء:

- معدات الطبخ.
- طاولات وكراسي.
- التكلفة الاجمالية للمشروع تقدر ب 1932739.38دج.
- هناك أربعة ايداعات خلال السنة(المتعلقة بالقرض).
- اشعار اتفاق مصرفي[1]

[1] أنظر ملحق رقم 08

الشكل رقم(3–3):اشعار اتفاق مصرفي

بنك الجزائر الخارجي 2014/11/16 بالمدية

اشعار اتفاق مصرفي

السيد:X

حي الثنية الحجر، ولاية المدية

الموضوع:طلب قرض استثماري

استجابة لطلبك تمويل الخاص بتمويل المشروع المذكور في اطار نظام دعم تشغيل الشباب، يسرنا أن نعلمك بأن البنك الخاص بنا يوافق على منحك المبلغ المطلوب 1334557.04 دج

امضاء المدير

المصدر:وثيقة مقدمة من طرف البنك من مكتب الدراسات

المطلب الثاني:الدراسة المالية للمؤسسة والمشروع

أولا:دراسة الميزانية المالية

أ- جانب الأصول

الجدول رقم(3-2): الميزانية المالية جانب الأصول

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
تثبيتات	1525208.05	1143906.04	762604.04	381302.01	0	0	0	0
مصاريف أولية	43676.85	32757.54	21383.43	10919.21	0	0	0	0
تجهيزات الانتاج	1481531.2	1111148.4	740765.6	370382.8	0	0	0	0
ماشية	0	0	0	0	0	0	0	0
الأدوات	0	0	0	0	0	0	0	0
الأسهم	0	0	0	0	0	0	0	0

المتداولة								
معدات مكتب	0	0	0	0	0	0	0	0
معدات إعلام آلي	0	0	0	0	0	0	0	0
تخطيط	0	0	0	0	0	0	0	0
تثبيتات أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0
مخزونات	0	0	0	0	0	0	0	0
الصندوق	72851.18	1351064.18	1879244.93	2182234.38	2410869.62	272114.83	2148779.6	204242.4
البنك	655660.65	1215975.76	1691320.44	1964091.94	2169781.66	2044903.35	1933901.71	1838181.56
مج الأصول	2253719,88	2494970,22	2641848,96	2563626,39	2410869,62	2272114,83	2148779,68	2042423,96

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

أ- جانب الخصوم:

الجدول رقم(3-3):الميزانية المالية جانب الخصوم

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
الأموال الخاصة	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1
موردو التثبيتات								
قروض طويلة الأجل	1334557,04	1334557,04	1424639,64	1424639,64	1139711,72	1139711,72	569855,86	284927,93
قروض قصيرة الأجل	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92
الاحتجاز نيابة عنهم	0	0	0	0	0	0	0	0
ديون تشغلية	0	0	0	0	0	0	0	0
ديون أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0
النتيجة الصافية	347209,82	498377,56	645256,29	567033,73	699204,89	699204,89	1006970,8	1158543,01
مج الخصوم	2253719,88	2494970,22	2641848,96	2563626,39	2410869,62	2410869,62	2148779,68	2042423,96

المصدر:من اعداد الطالبتين استنادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

ثانيا:انجاز وتحليل الميزانية المالية المختصرة

أ- إنجاز الميزانية المالية المختصرة

1- جانب الأصول

الجدول رقم(3-4):الميزانية المالية المختصرة للأصول

البيان	1	%	2	%	3	%	4	%	5	%	6	%	7	%	8	%
أصول ثابتة	1525208,05	67,67	1143906,06	45,84	762604,03	28,86	381302,01	14,87	0	0	0	0	0	0	0	0
أصول متداولة	728511,83	32,32	1351064,18	54,15	1879244,93	71,13	2182324,38	85,12	2410859,62	1	2272114,83	1	2148779,68	1	2042423,96	1
قيم استغلال	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
قيم جاهزة	728511,83	32,32	1351064,18	54,15	1879244,93	71,13	2182324,38	85,12	2410859,62	1	2272114,83	1	2148779,68	1	2042423,96	1
قيم قابلة للتحقيق	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المحاسبية للمشروع

2- **جانب الخصوم:**

جدول رقم(3-5):الميزانية المالية المختصرة للخصوم

البيان	1	%	2	%	3	%	4	%	5	%	6	%	7	%	8	%
أموال الدائمة	1700831,96	0,47	1942082,3	0,5	2088961,04	0,51	2010738,47	0,502	1857981,7	0,52	1719226,91	0,55	1595891,76	0,6	1489536,04	0,64
أموال الخاصة	19065,1	0,01	19065,1	0	19065,1	0	19065,1	0,005	19065,1	0,005	19065,1	0,01	19065,1	0	19065,1	0,01
ديون طويلة الاجل	1334557,04	0,37	1424639,64	0,4	1424639,64	0,35	1424639,64	0,356	1139711,72	0,319	854783,79	0,27	569855,86	0,2	284927,93	0,12
ديون قصيرة الاجل	552887,92	0,15	552887,92	0,1	552887,92	0,14	552887,92	0,137	552887,92	0,156	552887,92	0,17	552887,92	0,2	552887,92	0,24
مجموع	3607342,02	1	3938674,96	1	4085553,7	1	4007331,13	1	3569646,44	1	3145963,72	1	2737700,64	1	2346416,99	1

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المحاسبية للمشروع

ب-تحليل هيكل الجدول المالي المختصر

1-على مستوى الأصول:

نلاحظ في السنة الأولى أن نسبة الأصول قد بلغت 67,67 %في حين انخفضت في السنة الثانية إلى 45,48 %ثم في السنة الثالثة كذلك انخفضت حيث وصلت إلى 28,87 %وفي السنة الرابعة أصبحت 14,84 %وأما السنوات الأربعة الأخيرة فنلاحظ أنها انعدمت وهذا راجع إلى انخفاض في الأصول العينية الأخرى.

- قيم الاستغلال نلاحظ من خلال الجدول أنها منعدمة في جميع السنوات باعتبارها مؤسسة خدماتية فيقع على الميزانية عدم وجود أي مؤشر.
- قيم قابلة للتحقيق نلاحظ من خلال الجدول أنها كذلك منعدمة وهذا راجع إلى انخفاض في قيم الأصول المتداولة.
- قيم جاهزة نلاحظ أن مستوى القيم الجاهزة بالنسبة للسنوات الأربعة الأولى فهي تتزايد وترتفع أما بالنسبة للسنوات الأربعة الأخيرة فنلاحظ أنها مرتفعة جدا وثابتة وهذا ما يسمح لنا بالقول أن التحسن والانتعاش في القيم الجاهزة بنسب اضافية يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المبيعات.

2-على مستوى الخصوم:

- **الأموال الدائمة**:نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في الأموال الدائمة للسنوات الثمانية محل الدراسة وهذا راجع لتذبذب مستوى التمويلات واعتمادات على ديون طويلة الأجل في السنوات الأخيرة.
- **الديون القصيرة الأجل**:نلاحظ أن مستوى ديون قصيرة الأجل للسنوات الثمانية محل الدراسة في تذبذب وهذا راجع لحساب الموردين.

ثالثا:التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

أ-رأس المال العامل

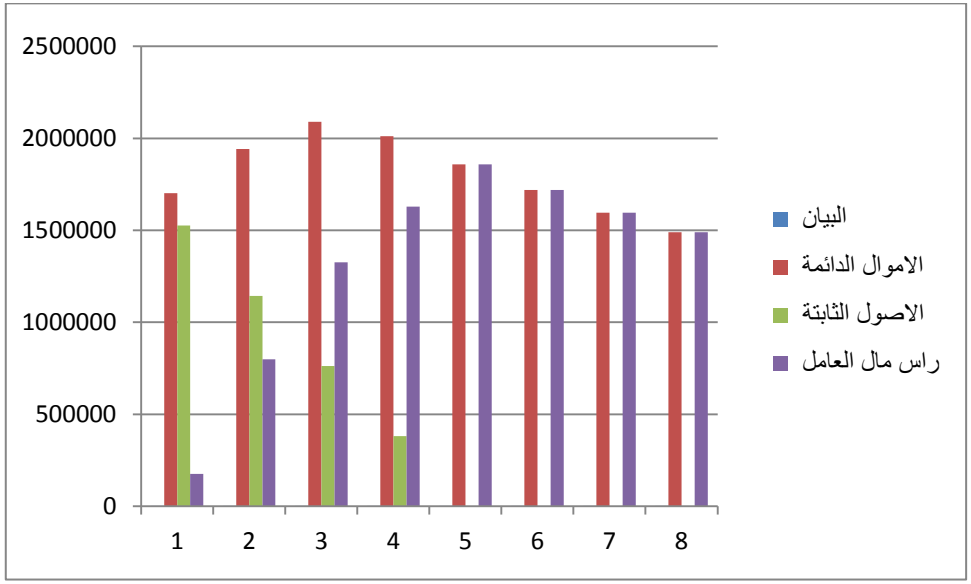
1- من أعلى الميزانية:

الجدول رقم(3-6):التحليل المالي رأس المال العامل

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
الاموال الدائمة	1700831,96	1942082,3	2088961,04	2010738,47	1857981,7	1719226,91	1595891,76	1489536,04
الاصول الثابتة	1525208,05	1143906,04	762604,03	381302,01	0	0	0	0
راس مال العامل	175623,91	798176,26	1326357,01	1629436,46	1857981,7	1719226,91	1595891,76	1489536,04

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم (3-4):المنحنى البياني لرأس المال العامل



المصدر:من اعداد الطالبتين استنادا على بيانات الجدول السابق.

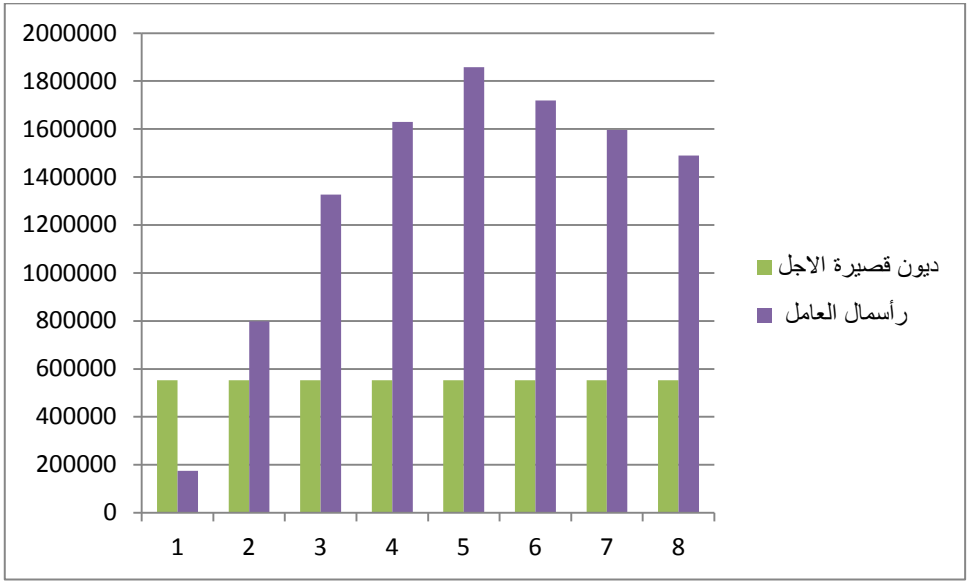
2- من أسفل الميزانية:

الجدول رقم(3-7):التحليل المالي لرأس المال العامل

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
الأصول المتداولة	728511,83	1351064,18	1879244,93	2182324,38	2410869,62	2272114,83	2148779,68	2042723,96
ديون قصيرة الاجل	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92
رأسمال العامل	175623,91	798176,26	1326357,01	1629436,46	1857981,7	1719226,91	1595891,76	1489836,04

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم(3-5):المنحى البياني لرأس المال العامل من أسفل الميزانية



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال كل السنوات، هذا يعني أنها تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة والقرض البنكي الممنوح أي أنه يوجد فائض في السيولة على المدى القصير وبالتالي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

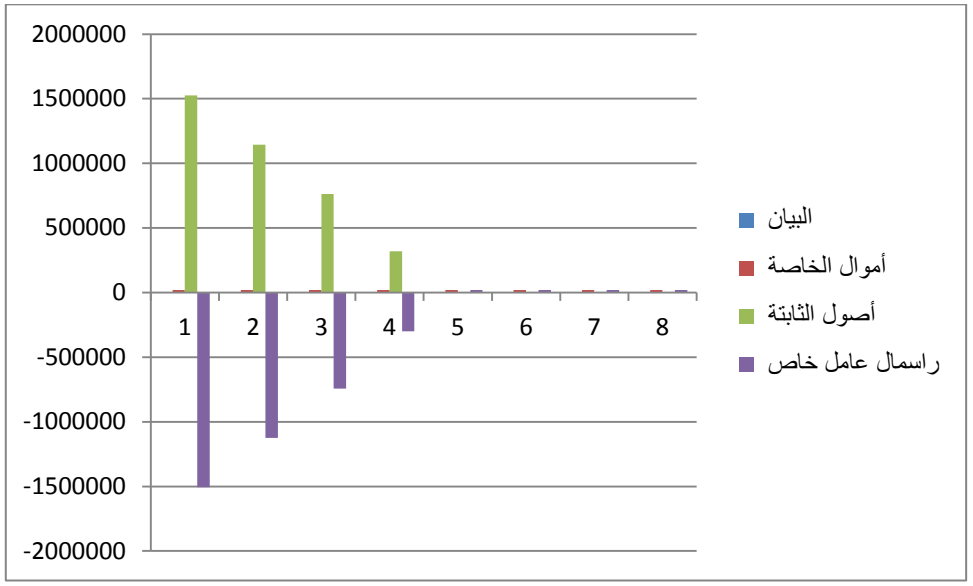
ب–رأس المال العامل الخاص

الجدول رقم(3–8):التحليل المالي لرأس المال العامل الخاص

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
أموال الخاصة	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1
أصول الثابتة	1525208,05	1143906,04	762604,03	318302,01	0	0	0	0
راسمال عامل خاص	-1506142,95	-1124840,94	-743538,93	-299236,91	19065,1	19065,1	19065,1	19065,1

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم(3-6):المنحنى البياني لرأس المال العامل الخاص



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص متغير بحيث يكون سالب في السنوات الأربعة الأولى وهذا راجع إلى أن المؤسسة لا تعتمد على أموالها في تمويل استثماراتها وهذا ما يعكس الاستقلالية المالية للمؤسسة بحيث يكون غير مستقلة وتعتمد على التدين أما بالنسبة إلى السنوات الأربعة الأخيرة فهو يكون موجب وهنا نقول أنها تعتمد على نفسها في تمويل وهو العكس.

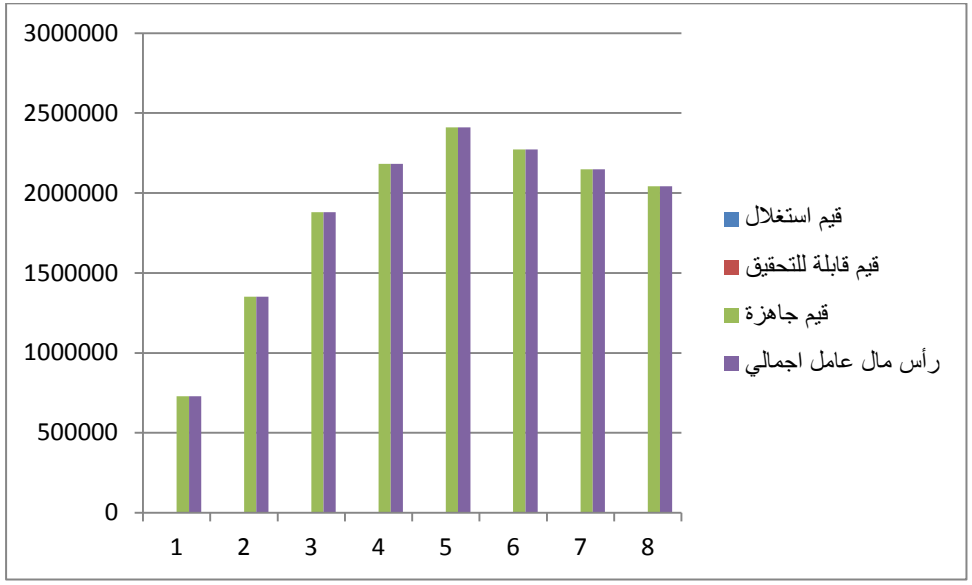
ت- رأس المال العامل الإجمالي

الجدول رقم(3-9):التحليل المالي لرأس المال العامل الإجمالي

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
قيم استغلال	0	0	0	0	0	0	0	0
قيم قابلة للتحقيق	0	0	0	0	0	0	0	0
قيم جاهزة	728511,83	1351064,18	1879244,93	2182324,36	2410869,62	2272114,83	2148779,58	2042423,96
رأس مال عامل اجمالي	728511,83	1351064,18	1879244,93	2182324,36	2410869,62	2272114,83	2148779,58	2042423,96

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم(3-7):المنحنى البياني لرأس المال العامل الإجمالي



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا راجع إلى ارتفاع القيم الجاهزة في حين نلاحظ أن قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق منعدمتين في كل السنوات ومما يدل على أن هذه الزيادة في رأس المال العامل الإجمالي لا يعكس تطور حجم النشاط الاستغلالي للمؤسسة.

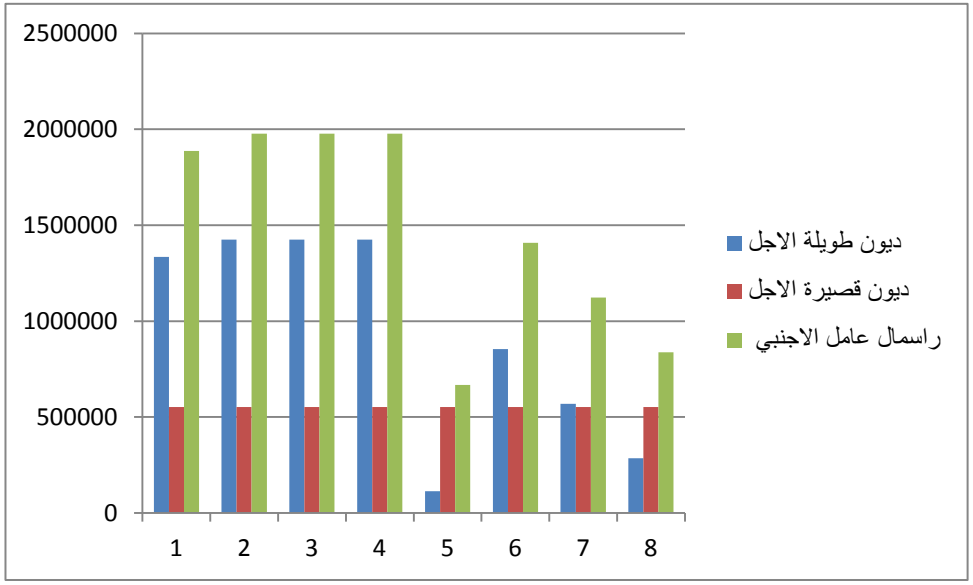
ث–رأس المال العامل الأجنبي

الجدول رقم(3–10):التحليل المالي لرأس المال العامل الأجنبي

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
ديون طويلة الاجل	1334557,04	1424639,64	1424639,64	1424639,64	113971,72	854783,79	569855,86	284927,93
ديون قصيرة الاجل	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92
راسمال عامل الاجنبي	1887444,96	1977527,56	1977527,56	1977527,56	666859,64	1407671,71	1122743,78	837815,85

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم (3-8):المنحنى البياني لرأس المال العامل الأجنبي



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في ارتفاع من سنة إلى آخرى وخاصة في السنوات الأولى وهذا نتيجة الديون الطويلة الأجل مع انخفاض ديون قصيرة الأجل ومنه نستنتج أن الشركة تعتمد على الديون الطويلة الأجل لتمويل احتياجاتها ذلك لعدم توفرها على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها على المدى الطويل أما بالنسبة للسنة الخامسة فينخفض لتكون المؤسسة في تمويل نفسها بالقروض قصيرة الأجل ولتعود من السنة السادسة إلى إرتفاع وينخفض في السنتين الأخيرتين ومنه نستنتج أن رأس المال الأجنبي في تذبذب.

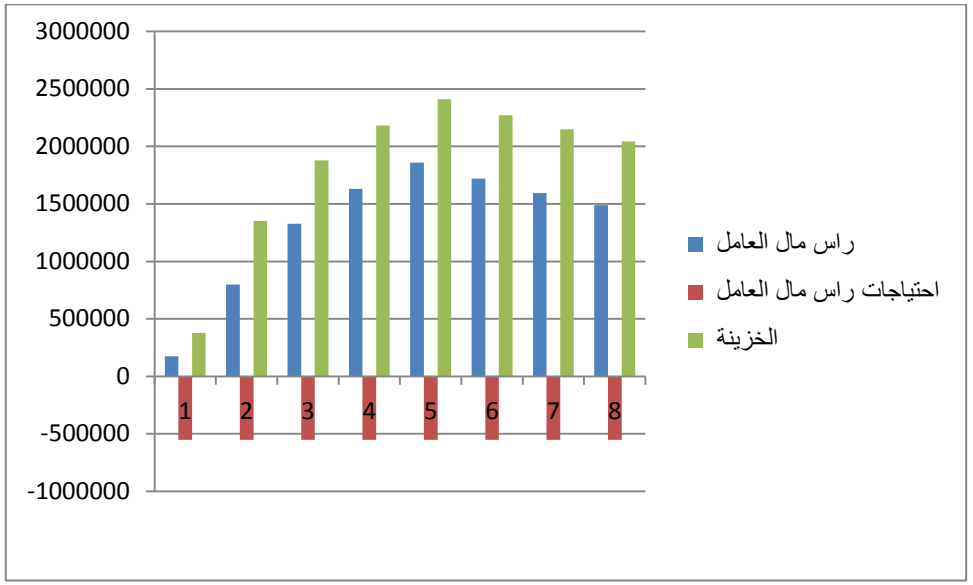
ج– الخزينة

الجدول رقم(3–11):التحليل المالي للخزينة

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
راس مال العامل	175623,91	798176,26	1326357,01	1629436,46	1857981,7	1719226,91	1595891,76	1489836,04
احتياجات راس مال العامل	-552887,92	-552887,92	-552887,92	-552887,92	-552887,92	-552887,92	-552887,92	-552887,92
الخزينة	377264,01	1351064,18	1879244,93	2182324,38	2410869,62	2272114,83	2148779,68	2042723,96

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم(3-9):المنحنى البياني للخزينة



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ أن الخزينة موجبة لأن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهذه الوضعية ليست مقبولة لأنها تعبر عن الإفراط في الحذر فرغم المبالغ الموجودة في الخزينة كبيرة نسبيا إلا أنها تعتبر من الناحية المردودية أموال مجمدة غير مستغلة وهنا يكون سوء في تسيير الخزينة.

رابعا:التحليل المالي بواسطة النسب المالية

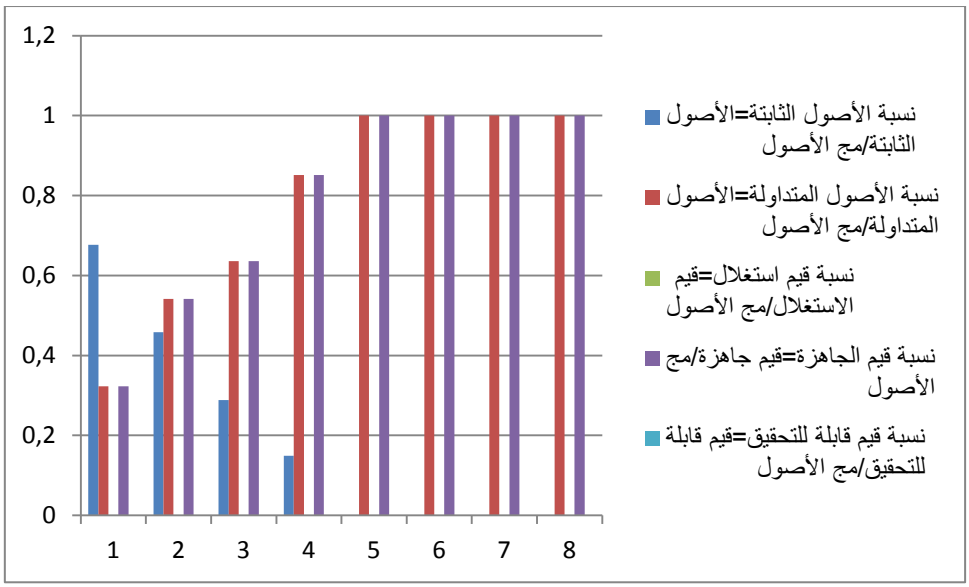
أ- نسبة هيكلة الأصول

الجدول رقم(3-12):هيكلة الأصول

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
نسبة الأصول الثابتة=الأصول الثابتة/مج الأصول	0,67675138	0,45848486	0,28866299	0,14873541	0	0	0	0
نسبة الأصول المتداولة=الأصول المتداولة/مج الأصول	0,32324862	0,54151515	0,63563245	0,85126459	1	1	1	1
نسبة قيم استغلال=قيم الاستغلال/مج الأصول	0	0	0	0	0	0	0	0
نسبة قيم الجاهزة=قيم جاهزة/مج الأصول	0,32324862	0,54151515	0,63563245	0,85126459	1	1	1	1
نسبة قيم قابلة للتحقيق=قيم قابلة للتحقيق/مج الأصول	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم(3-10):المنحنى البياني لنسب هيكلة الأصول



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الجدول السابق

نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة تنخفض من سنة إلى أخرى حيث كانت السنة الأولى 67, 67%والسنة الثانية 45.84%و السنة الثانية 28.87 %و الستة الرابعة 14,87 %وانعدمت في السنوات الأربعة الأخيرة وهذا راجع إلى قلة النشاط.

نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة ترتفع من سنة لأخرى حيث كانت النسبة الأولى تقدر ب 32,32 %ثم في السنة الثانية إلى 54,25 %و السنة الثالثة 71,13 %وارتفعت في السنة الرابعة إلى 85,12 %وفي السنوات اللأخيرة وصلت إلى 100 %.

عرفت نسبة قيم الاستغلال انعداما خلال كل السنوات مما يفسر انخفاض النشاط الاستغلالي للمؤسسة و كذلك القيم القابلة للتحقيق عرفت انعداما.

أما بالنسبة للقيم الجاهزة فهي في ارتفاع مستمر في جميع السنوات و سجلت على التوالي 32,32 %، 54.15 %، 71.13 %، 71.13 %، 85.12% وفي السنوات الأخيرة وصلت النسبة إلى 100 %مما يدل على وجود سيولة.

من خلال دراستنا لنسب هيكلة الأصول نلاحظ أن هناك اختلال في هيكلة الأصول حيث أن نسبة الأصول المتداولة تفوق بكثير نسبة الأصول الثابتة، وهذا ما يدل على قلة نشاط المؤسسة رغم توفرها على الموارد الكافية لتمويل دورة استغلالها ودورة إنتاجها

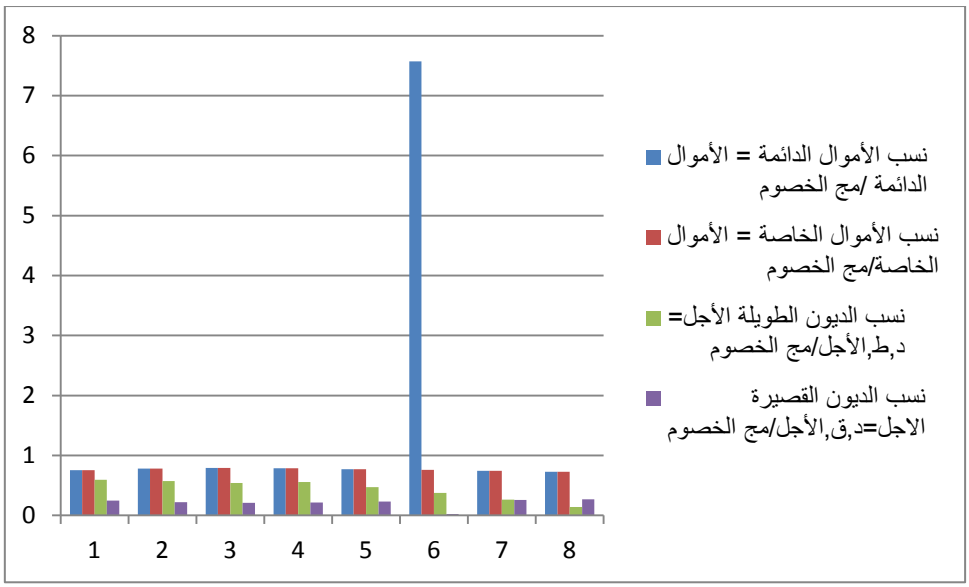
ب- نسب هيكلة الخصوم

الجدول رقم(3-13):نسب هيكلة الخصوم

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
نسب الأموال الدائمة = الأموال الدائمة /مج الخصوم	0,75467319	0,77839899	0,79071933	0,78433366	0,770668677	7,56969968	0,74269678	0,72929816
نسب الأموال الخاصة = الأموال الخاصة/مج الخصوم	0,75467762	0,77839899	0,79071933	0,78433366	0,770668677	0,75666374	0,74269678	0,72929816
نسب الديون الطويلة الأجل= د,ط,الأجل/مج الخصوم	0,59215746	0,57100467	0,53925855	0,55571266	0,472738845	0,37620625	0,26519976	0,13950479
نسب الديون القصيرة الاجل=د,ق,الأجل/مج الخصوم	0,24532238	0,22160101	0,20928067	0,21566634	0,229331323	0,02433259	0,25730322	0,27070184

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم(3-11):المنحنى البياني لنسب الخصوم



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ أن متوسط نسبة الأموال الدائمة في حدود 70 %إلى غاية 78 %من اجمالي الخصوم في السنوات الثمانية هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الأموال الدائمة بنسبة كبيرة في التمويل أموالها.

الأموال الخاصة هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة من مجموع الخصوم وهذا راجع لاعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة تدعيما لاستقلالها المالي.

أما بالنسبة لديون طويلة الأجل فهي في حدود 20 %و 24 %وهذا يوضع اعتماد المؤسسة على هذا النوع من الديون لتمويل جزء من أصولها المتداولة لتوفرها على السيولة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

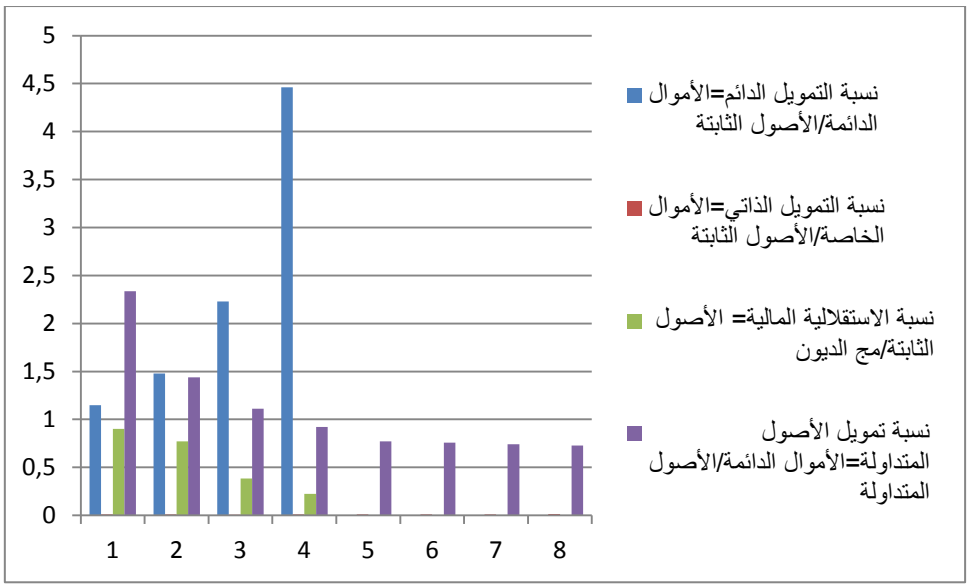
ت– حساب النسب العامة

الجدول رقم(3–14):النسب العامة

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	1,15	1,48	2,23	4,46	0	0	0	0
نسبة التمويل الذاتي=الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	0,01120928	0,00981683	0,00912659	0,00948164	0,01026119	0,01108934	0,01194636	0,01279935
نسبة الاستقلالية المالية= الأصول الثابتة/مج الديون	0,9011293	0,77127019	0,3856351	0,22527596	0	0	0	0
نسبة تمويل الأصول المتداولة=الأموال الدائمة/الأصول المتداولة	2,33466622	1,43744637	1,11159627	0,9213747	0,77066868	0,75666374	0,74269678	0,72929816

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم(3-12):المنحنى البياني للنسب العامة



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول تظهر نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في السنوات الأربعة الأولى وهذا معناه أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بالأموال الدائمة بالإضافة إلى توفرها على فائض من هذه الأموال الدائمة يتمثل في رأس المال العامل الدائم تستعمله في تغطية جزء من الأصول المتداولة حيث تنعدم في السنوات الأخيرة.

نسبة التمويل الذاتي هي الأخر لا تصل إلى الواحد في السنوات الأربعة الأولى وهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها وفي السنوات الأربعة الأخيرة انعدمت.

نسبة الاستقلالية المالية لا تصل إلى الواحد في السنوات الأربعة الأولى أي مجموع الديون أكبر من الأموال الخاصة،وعليه فالشركة تعاني صعوبات في تسديد ديونها وفي السنوات الأربعة الأخيرة انعدمت.

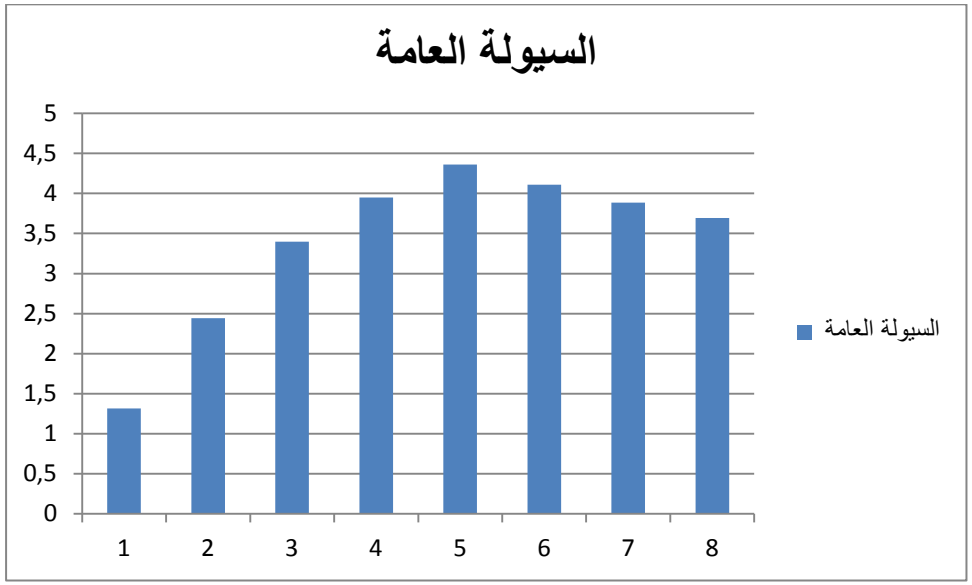
ث- نسب السيولة

الجدول رقم(3-15):نسب السيولة

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
الاصول المتداولة	728511,83	1351064,18	1879244,93	2182324,38	2410869,62	2272114,83	2148779,68	2042723,96
ديون قصيرة الاجل	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92	552887,92
السيولة العامة	1,3176483	2,4436493	3,39896182	3,94713703	4,36050334	4,10953965	3,88646524	3,69464386

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم(3-13):المنحنى البياني لنسب السيولة



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ نسبة السيولة العامة مرتفعة فهي أكبر من الواحد في سنوات الدراسة مما يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشكلة عدم توفر السيولة وهذا ما يجعلها في وضعية مالية مريحة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

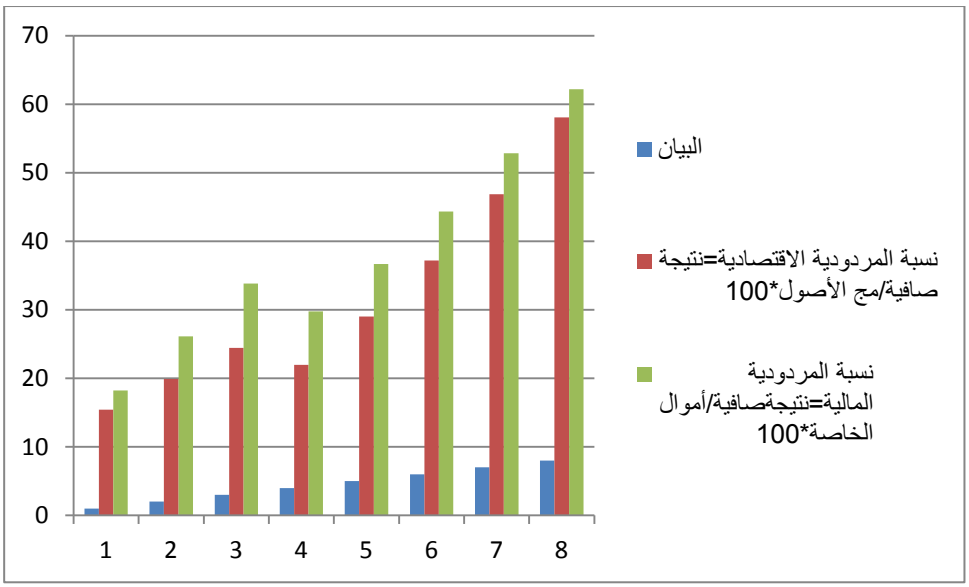
ث- حساب نسب المردودية

الجدول رقم(3-16):نسب المردودية

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
نسبة المردودية الاقتصادية=نتيجة صافية/مج الأصول*100	15,406077	19,8951297	24,4244202	21,9472031	29,0021859	37,2066591	46,8624499	58,04590798
نسبة المردودية المالية=نتيجةصافية/أموال الخاصة*100	18,2118017	26,1408312	33,8448941	29,7419751	36,6745986	44,3416515	52,8174937	62,18393872

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم(3-14):المنحنى البياني لنسب المردودية



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية متوسطة تراوحت ما بين 15,41 %و 58,05 %خلال السنوات الثمانية وهذا راجع إلى أن هناك استثمارات وليست بكثرة.

المطلب الثالث:الدراسة المالية والتقييم المالي للمشروع الاستثماري:

أولا:الدراسة المالية للمشروع الاستثماري

يتم تقييم المشرع الاستثماري بالعديد من المؤشرات وفي دراستي هذه اختص بذكر المعايير في ضل التأكد التي تنقسم الى معايير تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود والمعايير التي تتجاهلها، قبل الشروع في حساب المعايير يجب حساب المعايير التالية:[1]

الجدول رقم(3-17):الجدول المالي للمشروع

البيان	المبالغ	النسبة المؤوية
مصاريف اعدادية	-	-
الأراضي	-	-
المباني	-	-
تجهيزات أخرى للانتاج	1932739.38	%100
معدات نقل	-	-
تجهيزات مكتب	-	-
المجموع	1932739.38	%100

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

و منه نلاحظ أن تمويل المشروع سيكون بالشكل التالي:

التمويل الذاتي	%01	19065.10
اسهام ANSEJ	%29	552887.92
التمويل الخارجي	%70	1334557.04

اذ المستثمر يتحمل 01% من تكلفة الاجمالية و تتحمل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب 29% أما 70% فيتحملها البنك،حيث أن:

[1] أنظر ملحق رقم 09.

- اهتلاك القرض :سيعوض في جدول الاهتلاك القرض علما أن سنوات الثلاث الأولى معفى
- عناصر القرض
- مبلغ القرض :1334557.04
- معدل الفائدة 6.75%
- مدة القرض:8 سنوات
- تاريخ بداية القرض :2017.

الجدول رقم(3-18):التدفقات النقدية الصافية

البيان	نتيجة	اهتلاك	تدفقات نقدية صافية	التدفقات النقدية الصافية المتراكمة
1	347209.84	381302.01	728511.83	728511.83
2	496377.56	383302.01	879679.57	1608191.4
3	645256.29	381302.02	1026558.31	2634749.07
4	567033.73	381302.02	948335.74	3583085.45
5	699204.89	381302.02	1080506.9	4663592.35
6	845378.02	381302.02	1226680.04	5890272.38
7	1006970.80	381302.02	1388272.82	1388272.82
8	1185543.01	381302.01	1566845.02	1566845.52

المصدر:من اعداد الطالبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

ثانيا:المؤشرات المستعملة لتقييم المشروع الاستثماري:

أ- فترة الاسترداد:

$$\boldsymbol{DR = \frac{4474325.886}{1906510.06} = 2.34}$$

4.08=12*0.34

2.4=30*0.08

ومعنى ذلك أن فترة الاسترداد تقدر بسنتين و4 أشهر ويومان

التعليق:حسب هذا المعيار فإن البنك سيعمل على تمويل هذا المشروع وذلك لأن فترة الاسترداد الأموال قصيرة الأجل.

ب- معدل العائد المحاسبي TRC

معدل العائد المحاسبي=(متوسط أرباح سنوية/متوسط تكلفة المشروع)*100

متوسط أرباح السنوية=أرباح محاسبية / مدة المشروع

$$\text{متوسط أرباح} = (347209.82 + 496377.56 + 645256.29 + 567033.73 + 699204.89 + 845378.02 + 1006970.80 + 1185543.01)/8 = 724121.76$$

و منه معدل المحاسبي=724121.76/1906510.06*100=37.98%

ت- معيار القيمة الحالية الصافية VAN

حساب القيمة الحالية الصافية:

$$\boldsymbol{VAN = \frac{\sum_{i=1}^{8} 8845390.23}{(1+0.0675)^8} - 1906510.06 = 4474325.89}$$

التعليق: بما أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية موجبة هذا يعني أن المشروع ذو مردودية ايجابية وعليه يمكن للبنك قبول التمويل.

ث- مؤشر الربحية:

$$\boldsymbol{IP = (777686.37 + 313541.39 + 843878.59 + 730281.97 + 779449.75 + 828941.71 + 878819.39 + 932632.8) = 3.04}$$

التعليق: بما أن مؤشر الربحية أكبر من الواحد فإن البنك يقوم بتمويل المشروع الاستثماري

ج- معدل العائد الداخلي

$$TRI = \frac{728511.83}{(1+0.0675)^1} + \frac{879679.57}{(1+0.0675)^2} + \frac{1026558.31}{(1+0.0675)^3}$$

$$+ \frac{984335.74}{(1+0.0675)^4} + \frac{1080506.9}{(1+0.675)^5} + \frac{1226680.04}{(1+0.675)^6}$$

$$+ \frac{1388272.82}{(1+0.675)^7} + \frac{1566845.02}{(1+0.0675)^8}$$

$$TRI = \frac{6472.58}{4474325.89} = 0.14$$

التعليق: بعد مقارنة هذه القيمة بمعدل الفائدة السائد وهو 6.75 %، وبما انها أكبر منه فهذا يعني أن عائد المؤسسة من هذا المشروع سيغطي كل المصاريف المالية الناجمة عن القرض الموجه للتمويل.

قرار البنك

إذا نظر البنك إلى المؤشرات التي قمنا بدراستها بالتأكيد سوف يقبل المشروع، وذلك لأن فترة الاسترداد قصيرة الأجل ومناسبة،ومعدل العائد المتوسط جيد ،والقيمة الحالية الصافية أكبر من الصفر وبالتالي فهي أيضا ملائمة، أما بالنسبة لمؤشر الربحية كان هو أيضا أكبر من الواحد وعليه فهو ملائم ومعدل العائد الداخلي فإنه أكبر من الفائدة في البنك.

خاتمة الفصل:

قبل قبول البنك أو رفضه لأي مشروع استثمار يقوم بدراسة معمقة وشاملة للوضعية المالية للمؤسسة أو الشركة لمعرفة مدى إمكانية التسديد لديونها في أجال استحقاقها، ومن خلال دراستنا المالية التي قمنا بها في هذا الفصل وجدنا أن البنك يعتمد في عملية تقييمه للمشروع على مختلف المعايير التي تساعده في اتخاذ قراره النهائي ،وتتمثل هذه المعايير في المعايير المعتمدة على السيولة و أخرى على المردودية

ورغم أن عملية منح القروض هي عملية ضرورية لاستمرارية البنك إلى أنها لا تتم بطريقة حتمية أي ليس كل طلب قرض يتلاقى القبول بل هناك قروض يتم رفضها من طرف البنك.



خاتمة عامة

أصبح موضوع تنمية المشاريع الاستثمارية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، نتيجة لدورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الجزائري، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية ووسيلة ايجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل، وتمكنها من رفع تحديات المنافسة في ظل اقتصاد السوق.

وأمام جملة المشاكل التي تعترض إنشاءها تلك المرتبطة بتجنيد الموارد المالية والتي تمثل شكل حجر عثرة لكل مبادرة ترمي لإنشاء عمل خاص مستقل، خاصة في ظل انسحاب الدولة عن ضمان الشغل للفئة الشبابية، وأمام هذه الوضعية رصدت الدولة ضمن سياستها الهادفة للقضاء على هاجس البطالة من جهة، ودعم المستثمرين من جهة أخرى ببرنامج يمنح شريحة الشباب فرصة بإنشاء مشاريع استثمارية مع الاستفادة من التسهيلات للذين تنطبق عليهم الشروط المحددة، ونجاعة مثل هذا البرنامج وفي ظل محدودية مساهمة الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة والمساهمة الذاتية من جهة أخرى، استوجب تدخل طرف ثالث وقعت عليه مسؤولية تمويل نسبة معتبرة من التكلفة الاستثمارية، وبنك الجزائر الخارجي من البنوك العمومية التي خاضت تجربة تمويل المشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التي تثبت صحة فرضياتنا:

الفرضية الأولى: تعتبر البنوك التجارية منشط للاقتصاد من خلال تجميعها للمدخرات و منحها في شكل قروض، ومن هنا يمكننا القول أنها فرضية صحيحة

الفرضية الثانية: المعايير والإجراءات المتخذة من طرف البنك لإتخاذ القرار في منح القروض.

وقد توصلنا إلى أنه يجب استعمال المعايير التي تتناسب مع المشروع، والتي يمكن على ضوئها اتخاذ القرار إما بقبول أو رفض المشروع الاستثماري، وهذه المعايير تبرز مدى ربحية المشروع ومردودية الاستثمار.

الفرضية الثالثة: دراسة المشروع استثماري وسيلة من وسائل ضمان نجاح المشروع.

وقد أثبتنا في هذه الدراسة على أنها علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشاريع المقترحة للاستثمار، ويمكن من خلالها التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مدخلات المشروع (إيرادات)أكبر من مخرجاته (تكاليف)، أو على الأقل مساوية له.

النتائج المتوصل إليها:

1- المصرف منشأة ذات خدمة تفيد وتستفيد، فله أهمية بالغة في الواقع الاقتصادي، فالمصرف هو الممول الأول للاقتصاد، القروض من أهم الوسائل التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمتابعة نشاطها وزيادة أرباحها.

2- القروض من أهم الوسائل التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمتابعة نشاطها وزيادة أرباحها.

3- إن المؤسسات تستعمل قروض الاستثمار نتيجة لسهولتها وتحديدها بدقة لاحتياجاتها.

4- يضع البنك الجزائر الخارجي تحت تصرف الاجراء وذوي الدخول الثابتة قروض الاستثمار لاقتناء تجهيزات العمل ويكون الدفع عم طريق تسهيلات يمنحها هذا الاخير للعميل وهذا ما يؤدي إلى زيادة رفاهية المواطن العادي وتشجيع المنتجات المحلية.

5- سمعة العميل تعتبر مؤشرا مهما في التعامل البنك مع عملائه.

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال دراستنا الميدانية واطلاعنا على نشاط بنك الجزائر الخارجي ومحاولة منا بعض النقائص نقدم بعض الاقتراحات:

1- تشجيع الاقتراض عن طريق تقليص إجراءات وتحسين معاملات البنك مع الزبائن.

2- ضرورة توخي الوضوح والدقة اللازمتين عند دراسة ملفات القروض التقييد بالدراسات التقنية والمالية.

3- ضرورة ادخال تكنولوجيا متطورة والعمل على احداث نظام معلوماتي من أجل ضمان سرعة وسهولة العمليات وجلب متعاملين آخرين.

4- متابعة عمليات القروض ابتداء من تاريخ تقديم القروض إلى غاية تاريخ الاستحقاق .

5- تخفيض معدل الفائدة على بعض أنواع القروض.

6- ضرورة الاهتمام بالمتربصين باعتبارهم اطارات المستقبل.

أفاق البحث:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- كفاءة نظام الإقراض في البنوك الجزائرية نتيجة العولمة .
- إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمات المصرفية .
- مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تمويله للمشاريع الاستثمارية بالقروض .
- مدى اتخاذ القرارات المالية بالنسبة للمستثمر.

وختاما لبحثنا هذا يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن، ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طيلة السنوات القادمة لإثرائه والتوسع في جوانبه المختلفة لأنه يظل في تطور دائم.



قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1- الخطيب سمير،**قياس وادارة المخاطر بالبنوك**،منشأة المعارف،مصر،2005.

2- الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك** ،ط06،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007.

3- ابراهيم هندي،**إدارة البنوك التجارية**،مكتب العربي الحديث،الاسكندرية،1996.

4- أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1995

5- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1997.

6- بخراز يعدل فريدة،**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**،ديوان الساحة المركزية،بن عكنون، الجزائر، ط3، 2007.

7- جعفر الجزار،**عمليات بنكية**، ط 08، دار النقاش، بيروت، 1995.

8- جميل أحمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت،2000 .

9- حامد العربي الحضيري،**تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،القاهرة 2000

10- حمزة محمود الزبيدي ،**الإدارة المالية المتقدمة** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ،2004.

11- حمزة محمود الزبيدي،**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**،ط1،مؤسسة الإسكندرية.الدار الجامعية،1999

12- حسين خريوش،عبد المعطي رضا أرشيد،"**الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق** "دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1999 .

13- حميدات محمود، **النظريات والسياسات النقدية**، دار المكتبة للطباعة والإعلام والنشر، ط1، الحراش، الجزائر، 1994

14- رشاد العصار،رياض الحلبي،**النقود والبنوك**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،ط1،عمان 2000.

15- زياد رمضان، "**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**"، دار وائل للنشر، الأردن 2005

16- سامي خليل،**النقود والبنوك**،شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع،الكويت،1982.

17- سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

18- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2012.

19- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية،2005 ، ص210

20- سمير محمد عبد العزيز ، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي** ،مصر ،2002.

21- سيد سالم عرفة،"**إدارة المخاطر الإستثمارية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2009.

22- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

23- ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة ثياب الجامعية، مصر، 2008.

24- ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993.

25- طاهر حردان،"**أساسيات الإستثمار**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، دار البداية، ط01، الأردن، 2009.

26- طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، مكتبة الشقري، المنصورة، 1998.

27- عادل محمد رزق، **الاستثمارات في البنوك ومؤسسات مالية من منظور إداري محاسبي**، دار طيبة، مصر، 2004.

28- عبد الغفار حنفي، **الإدارة الحديثة للبنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.

29- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر،2007.

30- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، جامعةالإسكندرية، 2002.

31- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص،**مدخل معاصر في إدارة المالية**، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2002.

32- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

33- عبد المطلب عبد الحميد، **دراسة الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية**، مصر، 2003.

34- عدنان هاشم رحيم الشهراني، **الإدارة المالية**، الجامعة المفتوحة، المغرب،1997

35- عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

36- فريد وشوق، **التمويل الإداري**،الجزء02،بدون دار نشر،1945

37- فريد الصالح و موريس،**نصر المصرف و الأعمال المصرفية**،بيروت،1989.

38- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل، ط01، عمان،2000 .

39- قاسم نايف علوان،"**إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط01 2009، الأردن.

40- محمد عصام الدين زايد، **التنظيم المحاسبي للبنوك التجارية**، دار المجمع العلمي، ط2، السعودية، 1977.

41- محمد صالح الحناوي، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000.

42- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **ادارة البنوك**، دار المناهج، عمان، ط01، 2007.

43- محمد السعيد أنور، **ادارة البنوك**، دار الجامعية الجديدة، القاهرة، اسكندرية، 2005.

44- محمد صالح الحناوي، وآخرون، **الإدارة المالية**، كلية تجارة، جامعة الإسكندرية، القاهرة، 2002.

45- محمد صالح الحناوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

46- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

47- محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، **مبادئ وأساسيات الاستثمار**،المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

48- محمد توفيق عمرو، **ادارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي** :نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2006 .

49- محمد خليل برعي، **مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،1990.

50- محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، **دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة**، دار المعارف، مصر، 1983.

51- محمود محمد حمودة، "**الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2006.

52- مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، جامعة الاسكندرية، مصر، 1999.

53- مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1985.

54- منير ابراهيم هندي،**إدارة البنوك التجارية**، ط 03، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000.

55- مهند نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية**، دار الحرية للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2010.

56- ميلود جمعة الحاسية،**النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي**،منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي ،1995.

كتب باللغة الأجنبية:

1- J.Branger, **les technique bancaire**s, puf, Paris,1975.

2-Jachy koéhl, **les d'investissement**, édition dunod, paris, 2003.

أطروحات ورسائل جامعية:

1- برحومة عبد الحميد، **محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها"اعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004"**، أطروحة دكتورة، كلية علوم اقتصادية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

2- بسمة العربي بوعمران، **آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض البنكية**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص36.

3- شايب محمد،أثر تكنولوجيا **الاعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف–**مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2006-2007.

4- شقراء منال، **سياسة الإقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2010-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة، العلوم الاقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي،2014-2015.

5- محمد توفيق عمرو، **ادارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي**:نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكادمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان، الأردن.

محاضرات:

1-سالم سيد عبد الله، **محاضرات في الاقتصاد المالي مذكرة الأقسام**، روابع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة نواكشوط1995.

موسوعات:

1- عمر حسين، **الموسوعة الاقتصادية**، ط04، القاهرة، 2000.

مواقع الالكترونية:

1- http://www.google.fr/#hl=fr&gs_nf=1&cp=16ags_id=sz&&xhr=t&q=f264.dok+%D9%85%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9&pf= p&sclient . قمري زينة ، **و المينائية بسكيكدة للمؤسسة المالية الوظيفة أداء تقييم في الكمية الأساليب استخدام واقع** 2018 12:40 سكيكدة، التسيير،جامعة الاقتصادية، وعلوم العلوم كلية **القرار، اتخاذ في دورها** /02/17.

مقابلات:

1- وكالة البنك الخارجي الجزائري، المشاريع الاستثمارية(مطبوعات غير منشورة، بدون تاريخ)

2- مقابلة مع الأستاذ غزازي عبد النور، **مكلف بالدراسات لإدارة الخطر**، مقابلة2018/04/01.



الملاحق

الملحق رقم 01:

SARL SIMAFE

51 Cité Toba
06000 Béjaia
Algérie
Capital Social 247 400 000,00

MATERIEL FRIGORIFIQUE

E-mail : infos@simafe.com
Site Web www.simafe.com

سيمـــاف
SIMAFE®

PROFORMA

Numéro **2014060051**
Date **22/07/2014**

Client :
MR BELKHIRAT AHMED-CHERIF
MEDEA

Réf	Désignation	Qte	U	Prix	TVA	Montant HT
6OA002	CUISINIERE A GAZ 6 FEUX + GRAND FOUR -CGF006	1,00	U	228 150,00	17	228 150,00
6KH007	PLAQUE CHAUFFANTE A GAZ 80CM -BCI PCG80	1,00	U	35 100,00	17	35 100,00
6KG011	FRITEUSE A GAZ 2X8L -BCI FG2X8	1,00	U	35 100,00	17	35 100,00
6FA003	PANINI ELECTRIQUE LARGE -IDEAL PEL02	1,00	U	24 570,00	17	24 570,00
6HA007	CHICHE KEBAB A GAZ 4 BRULEURS-BCI CKG01	1,00	U	76 050,00	17	76 050,00
3IA001	MEUBLE CHAWARMA 100% INOX	1,00	U	39 780,00	17	39 780,00
3EB003	HOTTE CUISINE MURALE 240X90X55H+FILTRE SANS GAINE	1,00	U	35 919,00	17	35 919,00
7MA002	TURBINE D'EXTRACTION 25X25 (9/9) 3100M3/H+ACCESSOIRES	1,00	U	35 685,00	17	35 685,00
3JE008	TABLE TRAVAIL 180X70X85H DOSSERET+ETAGERE INOX 430	1,00	U	31 941,00	17	31 941,00
1HC003	ARMOIRE REFRIGEREE OPALE 1400L-2P INOX 430	1,00	U	152 919,00	17	152 919,00
1JB002	ELEMENT BAIN MARIE INOX 304,4GN1/1-145X75X85H,S/SS	1,00	U	143 910,00	17	143 910,00
6PB004	BAC INOX GN 1/1 -200 + COUVERCLE	4,00	U	4 500,00	17	18 000,00
1JG002	SUPERSTRUCTURE POUR ELEMENT SELF 145X30X50H	1,00	U	16 380,00	17	16 380,00
2AD001	VITRINE HORIZONTALE DELTA 100 INOX	1,00	U	109 629,00	17	109 629,00
1KD001	MEUBLE CAISSE 60CM DELTA INOX,DESSUS INOX	1,00	U	19 773,00	17	19 773,00
5BA008	VITRINE A BOISSON 2 PORTES BLEU -REF:CL6500	1,00	U	130 572,00	17	130 572,00
6CA003	FOUR ELECTRIQUE 1 ETAGE 6 PIZZAS	1,00	U	111 150,00	17	111 150,00
5LH009	TABLE RECTANGULAIRE 120X70CM -FAUX BOIS	12,00	U	10 998,00	17	131 976,00
5SA013	CHAISE COMODA REF:A022	48,00	U	4 200,00	17	201 600,00
6BB017	PETRIN A SPIRALE PSF 10KG/1V/220V-FIXE	1,00	U	73 710,00	17	73 710,00

Arrêté le présent document à la somme de :

UN MILLION NEUF CENT TRENTE-DEUX MILLE SEPT CENT TRENTE-NEUF DINARS ET TRENTE-HUIT CENTIMES

Total HT	1 651 914,00
Remise	0,00
Total TVA	280 825,38
Total TTC	1 932 739,38
Timbre	0,00
TOTAL NET	1 932 739,38

CONDITIONS GENERALES DE VENTE
- Matériel garanti 12 mois
- Paiement par chéque de banque, virement ou espèces
- Droit de timbre et le transport à la charge du client
- Versement 30% à la commande Solde avant enlèvement
- Les prix définitifs sont ceux du jour de l'enlèvement

SIMAFE MERABET Nabil Commercial

Tél: 213(0)34211033 Fax: 213(0)34212805 Banque: BADR BEJAIA RIB 00300357300139300034
RC: 97B182131 NIS: 099306010067435 NIF: 099706018213124 Art.: 06012502097

rth.dz

Condor
Matériel d'Origine

SPA CONDOR ELECTRONICS
VENTE EN DETAIL ELECTRO-MENAGER
RUE MOKADEM BEN YOUCEF MEDEA
e-mail:mascino[illegible]@hotmail.fr Tél:0021325580585 0661629445 Fax:0021325580585
R.C. [illegible]162772B02 AI. :26017130103 NIS. :000234010086358
R.I.B. :NATIXIS BANQ: 02000001700103200155

Facture Proforma: PF0018/14

MEDEA, Le 21/07/2014

Code Clt.: CLI078
SARL KHIRAT AHMAD CHERIF

Réf.:

par: M.ZEBAR

CITE THNIAT EL HJER MEDEA

Tél.:

A.I.: R.C.:

Nous vous remercions pour votre consultation, et vous adressons ci-après notre meilleure offre.

Condition de Paiement:
A la Commande:
A la Livraison:
Réglément par:

Validité de l'offre:
Délai de livraison :
Garantie:

Réf. Article	Désignation	Qte.	U.	PU. HT	TVA %	Montant HT
LEDN50K360G	LED 50" LEDN50K20 FULLHD-3HDMI/2USB	2		50 000,00	17,0	100 000,00
CSHR24-	CLIMATISEUR 24000 BTU T3 TROPICAL	2		50 000,00	17,0	100 000,00

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE PROFORMA A LA SOMME DE:
Deux Cent Trente Quatre Mille Dinars Algeriens et Zero Centimes

Total H.T.:	200 000,00
Total TVA:	34 000,00
Timbre	0,00
NET A PAYER	234 000,00

Chargé de la facturation

SPA CONDOR ELECTRONICS
RC N° :
02 B 0162772 01 ; 26
Tél/Fax : 025 58 05 85
Quartier
Mokadem Ben Youcef
MEDEA
Vente en Détails Produits Electro-Ménager

الملحق رقم 02:

N°Dossier :		26010020338
Nom du Gérant		Belkhirat
Prénom:		Ahmed Chrif
Activité :		Artisan Préparateur De Pizza (Pizzaiolo)

Bilan d'ouverture et Bilan Prévisionnels

ACTIF	BILAN D'OUVERTURE	1er année		2 ème année	3 ème Année	4 ème année	5 ème Année	6 ème Année	7 ème Année	8 ème Année
2-INVESTISSEMENTS		BRUT	1 906 510,06	1 906 510,06	1 906 510,06	1 906 510,06	1 906 510,06	0,00	0,00	0,00
		AMORT	381 302,01	762 604,03	1 143 906,04	1 525 208,05	1 906 510,06	0,00	0,00	0,00
		NET	1 525 208,05	1 143 906,04	762 604,03	381 302,01	0,00	0,00	0,00	0,00
Frais Préliminaires	54 596,06	BRUT	54 596,06	54 596,06	54 596,06	54 596,06	54 596,06	0,00	0,00	0,00
		AMORT	10 919,21	21 838,43	32 757,64	43 676,85	54 596,06	0,00	0,00	0,00
		NET	43 676,85	32 757,64	21 838,42	10 919,21	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements de Production	1 851 914,00	BRUT	1 851 914,00	1 851 914,00	1 851 914,00	1 851 914,00	1 851 914,00	0,00	0,00	0,00
		AMORT	370 382,80	740 765,60	1 111 148,40	1 481 531,20	1 851 914,00	0,00	0,00	0,00
		NET	1 481 531,20	1 111 148,40	740 765,60	370 382,80	0,00	0,00	0,00	0,00
Cheptel	0,00	BRUT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		AMORT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		NET	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Outillages	0,00	BRUT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		AMORT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		NET	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements Roulant	0,00	BRUT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		AMORT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		NET	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels de bureau	0,00	BRUT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		AMORT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		NET	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	BRUT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		AMORT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		NET	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Amenagement	0,00	BRUT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		AMORT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		NET	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	BRUT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		AMORT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
		NET	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS			0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matieres et Fournit			0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
4- CREANCES			723 511,83	1 351 054,15	1 379 244,93	2 182 324,36	2 410 869,62	2 272 114,83	2 148 779,68	2 042 423,96
la caisse			72 851,18	135 106,42	187 924,49	218 232,44	241 086,96	227 211,48	214 877,97	204 242,40
Banque	0,00		655 660,65	1 215 957,76	1 691 320,44	1 964 091,94	2 169 782,66	2 044 903,35	1 933 901,71	1 838 181,56
TOTAL	1 906 510,06		2 253 719,88	2 494 970,22	2 641 846,06	2 563 626,39	2 410 869,62	2 272 114,83	2 148 779,68	2 042 423,96

PASSIF	BILAN D'OUVERTURE	1er année	2 ème année	3 ème Année	4 ème année	5 ème Année	6 ème Année	7 ème Année	8 ème Année
1- FONDS PROPRES	19 065,10	19 065,10	19 065,10	19 065,10	19 065,10	19 065,10	19 065,10	19 065,10	19 065,10
Resultat en Inst.D'affect.									
5- DETTES D'INVESTISS									
Emprunts bancaires	1 334 557,04	1 334 557,04	1 424 639,64	1 424 639,64	1 424 639,64	1 139 711,72	854 783,79	569 855,86	284 927,93
Autres emprunts (ANSEJ)	552 887,92	552 887,92	552 887,92	552 887,92	552 887,92	552 887,92	552 887,92	552 887,92	552 887,92
Autres emprunts (PNR VA)	-								
Dettes fournisseurs									
Dettes à court terme									
Détention pour compte		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dettes d'exploitation		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres emprunts (PNR LO)	-	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
RÉSULTATS		347 209,82	498 377,56	645 256,29	567 033,73	699 204,89	845 378,02	1 006 970,80	1 185 543,01
TOTAL	1 906 510,06	2 253 719,88	2 494 970,22	2 641 846,06	2 563 626,39	2 410 869,62	2 272 114,83	2 148 779,68	2 042 423,96

N°Dossier :	26010020338
Nom du Gérant :	Belkhirat
Prénom :	Ahmed Chrif
Activité :	Artisan Preparateur De Pizza (Pizzaiolo)

(D.5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations fournies	1 950 000,00	2 145 000,00	2 359 500,00	2 595 450,00	2 854 995,00	3 140 494,50	3 454 543,95	3 799 998,35
Matière et fournitures consom.	400 000,00	440 000,00	484 000,00	532 400,00	585 640,00	644 204,00	708 624,40	779 486,84
Services	86 492,11	95 141,32	104 655,45	115 121,00	126 633,10	139 296,40	153 226,05	168 548,65
Transport	9 750,00	10 725,00	11 797,50	12 977,25	14 274,98	15 702,47	17 272,72	18 999,99
Loyers charges locatives	36 000,00	39 600,00	43 560,00	47 916,00	52 707,60	57 978,36	63 776,20	70 153,82
Entretien et réparation	37 038,28	40 742,11	44 816,32	49 297,95	54 227,75	59 650,52	65 615,57	72 177,13
Autres services	3 703,83	4 074,21	4 481,63	4 929,80	5 422,77	5 965,05	6 561,56	7 217,71
Valeur ajoutée	1 463 507,89	1 609 858,68	1 770 844,55	1 947 929,00	2 142 721,90	2 356 994,10	2 592 693,50	2 851 962,86
Frais de personnel	680 400,00	694 008,00	707 888,16	722 045,92	736 486,84	751 216,58	766 240,91	781 565,73
Frais divers	54 596,06	29 680,10	29 907,07	30 136,08	30 367,15	30 600,31	30 835,56	31 072,93
Assurances	24 993,92	25 218,87	25 445,84	25 674,85	25 905,92	26 139,07	26 374,33	26 611,70
Autres frais	29 602,14	4 461,23	4 461,23	4 461,23	4 461,23	4 461,23	4 461,23	4 461,23
Impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	51 909,00	57 099,90	62 809,89	69 090,88	75 999,97
TAP 2%	39 000,00	42 900,00	47 190,00	51 909,00	57 099,90	62 809,89	69 090,88	75 999,97
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Frais financiers	0,00	6 491,01	6 491,01	6 491,01	5 192,81	3 894,61	2 596,41	1 298,20
Amortissements	381 302,01	381 302,01	381 302,01	381 302,01	381 302,01	381 302,01	381 302,01	381 302,01
Charges d'exploitation	1 116 298,08	1 111 481,13	1 125 588,26	1 191 884,03	1 210 448,72	1 229 823,40	1 250 065,77	1 271 238,84
RBE	347 209,82	498 377,56	645 256,29	756 044,97	932 273,18	1 127 170,70	1 342 627,74	1 580 724,02
IBS	86 802,45	124 594,39	161 314,07	189 011,24	233 068,30	281 792,67	335 656,93	395 181,00
R.net d'exploitation	347 209,82	498 377,56	645 256,29	567 033,73	699 204,89	845 378,02	1 006 970,80	1 185 543,01
Cash flow net	728 511,83	879 679,57	1 026 558,31	948 335,74	1 080 506,90	1 226 680,04	1 388 272,82	1 566 845,02
Cash flow cumulés	728 511,83	1 608 191,40	2 634 749,70	3 583 085,45	4 663 592,35	5 890 272,38	1 388 272,82	1 566 845,02
Cash flow actualisés	664 048,67	775 577,66	849 835,36	737 163,27	785 641,28	895 330,25	1 013 273,72	1 143 610,16
Montant défiscalisation	125 802,45	167 494,39	208 504,07	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Total défiscalisation	501 800,92							
VAN	1 928 756,17							

الملحق رقم 03:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

ANTENNE DE : MEDEA
ANNEXE DE : MEDEA

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	00/01/1900		DATE DE DEPOT DU DOSSIER	08/06/2014	
ANTENNE DE :	MEDEA		ANNEXE DE:	MEDEA	
N° DOSSIER (sieje3)	26010020338		NOMENCLATURE	CNRC	
INTITULE DU PROJET :	ARTISAN PREPARATEUR DE PIZZA (PIZZAIOLO)				
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE	BELKHIRAT AHMED CHRIF		
SECTEUR D'ACTIVITE :	SERVICES NON MARCHANDS FOURNIS A LA COLLECTIVITE				
SECTEUR PRIORITAIRE	Non	ZONE PRIORITAIRE	Non	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE
Prénom et nom de l'accompagnateur:	ALLAOUI MOHAMED				

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

(A) PRESENTATION DU PROJET

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	00/01/1900		DATE DE DEPOT DU DOSSIER	08/06/2014	
ANTENNE DE :	MEDEA		ANNEXE DE:	MEDEA	
N° DOSSIER (sieje3)	26 010 020 338,00		NOMENCLATURE	CNRC	
INTITULE DU PROJET :	ARTISAN PREPARATEUR DE PIZZA (PIZZAIOLO)				
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE	BELKHIRAT AHMED CHRIF		
SECTEUR D'ACTIVITE :	SERVICES NON MARCHANDS FOURNIS A LA COLLECTIVITE				
SECTEUR PRIORITAIRE	Non	ZONE PRIORITAIRE	Non	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE

(A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS

I / - LE GERANT

Nom : BELKHIRAT
Prénom : AHMED CHRIF
Nom de jeune fille: -
Date et lieu de naissance : 18/12/1991 à: MEDEA
Situation familiale : Célibataire
Adresse: BINGALO THNIYAT ELHAJER N° 10
Daira: MEDEA Commune: MEDEA
Diplôme(s) : UNIVERSITAIRE Wilaya: MEDEA

II / - LES ASSOCIES

Premier associé :

Nom : -
Prénom : -
Nom de jeune fille: -
Date et lieu de naissance : 00/01/1900
Situation familiale : à:
Adresse: -
Daira: - Commune: -
Diplôme(s) : - Wilaya: -

Deuxieme associé :

Nom : -
Prénom : -
Nom de jeune fille: -
Date et lieu de naissance : 00/01/1900
Situation familiale : à:
Adresse: -
Daira: - Commune: -
Diplôme(s) : - Wilaya: -

(A.2) PRESENTATION DU PROJET

a) Nature du projet

Création d'une micro entreprise de , ARTISAN PREPARATEUR DE PIZZA (PIZZAIOLO)

b) Localisation du projet

Localisation du projet a la commune de MEDEA / Wilaya de MEDEA

c) Nombre d'emplois à créer :

Nombre d'emplois directs (gérant + associés+employés) : 4

dont 0 femmes

dont 0 handicapés

(B) ETUDE DE MARCHE

L'étude du marché effectuée démontre que ce projet est fort intéressant et attire beaucoup de clients.

(B.1) OFFRE GLOBALE

MARCHE TRES OPPORTUN POUR CETTE ACTIVITE. UN

(B.2) DEMANDE GLOBALE ET MARCHE POTENTIEL

DEMANDE TRES CROISSANTE SUR LE TRAVAIL DE QUALITE.
SERVICES

(B.3) MARCHE CONCURRENTIEL

L'OFFRE DE QUALITE DEMEURE TRES INSUFFISANTE.

(B.4) MARCHE DU PROJET

RENTABILISER LE PROJET PAR LA REALISATION DES CHIFFRES D'AFFAIRES PREVISIONNELS.

(B.5) CANAUX DE DISTRIBUTION

USER DE TOUS LES MOYENS DE DISTRBUTION POUR ARRIVER A LA CLIENTELE. (vente ou prestation directe).

(B.6) POLITIQUE DES PRIX

NOS PRIX SERONT TRES CONCURRENTIELS.

(B.7) POLITIQUE DE PROMOTION

UTLISATION DE TOUS LES MOYENS DE PUBLICITE POUR ARRIVER A LA CLIENTELE (bouche à oreille, la publicité, les circulaires, site Web, les médias de masse,....)

(C) ETUDE TECHNIQUE

(C.1) ANALYSE DU PROCESSUS DE FABRICATION

0

(C.2)EVALUATION DES INVESTISSEMENTS

(en DA)

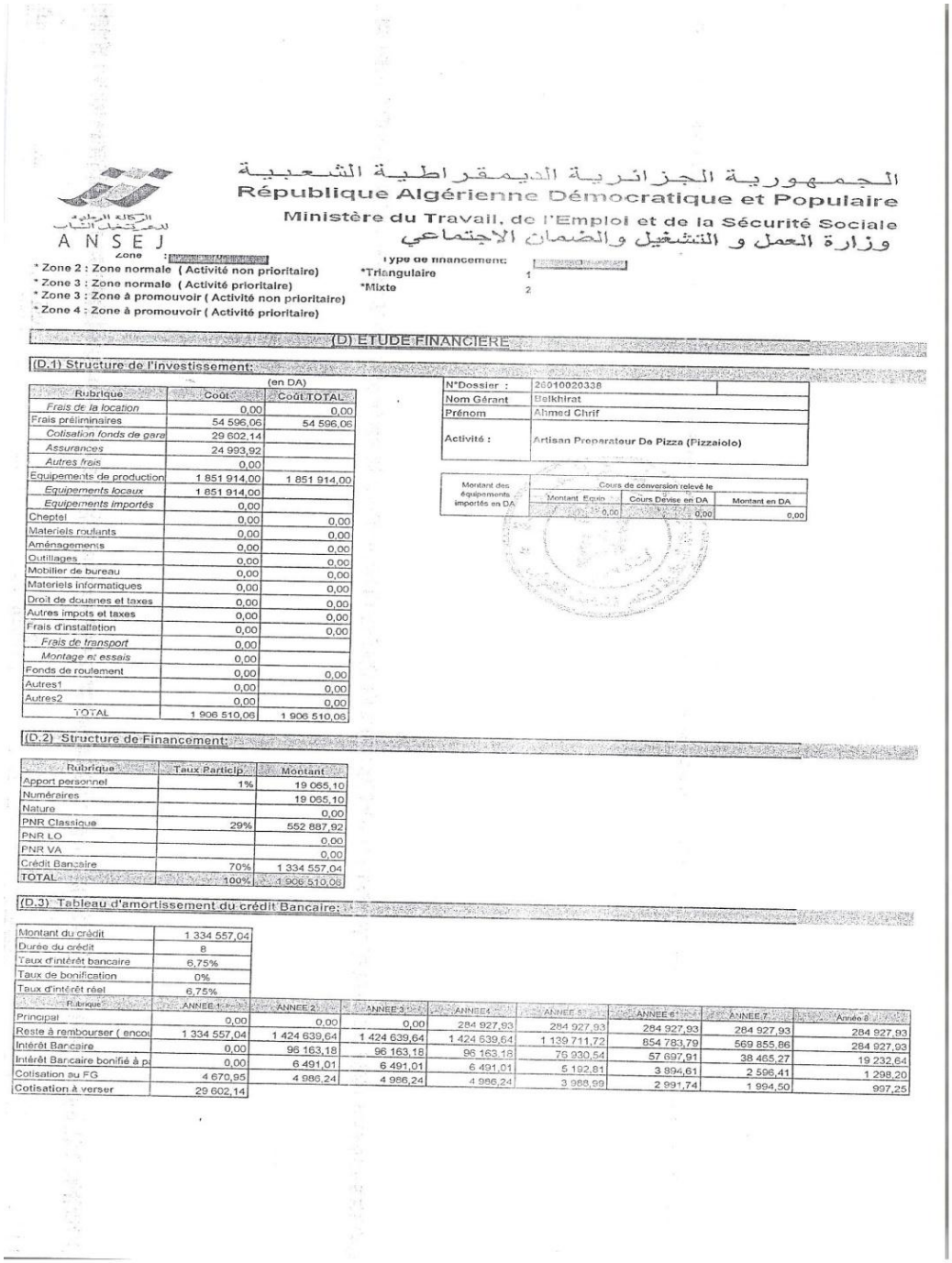
Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	54 596,06	54 596,06
Cotisation fonds de garantie	29 602,14	0,00
Assurances	24 993,92	0,00
Autres frais	0,00	0,00
Equipements de production	1 851 914,00	1 851 914,00
Equipements locaux	1 851 914,00	0,00
Equipements importés	0,00	0,00
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	0,00
Montage et essais	0,00	0,00
Fonds de roulement	0,00	0,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	1 906 510,06	1 906 510,06

(C.3)DETERMINATION DU FONDS DE ROULEMENT

Voir la facture pro format

Dossier établi par : ALLAOUI MOHAMED

الملحق رقم 04:



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

Zone : [redacted]

* Zone 2 : Zone normale (Activité non prioritaire)
* Zone 3 : Zone normale (Activité prioritaire)
* Zone 3 : Zone à promouvoir (Activité non prioritaire)
* Zone 4 : Zone à promouvoir (Activité prioritaire)

Type de financement: [redacted]
*Triangulaire 1
*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	54 596,06	54 596,06
Cotisation fonds de gara	29 602,14	
Assurances	24 993,92	
Autres frais	0,00	
Equipements de production	1 851 914,00	1 851 914,00
Equipements locaux	1 851 914,00	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	0,00	0,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	1 906 510,06	1 906 510,06

N°Dossier :	26010020338
Nom Gérant	Belkhirat
Prénom	Ahmed Chrif
Activité :	Artisan Preparateur De Pizza (Fizzaiolo)

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	0,00	0,00

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	1%	19 065,10
Numéraires		19 065,10
Nature		0,00
PNR Classique	29%	552 887,92
PNR LO		0,00
PNR VA		0,00
Crédit Bancaire	70%	1 334 557,04
TOTAL	100%	1 906 510,06

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	1 334 557,04
Durée du crédit	8
Taux d'intérêt bancaire	6,75%
Taux de bonification	0%
Taux d'intérêt réel	6,75%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	284 927,93	284 927,93	284 927,93	284 927,93	284 927,93
Reste à rembourser (encou	1 334 557,04	1 424 639,64	1 424 639,64	1 424 639,64	1 139 711,72	854 783,79	569 855,86	284 927,93
Intérêt Bancaire	0,00	96 163,18	96 163,18	96 163,18	76 930,54	57 697,91	38 465,27	19 232,64
Intérêt Bancaire bonifié à p	0,00	6 491,01	6 491,01	6 491,01	5 192,81	3 894,61	2 596,41	1 298,20
Cotisation au FG	4 670,95	4 986,24	4 986,24	4 986,24	3 988,99	2 991,74	1 994,50	997,25
Cotisation à verser	29 602,14							

الملحق رقم 05:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

ولاية : المدية
فرع : المدية
شهادة رقم: 357 /2014

شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التمويل الثلاثي.

تعريف المؤسسة :

اسم أو التسمية الاجتماعية للمؤسسة: **بلخيرات أحمد شريف**
عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي) : **المدية**
البلدية: **المدية** الولاية : **المدية**
الشكل القانوني : **شخص طبيعي**
النشاط : **حرفي في تحضير البيتزة.(تحضير البيتزة)**

تعريف .صاحب أو أصحاب المشروع:

الاستثمار المنجز من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المبينين أدناه:

صاحب المشروع 1

اللقب : **بلخيرات** الاسم : **أحمد شريف**
اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : **1991/12/18** مكان الازدياد -البلدية : **المدية** الولاية : **المدية**
العنوان : حي ثنية الحجر بنقالو رقم **10** ، **المدية**، **المدية**

صاحب المشروع 2

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 3

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 4

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

طبقا لجنة انتقاء، تأهيل و تمويل المشاريع الاستثمارية في دورتها رقم **2014/075/012**، بتاريخ **17/07/2014** . و ردا على طلبكم للاستفادة من الامتيازات رقم **0020388** بتاريخ **2014/06/08** يسعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن تعلمكم أنكم و استثماركم مؤهلين للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بداية من تاريخ إعداد قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية في إطار الإنجاز على النحو التالي، مع التقيد بالالتزامات التالية:

1/ رصد المساهمة الشخصية

2/ الاشتراك و الانخراط في الصندوق الوطني للكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع

3/ المشاركة في تكوين إجباري منظم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الإعانات المالية :

- قرض بدون فائدة .
- قرض بدون فائدة إضافي عند اقتضاء الحاجة
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية.

الامتيازات الضريبية :

1/- خلال فترة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لاقتناء التجهيزات و الخدمات التي تستعمل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5 % تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار .

2/- خلال فترة استغلال المشروع وابتداء من انطلاق النشاطات :

خلال فترة 3 سنوات ابتداء من انطلاق النشاط:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ إتمامها.
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) أو على الدخل الإجمالي (IRG) حسب الشكل القانوني .
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاطات المهنية (TAP).

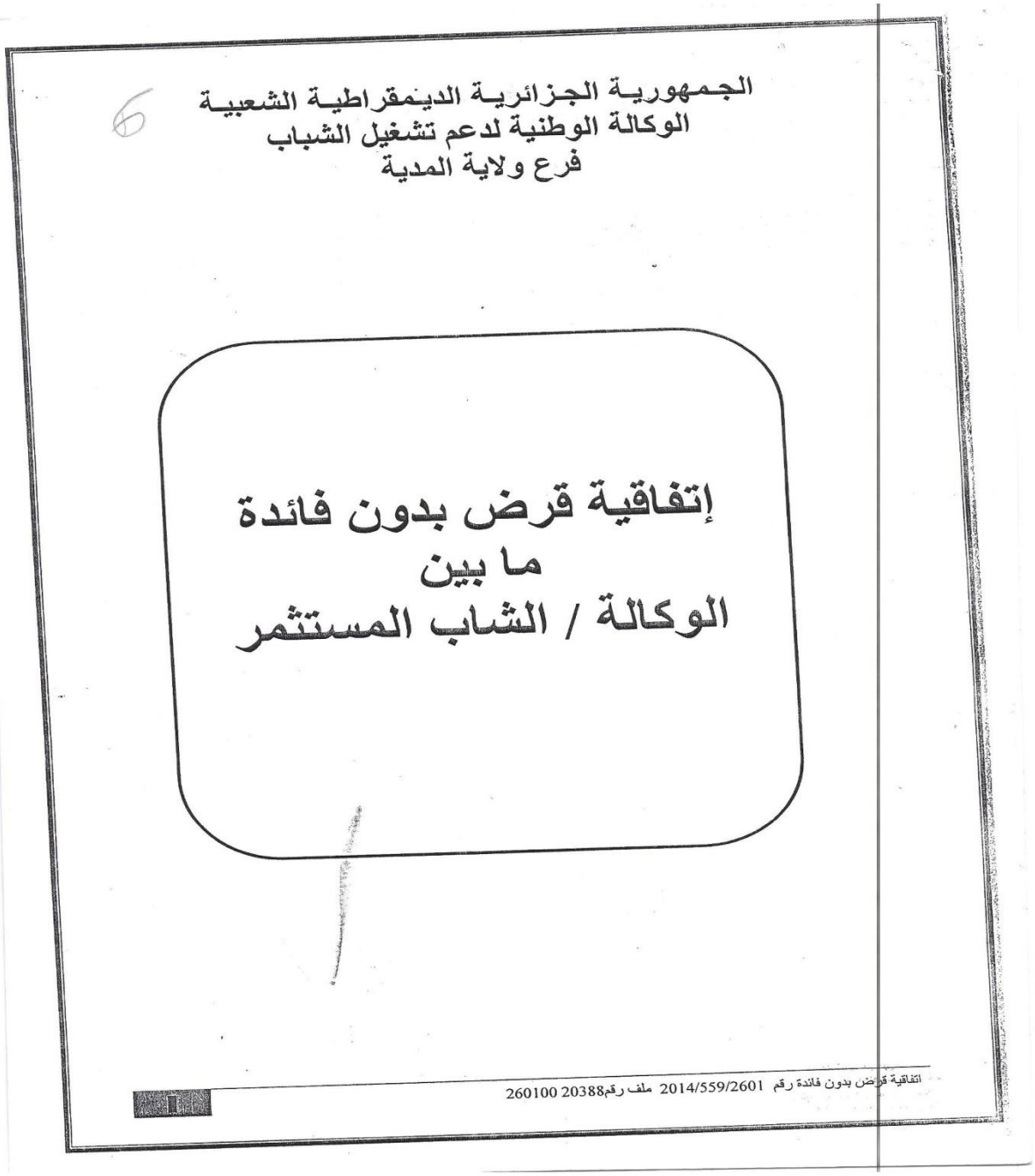
مدة الصلاحية:

تحدد مدة صلاحية هذه الشهادة بسنتين ابتداء من تاريخ التوقيع عليها.

حرر بـ المدية في 2..7..جويلية 2014

ع/مدير الفرع

الملحق رقم 06:



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
فرع ولاية المدية

6

إتفاقية قرض بدون فائدة
ما بين
الوكالة / الشاب المستثمر

I - موضوع الاتفاقية:

تهدف الاتفاقية الحالية إلى منح قرض بدون فائدة وفقا لطلب منح الامتيازات المقدم من طرف المقترض، الموجه لتمويل مشروعه مع احترام الشروط المحددة في دفتر الشروط المعد من طرف الوكالة.

II- الشروط الخاصة للقرض :

تسمية المشروع: **إطعام سريع (فاست فود)**

قيمة القرض بدون فائدة : **552532** دج

فترة الاستعمال: 1سنة + 30 يوم

مدة التسديد: 05 سنوات بدأ من **31 ديسمبر 2023** إلى **30 جوان 2028**

البنك محل الوفاء للمقترض : **البنك الخارجي الجزائري 026**

رقم الحساب البنكي للمقترض : 00200026026240034113

بنك / وكالة تحصيل القرض بدون فائدة : **البنك الوطني الجزائري وكالة المدية 851**

رقم الحساب لتسديد القرض بدون فائدة : 00100851030030065715

- الضمانات : - الرهن الحيازي و/ أو رهن المنقول

- السندات لأمر

III- الشروط العامة للقرض:

المادة الأولى: محل القرض

يمنح القرض بدون فائدة لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة و ذلك وفقا لهيكل التمويل المحدد بإجماع و المصادق عليه من طرف لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع.

يمكن للوكالة استرجاع الباقي من قيمة القرض بدون فائدة بعد تمويل المشروع في حالة انخفاض قيمة التجهيزات.

التعديل في هيكل التمويل الذي يؤدي إلى إضافة في القرض بدون فائدة يجب أن يرفق بملحق للاتفاقية الحالية.

المادة 02: قيمة القرض

بموجب الاتفاقية الحالية تمنح الوكالة للمقترض، قرض بدون فائدة بقيمة **00. 552532 دج** و بالأحرف **خمسمائة واثنان وخمسون ألف وخمسمائة واثنان وثلاثون دينار جزائري.**

المادة 03: مدة القرض

حددت مدة القرض بما فيها التأجيل وفقا لما تم تحديده في دفتر الشروط الموقع من طرف المقترض والمذكورة في الشروط الخاصة للاتفاقية الحالية.

تعد الاتفاقية الحالية ملغاة و لا أثر لها إذا لم يتم استهلاك القرض بدون فائدة في المدة المحددة و المذكورة أعلاه في الشروط الخاصة، إلا إذا تم تمديد الأجال بموافقة صريحة من طرف الوكالة.

المادة 04: الرسوم و الأتعاب

كل الرسوم و الأتعاب المتعلقة باستعمال القرض بدون فائدة تكون على عاتق المقترض و كذا الرسوم والأتعاب المحتمل ظهورها بمقتضى النصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 05: تحويل و استعمال القرض بدون فائدة

يتم تحويل القرض بدون فائدة موضوع الاتفاقية الحالية بعد دفع المقترض لمساهمته الشخصية.

يتم تحويل القرض بدون فائدة موضوع الاتفاقية الحالية في الحساب البنكي المفتوح من طرف المقترض لدى البنك محل الوفاء تحت الرقم المخصص له و المذكور في الشروط الخاصة و المحدد في دفتر الشروط.

تحتفظ الوكالة بحقها في إلغاء الملف و استرجاع القرض بدون فائدة في حالة ما إذا قام المقترض بسحب مساهمته الشخصية بدون موافقة مسبقة من طرف الوكالة.

يتم التأكد من استعمال القرض بدون فائدة و التعويضات المستحقة على أساس كتابات من البنك و بطلب من الوكالة.

المقترض ملزم بتقديم الوثائق و المستندات المبررة لذلك.

المادة 06: طرق تسديد القرض بدون فائدة

يتم تسديد القرض وفقا للجدول المحدد في دفتر الشروط الموقع من طرف المقترض.

يلتزم المقترض بتسديد القرض بدون فائدة عن طريق التحويل في حساب الوكالة على شكل أقساط سداسية وفقا للاستحقاقات المحددة في جدول التسديد المحدد في دفتر الشروط (المادة الأولى) و تطبيقا للشروط الخاصة للاتفاقية الحالية.

المادة 07: التسديد المسبق

يمكن للمقترض الدفع المسبق للقرض بدون فائدة جزئيا أو كليا.

يتم خصم الدفع الجزئي من الأقساط الأولى.

أصدر شريف باخوات
إطعام سريع (فاست فود)
[redacted]
حي ثنية الحجر شارع 05 جوان - المدية
س/ت : 14 / 1753392 - 00 / 26

المادة 08: ضمانات القرض

من أجل ضمان استرجاع القرض بدون فائدة موضوع الاتفاقية الحالية، يلتزم المقترض بوضع لفائدة الوكالة الضمانات المفروضة في دفتر الشروط و المحددة في الشروط الخاصة للاتفاقية الحالية.

تكون أتعاب التسجيل المتعلقة بجمع الضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض لا غير.

المادة09: في المتابعة القضائية

كل تحويل أو تبديد للأموال المرهونة أو البيع الجزئي أو الكلي للحقوق العينية أو الغير عينية من شانه أن يمس بضمانات الوكالة تعرض المقترض وفقا للاتفاقية الحالية للمتابعات القضائية.

المادة 10: الشرط الفاسخ

في حالة عدم تسديد الأقساط الواجبة الدفع و عند حلول آجال القسط الثالث يمكن للوكالة المطالبة باسترجاع القرض بدون فائدة كليا، كما يمكن لها أن تحتفظ بحقها في استعمال الضمانات المقررة في الشروط الخاصة للقرض بدون فائدة في حالة عدم الدفع.

كما يمكن للوكالة المطالبة بالاسترجاع الفوري و الكلي للقرض بدون فائدة سيما في الحالات التالية:

- التصريحات الكاذبة للمقترض
- دفع نفقات لا تدخل في إطار انجاز المشروع المحدد في الاتفاقية الحالية
- اقتناء تجهيزات و معدات متجددة أو مستعملة
- عدم احترام أي تعهد أو التزام من طرف المقترض
- كل تغيير متعلق بالحالة المالية و القانونية للمقترض و الذي من شانه أن يؤثر على استرجاع القرض بدون فائدة
- عدم احترام بنود الاتفاقية الحالية

المادة 11: مراقبة القرض

من أجل السماح للوكالة القيام بمراقبة مستمرة في استعمال القرض يلتزم المقترض بـ:

- تقديم كل الوثائق و المستندات المطلوبة من طرف الوكالة
- تقديم نسخ مصادق عليها من الكشوفات السنوية ووثائق المحاسبة و الملحقات
- تسهيل الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعوان الوكالة و السماح لهم بالدخول إلى محلاتهم و الهياكل الأخرى
- كما يحق للوكالة كذلك التأكد من صحة الوثائق المقدمة من طرف المقترض

المادة 12: التزامات المقترض

في ظل الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول وبقاء المقترض مرتبط بالاتفاقية الحالية فانه يلتزم بـ:

- العمل بكل ما في وسعه من أجل الإبقاء وحماية قانونه الأساسي و قدراته الإنتاجية و أو الخدماتية.
- تأمين العتاد المتنقل و العقارات و إعادة تأمينها و دفع الرسوم المحددة في العقود.

في حالة النكبة كليا أو جزئيا قبل تبرئة ذمة المقترض تقتطع الوكالة التعويض من شركة التأمين في حالة وجود تفويض التأمين، الحقوق الناتجة لصالحها وفقا للبنود المحددة في عقد الضمان المحرر تطبيقا للاتفاقية الحالية.

في حالة عدم انجاز أو ترك المشروع يجب على المقترض إرجاع القرض بدون فائدة كليا للوكالة و إلا الترخيص للبنك محل الوفاء لإرجاعه مباشرة في حساب الوكالة.

المادة13: اختيار المكان

لتنفيذ الاتفاقية الحالية اتفق الطرفان على اختيار المكان وهو، العناوين المحددة في الاتفاقية الحالية.

المادة 14: حل النزاعات

كل نزاع ينشأ من خلال قراءة أو تطبيق الاتفاقية الحالية، و في حالة عدم التوصل إلى الحل الودي، يتم معالجته أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 15: بدأ السريان

يبدأ سريان الاتفاقية الحالية من تاريخ التوقيع

المقترض

قرء و صدق عليه

توقيع و ختم المسير

أحمد شريف بلخيرات
إطعام سريع إفطار ت فود
حي سيدي نباع 05 جيجل الكمنة
ت/ف: 14/1753392 26/10

عن/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

نسخة طبق الأصل

توقيع المستثمر أو المستثمرين

في : ..... 22 DEC 2014

ملحق رقم 5

اتفاقية قرض بدون فائدة

اتفاقية قرض بدون فائدة رقم 2014/559/2601 انساج/ فرع المدية 2601
بين الموقعين أدناه

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 بتاريخ 08 سبتمبر 1996 الكائن مقرها الاجتماعي **بقلعة الاعمال الطابق الرابع ثنية الحجر ولاية المدية** و الممثلة من طرف مدير الفرع بالنيابة **السيد أحمد حبولة**

بصفتها مقرضة.

من جهة

و

السيد بلخيرات أحمد شريف المولود بتاريخ **18ديسمبر 1991** ببلدية **المدية** ولاية **المدية**
مسير مؤسسة (**بلخيرات أحمد شريف**)
عنوان المقر الاجتماعي **حي ثنية الحجر شارع 05 جويلية محل بالطابق الأول رقم ا المدية ولاية المدية** النشاط إطعام سريع (فاست فود)

بصفته مقترض.

من جهة أخرى

تم الاتفاق على ما يلي :

أحمد شريف بلخيرات
إطعام سر[redacted]ود
حي ثنية الحجر شار[redacted]
س/ت: 14 / 1753392 - 00 / 26

الملحق رقم 07:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ

ANTENNE DE : MEDEA
ANNEXE DE : MEDEA

FICHE DE PRESENTATION DE PROJET
à la Commission locale de sélection, de validation et de financement

Dossier		Inscription à la Commission Locale	
N° DOSSIER (sieje3)	26010020338	N° d'inscription :	0
DATE DE DEPOT	08/06/2014	N° de session :	012/075/2014

INTITULE DU PROJET :	ARTISAN PREPARATEUR DE PIZZA (PIZZAIOLO)
SECTEUR D'ACTIVITE :	SERVICES NON MARCHANDS FOURNIS A LA COLLECTIVITE
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE

Localisation du siège de l'entreprise :

Commune: MEDEA /Daira: MEDEA /Wilaya : MEDEA
SECTEUR PRIORITAIRE: Non ZONE PRIORITAIRE: Non
TYPE DE FINANCEMENT: TRIANGULAIRE

PRESENTATION DES PROMOTEURS

Identification du Gérant :
Nom : BELKHIRAT Nom de jeune fille: -
Prénom : AHMED CHRIF
Date et lieu de naissance : 18/12/1991 à: MEDEA
Situation familiale : Célibataire
Adresse: BINGALO THNIYAT ELHAJER N° 10 Commune: MEDEA
Daira: MEDEA Wilaya: MEDEA
Diplôme(s) : UNIVERSITAIRE

Premier associé :
Nom : - Nom de jeune fille:
Prénom : -
Date et lieu de naissance : 00/01/1900 à:
Situation familiale : -
Adresse: - Commune: -
Daira: - Wilaya: -
Diplôme(s) : -

Deuxieme associé :
Nom : - Nom de jeune fille: -
Prénom : -
Date et lieu de naissance : 00/01/1900 à: -
Situation familiale : -
Adresse: - Commune: -
Daira: - Wilaya: -
Diplôme(s) : -

Projet Validé
C.S.V.F de La Wilaya Médéa
Session N° 7 du : 17/12/2014

PRESENTATION DU PROJET

a) Nature du projet: Création d'une micro entreprise de :

ARTISAN PREPARATEUR DE PIZZA (PIZZAIOLO)

b) Localisation du projet

Localisation du projet a la commune de MEDEA / Wilaya de MEDEA

c) Etat d'avancement du projet et délais de réalisation :

des Agrément du Projet par L' ANSEJ et Acquisition du Matériel demande.

d) Aides reçues ou espérées :

1- PRET NON REMUNERE FANSEJ ;
2- AVANTAGES FISCAUX ET AIDE FINANCIERES.
3- CREDIT BANCAIRE BONIFIE (FINANCEMENT TRIANGULAIRE) ;

e) Impact du projet sur le plan économique :

LA CREATION DE CETTE MICRO ENTREPRISE PERMETTRA DE REPONDRE AUX BESOINS DE LA CLIENTELE;
EN PLUS DE LA CREATION DES POSTES D'EMPLOIS PERMANENTS

e) Impact du projet sur l'environnement :

Le projet ne présente pas de risque de pollution pour l'environnement.

f) Nombre d'emplois à créer :

Nombre d'emplois directs (gérant + associés+employés) : 4

dont 0 femmes
dont 0 handicapés

Produit et Marché :

a) Description précise du produit : SERVICES

Le marché : L'étude du marché effectuée démontre que ce projet est fort intéressant et attire beaucoup de clients.

b) La clientèle : LOCAL

c) Chiffre d'affaire prévisionnel : 1 950 000,00 DA

Projet Validé
C.S.V.F de La Wilaya Médéa
Session N°: 11 du : 11.07.11

COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

Structure d'investissement : (en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	54 596,06	54 596,06
Cotisation fonds de garantie	29 602,14	0,00
Assurances	24 993,92	0,00
Autres frais	0,00	0,00
Equipements de production	1 851 914,00	1 851 914,00
Equipements locaux	1 851 914,00	0,00
Equipements importés	0,00	0,00
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	0,00
Montage et essais	0,00	0,00
Fonds de roulement	0,00	0,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	**1 906 510,06**	**1 906 510,06**

Projet Validé
C.S.V.F de La Wilaya Médéa
Session N°: 25 ... du 21.12.14

Structure de financement :

	Apport Personnel :			
Montant	19 065,10	soit	1%	du coût total de l'investissement

	Prêt Non Rémunéré Classique:			
Montant	552 887,92	soit	29%	du coût total de l'investissement

	Prêt Non Rémunéré Supplémentaires:	
Montant	0,00	PNR LO
Montant	0,00	PNR VA

	Emprunt Bancaire:			
Montant	1 334 557,04	soit	70%	du coût total de l'investissement

	Coût Total de l'investissement :			
Montant	1 906 510,06	soit	100%	du coût total de l'investissement

Etablie le :
Le Responsable d'Annexe

الملحق رقم 08:

Banque Extérieure D'Algérie — بنـك الجزائـر الخارجـي

DIRECTION REGIONALE BLIDA
AGENCE MEDEA 026
REF /MB /2014

MEDEA LE / 16-11-2014

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
فرع المدية
18 NOV. 2014
رقم 445.ms.14

M: BELKHIRAT AHMED CHERIF
QUARTIER THENIET ELHADJER BINGALOW NR° 10
W/MEDEA

OBJET : A/S de votre demande de financement
D'une micro -entreprise : **ARTISAN PREPARATEUR DE PIZZA.**

En réponse à votre demande de financement du projet cite en objet dans le cadre du dispositif De soutien a l'emploi des jeunes,, nous avons le plaisir de vous informer que notre banque consent a vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1. C.M.T : **1 334 557.04 DA**
2. Durée : **08 ANS ;**
3. Différé : **03 ANS ;**
4. Taux d'intérêt bonifié à **100% ;**
5. Echéancier de remboursement.

Pour la libération de ce crédit vous devez aussi compléter votre dossier en présentant les documents suivant :

A PRIORI :

1. le justificatif du versement de l'apport personnel au compte ouvert à cet effet ;
2. ie justificatif du versement du prêt ANSEJ (prêt non rémunéré) ;
3. la décision d'octroi des avantages fiscaux et financiers au titre de phase de réalisation, de création ou d'extension ;
4. une copie du cahier des charges dument visé et signé.

A POSTERIORI :

5. le nantissement des équipements et matériels et/ou gage des matériels roulants au 1er Rang au profit de la banque et 2eme rang au profit de l'ANSEJ ;
6. l'assurance multirisque et/ou tous risque a 100% pour l'ensemble des garanties sur les biens de l'activité a créer, avec subrogation au profit de la banque au 1er rang et a l'ANSEJ au 2eme rang ;

une fois effectué le virement du prêt nom rémunéré accordé par l'ANSEJ et signature de la convention de prêt avec notre banque ,un ou plusieurs cheque (s)de banque subordonné a la présentation de l'ordre d'enlèvement établi par l'antenne de l'ANSEJ vous sera remis.

Nous vous informons aussi que la validité de cet accord est limitée a une durée de (12) douze mois à compter de la date de sa signature. Dépassé ce délai et sauf dérogation de la banque, l'accord est annulé et devient sans objet.

signature de la directrice D'agence

Copie : ANSEJ

الملحق رقم 09:

DIRECTION REGIONALE BLIDA **Médéa le : 31/08/2014**
AGENCE MEDEA

FICHE TECHNIQUE

BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGÉRIE
AGENCE DE MEDEA / 826
SCE RELATION CLIENTELE

Relation : BELKHIRAT CHERIF
Activité : ARTISAN PREPARATEUR DE PIZZA
Montant de crédit sollicité : 1 335 KDA

1- **Objet de financement :** la réalisation d'une entreprise de service préparateur de pizza.
2- **Implantation :** QRT THENIET EL HADJAR BINGALOW NR 10 W/MEDEA
3- **Qualification :** diplôme universitaire
4- **Structure d'investissement :**
   -Coût global : 1 906 KDA

5- **Structure de financement :** triangulaire

- **Autofinancement** : 19 065.10 DA a hauteur de 01 %
- **Apport ANSEJ :** 552 887.92 DA a hauteur de 29%
- **Concours sollicité :** 1 334 557.04DA a hauteur de 70%
- **Coût global** : 1 906 510.06 DA les 100%

6- **Conformité du dossier :** conforme

7- **Garanties proposées :**

- Délégation assurance multirisque à notre profit ;
- Adhésion au fonds de garantie ;
- Nantissement de matériel.

Points forts
- le savoir faire du promoteur « suivant l'entretien » ;
- la validation du projet par CSVF.

Avis du chargé de clientèle
Compte tenu de ce qui précède, nous concluons favorablement pour ce projet.

Melle YOUSFI WIDAD
Charge D'études Niveau 1

TCHIKOU Sid AHMED
DIRECTEUR ADJOINT